



الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم إدارة الأعمال

الأزمة المالية العالمية وأثرها في السيولة في المصارف

- دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري -

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال

إعداد الطالبة

نور محمد فواز العقاد

إشراف

الدكتور فواز صالح الحموي

2014

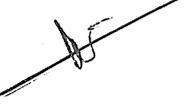
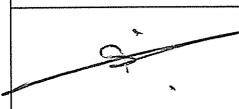
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم إدارة الأعمال

نوقشت هذه الرسالة

"الأزمة المالية العالمية وأثرها في السيولة في المصارف"

-دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري-

أجيزت يوم الثلاثاء 2014/7/15 من قبل السادة أعضاء لجنة الحكم التالية:

	عضواً مشرفاً	الأستاذ المساعد في قسم إدارة الأعمال كلية الاقتصاد - جامعة دمشق	د. فواز الحموي
	عضواً	المدرس في قسم إدارة الأعمال كلية الاقتصاد - جامعة دمشق	د. غذوان علي
	عضواً	المدرس في قسم الاقتصاد كلية الاقتصاد - جامعة دمشق	د. سليمان الموصلني

تم إجراء التعديلات المطلوبة وأصبحت الرسالة صالحة لمنح درجة الماجستير في

إدارة الأعمال - قسم إدارة الأعمال

الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد



التصنيف :

الموضوع :

إقرار

أنا الطالب : **نور محمد فواز العقاد** ماجستير / دكتوراه . ماجستير إدارة أعمال

أصرح بأن هذا البحث هو من انجازي ولم يسبق أن نشر من قبلي أو من قبل باحثين آخرين

دمشق في ٨٥ / ٧ / ٢٠١٤

اسم الطالب : **نور العقاد**

التوقيع : 

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ)

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

(سورة هود)

كلمة شكر

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين سيدنا محمد النبي الأمي الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.....

يسرني أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى الأستاذ الفاضل الدكتور فواز صالح الحموي، الذي تفضل مشكوراً بالإشراف على هذه الرسالة والذي لم يتأخر في تقديم النصح والتوجيه والإرشاد، ولم يبخل بجهده أو علمه علي.

كما أتوجه بالشكر للسادة الأساتذة الكرام أعضاء لجنة الحكم الذين تفضلوا بالموافقة على المشاركة في الحكم على هذه الرسالة.

وأخيراً فإن وفق هذا البحث وحوى في طياته إيجابيات ونجاح يذكر فهو منسوب لجميع من سعى وأعانني لإخراجه على هذه الصورة ولا استثني منهم أحداً، وما كان به شيئاً من السلبيات والتقصير أو النقد فهو راجع للباحث وحده.

سائلة المولى القدير التوفيق لما فيه خيري الدنيا والآخرة.

الإهداء

إلى .. الوالدين الكريمين " أمي وأبي " الذين يعود الفضل إليهما بعد فضل الله تعالى لما وصلت إليه في مشوار حياتي، فأسأل الله أن يرحمهما كما ربياني صغير ويجزيهما عني كل الخير.

إلى .. أخي وأختي شقائق الروح لما قدموه من مساعدة ودعم وتشجيع.

إلى .. أصدقائي وزملائي وكل من أسدى إلي معروفاً أو نصحاً أو عوناً.

إليهم جميعاً أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع عرفاناً وتقديراً.

الباحثة

نور العقاد

ملخص البحث

واجه الاقتصاد العالمي أزمة مالية حقيقية تعد واحدة من أسوأ الأزمات التي عرفها الاقتصاد العالمي، حيث أثرت هذه الأزمة على اقتصاد الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وتمثلت مظاهرها في أزمة سيولة نقدية أدت إلى انهيار العديد من المصارف العالمية، وحيث أن السيولة تعتبر من المواضيع المهمة في المصارف وشغلها الشاغل في عملها اليومي فقد أنت هذه الدراسة لتبيان أثر تلك الأزمة على السيولة لدى المصارف التجارية بشكل عام والمصرف التجاري السوري بشكل خاص، حيث هدف البحث إلى التعرف على أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية في عام 2008 وأسبابها وكيفية تطورها والمراحل التي مرت بها، وما تأثيرها على السيولة في المصرف التجاري السوري نظراً لأهمية السيولة في المحافظة على سلامة العمل المصرفي.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف عملت الباحثة على دراسة واقع العمل المصرفي في المصرف التجاري السوري (الإدارة العامة) خلال الفترة (2007-2012) واعتمدت في ذلك على تحليل القوائم المالية للمصرف وتحليل المؤشرات والنسب المالية ذات الصلة ومقارنتها مع عام 2007 التي أعتمدت سنة أساس، كما تم اختبار فرضيات البحث وذلك بتطبيق اختبار Unpaired.t.test على بيانات المصرف للأعوام (2004-2010) وأظهرت النتائج مايلي:

- يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات (نسب السيولة، القروض) في المصرف التجاري السوري قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.
- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات (الودائع، الأرباح) في المصرف التجاري السوري قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.

ABSTRACT

The impact of the international financial crisis of the liquidity in banks

-An applied study on the Syrian commercial bank-

The global economy faced a real financial crisis ,which is considered one of the worst crisis, that effect the economy in both developed and developing countries alike.

The manifestations of the liquidity crisis led to collapse of many of the international banks.

Since as the liquidity is one of the most thread jobs in banks and a prime concern in their daily work, so this study comes to demonstrate the impact of the crisis on the liquidity of the commercial banks in general and the commercial bank of Syria particularly.

The research aims to identify the causes of the global financial crisis in 2008 ,how it developed and its stages.

The research identifies the impact of this crisis on the liquidity in the Syrian commercial bank because of the importance of liquidity in maintaining the integrity of banking business.

In order to achieve these goals worked researcher on the study of the reality of the banking business in the commercial bank of Syria(public administration) during the period (2007-2012) adopted at the analysis of the financial statements of the bank and the analysis of financial indicators and ratios related and compared with the year 2007 adopted by the researcher year basis, has also been testing the research hypotheses by applying the test Unpaired.t.test data bank for the years (2004-2010) and the results showed the following:

- There are significant differences between the mean (liquidity ratios, loans) in the Commercial Bank of Syria before and after the global financial crisis.
- There is no statistically significant differences between the mean (deposits, profits) in the Commercial Bank of Syria before and after the global financial crisis.

الصفحة	قائمة المحتويات
	الأزمة المالية العالمية وأثرها في السيولة في المصارف
	الإطار النظري
1	الفصل التمهيدي: خطة البحث
2	المقدمة
2	مشكلة البحث
3	أهمية البحث
3	أهداف البحث
4	فرضيات البحث
5	منهج البحث
6	حدود البحث
6	الدراسات السابقة
16	الفصل الأول: الأزمة المالية العالمية 2008
17	المبحث الأول: ماهية الأزمات المالية
17	أولاً: مفهوم الأزمات المالية
20	ثانياً: الأعراض والمؤشرات الاقتصادية للأزمات المالية
22	ثالثاً: أسباب الأزمات المالية
23	رابعاً: أنواع الأزمات
26	المبحث الثاني: الأزمات المالية السابقة
27	أولاً: أزمة الكساد الكبير 1929
29	ثانياً: أزمات الثمانينات
32	ثالثاً: أزمة الأسواق المالية الناشئة
33	رابعاً: أزمة جنوب شرق آسيا
35	خامساً: أزمة فقاعات شركات الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات عام 2000
36	المبحث الثالث: مفهوم الأزمة المالية العالمية 2008
37	أولاً: بداية الأزمة
39	1- انتقال الأزمة من أزمة مالية إلى أزمة اقتصادية
41	2- انتقال الأزمة من أزمة أمريكية إلى أزمة عالمية
44	3- أحداث ووقائع ما قبل انفجار الأزمة
44	ثانياً: أسباب الأزمة
44	1- التوسع الائتماني وانخفاض الفائدة
45	2- أزمة الرهن العقاري أو (أزمة الديون المتعثرة)
46	3- توريق الديون العقارية

47	4- المشتقات المالية
50	5- نمو نشاط المضاربات
50	6- صناديق التحوط
51	7- ضعف الرقابة المصرفية
51	8- فساد وكالات التقييم ومكاتب المحاسبة
52	9- الترابط والتشابك بين مكونات القطاع المالي
53	10- أزمة الثقة
53	11- تحرير التجارة والعولمة
53	12- الانفصال بين القطاع المالي والحقيقي
54	13- الكساد الاقتصادي في الولايات المتحدة
56	14- فيروس أزمات الرأسمالية
57	ثالثاً: مظاهر أزمة النظام المالي العالمي
58	رابعاً: مراحل الأزمة المالية منذ اندلاعها
60	المبحث الرابع: تداعيات الأزمة المالية العالمية على المستوى المحلي
64	الفصل الثاني: السيولة المصرفية
65	المبحث الأول: السيولة وأهميتها
65	أولاً: مفهوم السيولة
68	ثانياً: أهمية السيولة
70	ثالثاً: السيولة في قانون المصارف السوري
71	المبحث الثاني: عناصر السيولة
72	أولاً: الاحتياطات الأولية
72	1- النقد في الصندوق
72	2- الاحتياط النقدي والودائع لدى البنك المركزي
73	3- الحسابات الدائنة لدى المصارف الأخرى
73	4- الشيكات تحت التحصيل
74	ثانياً: الاحتياطات الثانوية
75	المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في السيولة
75	1- العوامل الخارجية
76	2- العوامل الداخلية
78	المبحث الرابع: نظريات إدارة السيولة
78	1- نظرية القرض التجاري
78	2- نظرية إمكانية التحول
79	3- نظرية الدخل المتوقع

79	4- نظرية إدارة المطلوبات
80	المبحث الخامس: نسب قياس السيولة
80	1- نسبة الرصيد النقدي
80	2- نسبة الاحتياطي القانوني
81	3- نسبة السيولة القانونية
82	4- نسبة التوظيف
82	5- نسبة إدارة السيولة
83	المبحث السادس: مخاطر السيولة
83	أولاً: تعريف مخاطر السيولة
86	ثانياً: إدارة مخاطر السيولة
87	ثالثاً: أساليب قياس مخاطر السيولة في المصارف
89	رابعاً: خطوات تطوير إدارة مخاطر السيولة في المصارف
91	خامساً: مؤشرات قياس مخاطر السيولة
93	الفصل الثالث دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري
94	المبحث الأول: لمحة عن المصرف التجاري السوري
97	المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية على المصرف التجاري السوري
103	1- التحليل الأفقي
117	2- التحليل العمودي
127	3- تحليل مصادر الأموال واستخداماتها
133	4- النسب المالية
150	المبحث الثالث: اختبار الفرضيات
158	النتائج والتوصيات
163	المراجع

فهرس الجدول

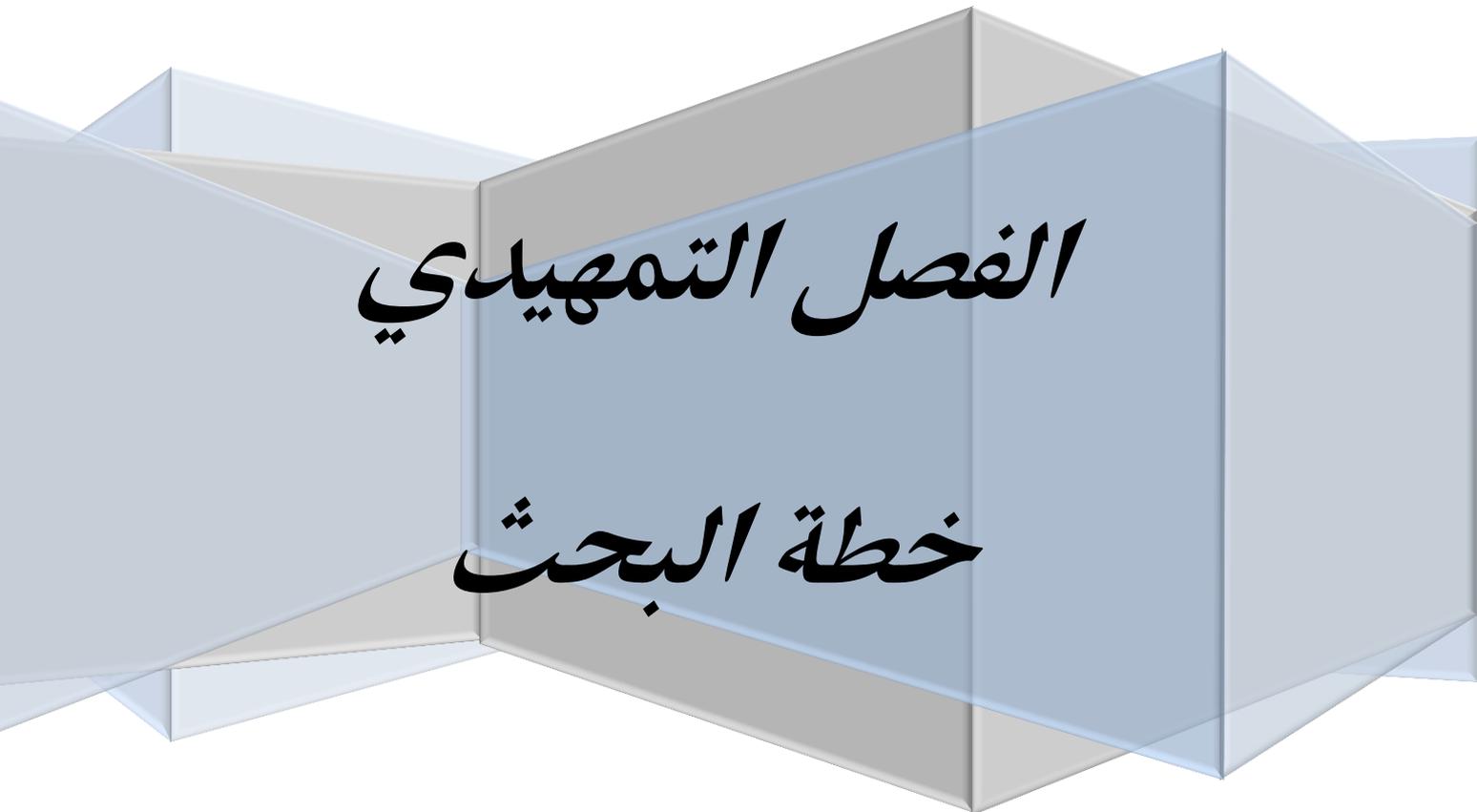
الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
21	المؤشرات الاقتصادية للتعرض للأزمات	(1-1)
58	مراحل الأزمة المالية العالمية	(2-1)
99	قائمة المركز المالي للمصرف التجاري السوري (2007-2012)	(1-3)
101	حساب الأرباح والخسائر للمصرف التجاري السوري (2007-2012)	(2-3)
103	التغيرات في عناصر قائمة المركز المالي للمصرف التجاري السوري (2007-2012)	(3-3)
111	التغيرات في عناصر حساب الأرباح والخسائر للمصرف التجاري السوري (2007-2012)	(4-3)
118	الوزن النسبي لعناصر قائمة المركز المالي للمصرف التجاري السوري (2007-2012)	(5-3)
125	الوزن النسبي لعناصر حساب الأرباح والخسائر للمصرف التجاري السوري (2007-2012)	(6-3)
131	الفرق بين قائمتي المركز المالي لعامي (2007-2012) في المصرف التجاري السوري	(7-3)
133	مؤشرات السيولة	(8-3)
137	مؤشرات الملاءة المالية	(9-3)
140	نسب تنمية الموجودات	(10-3)
142	مؤشرات توظيف الأموال	(11-3)
146	مؤشرات الربحية	(12-3)
150	البيانات المعتمدة في اختبار الفرضيات	(13-3)
150	نتائج اختبار Shapiro-Wilk للتوزيع الطبيعي	(14-3)
151	نتائج اختبار Unpaired t test للعينات المستقلة لفحص معنوية الفروقات بين متوسطات نسبة السيولة القانونية	(15-3)
152	نتائج اختبار Unpaired t test للعينات المستقلة لفحص معنوية الفروقات بين متوسطات نسبة الرصيد النقدي	(16-3)

152	نتائج اختبار Unpaired t test للعينات المستقلة لفحص معنوية الفروقات بين متوسطات نسبة الاحتياطيات /الموجودات	(17-3)
153	نتائج اختبار Unpaired t test للعينات المستقلة لفحص معنوية الفروقات بين متوسطات إجمالي الودائع	(18-3)
154	نتائج اختبار Mann-Whitney U test للعينات المستقلة لفحص معنوية الفروقات بين نسبة الودائع /المطلوبات	(19-3)
154	نتائج اختبار Unpaired t test للعينات المستقلة لفحص معنوية الفروقات بين متوسطات القروض	(20-3)
155	نتائج اختبار Unpaired t test للعينات المستقلة لفحص معنوية الفروقات بين متوسطات إجمالي القروض	(21-3)
156	نتائج اختبار Unpaired t test للعينات المستقلة لفحص معنوية الفروقات بين متوسطات الأرباح الصافية	(22-3)
157	نتائج اختبار Unpaired t test للعينات المستقلة لفحص معنوية الفروقات بين متوسطات نسبة العائد على الاستثمار	(23-3)

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
43	طبيعة الأزمة المالية العالمية 2008	(1-1)
49	دور المشتقات المالية في إحداث الأزمة المالية العالمية	(2-1)
135	تطور معدل السيولة القانونية في المصرف التجاري السوري (2007-2012)	(1-3)
136	تطور نسبة الرصيد النقدي في المصرف التجاري السوري (2007-2012)	(2-3)
136	تطور نسبة الاحتياطيات الأولية والثانوية لإجمالي الموجودات في المصرف التجاري السوري (2007-2012)	(3-3)
138	تطور نسبة ملاءة حقوق الملكية بالنسبة لإجمالي الموجودات في المصرف التجاري السوري (2007-2012)	(4-3)
139	تطور نسبة حقوق الملكية بالنسبة لإجمالي القروض في المصرف التجاري السوري (2007-2012)	(5-3)

140	تطور نسبة حقوق الملكية بالنسبة لإجمالي الودائع في المصرف التجاري السوري (2012-2007)	(6-3)
141	تطور الودائع في المصرف التجاري السوري (2012-2007)	(7-3)
142	تطور نسبة الودائع بالنسبة لإجمالي المطلوبات في المصرف التجاري السوري (2012-2007)	(8-3)
143	تطور القروض في المصرف التجاري السوري (2012-2007)	(9-3)
144	تطور القروض إلى الودائع في المصرف التجاري السوري (2012-2007)	(10-3)
145	تطور معدل توظيف الودائع في المصرف التجاري السوري (2012-2007)	(11-3)
147	تطور معدل العائد على الاستثمار في المصرف التجاري السوري (2012-2007)	(12-3)
148	تطور معدل العائد على حقوق الملكية في المصرف التجاري السوري (2012-2007)	(13-3)
148	تطور معدل العائد على الودائع في المصرف التجاري السوري (2012-2007)	(14-3)
149	تطور معدل العائد الأموال التقليدية في المصرف التجاري السوري (2012-2007)	(15-3)



الفصل التمهيدي

خطة البحث

1-مقدمة:

تعتبر المصارف مرآة الاقتصاد الوطني ومقياس للاستقرار الاقتصادي والمالي، حيث يمكن من خلالها الحكم على المركز المالي والنشاط الاقتصادي للدولة التي توجد فيها، وتعتبر بمثابة الدورة الدموية للاقتصاد ككل، هذا وتمتلك المصارف التجارية مكانة متميزة في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية فهي محط اهتمام ومراقبة دائمة من قبل الأكاديميين المختصين، وقد شهدت البيئة المصرفية التجارية في الآونة الأخيرة العديد من المتغيرات من أهمها تحرير تجارة الخدمات والتقدم التكنولوجي الكبير والتطورات الحاصلة في عالم الاتصالات، هذه المتغيرات حولت العالم إلى قرية صغيرة واحدة، حيث لم يعد بالإمكان لأي دولة أن تبقى بمنأى عن هذه التغيرات الذي نتج عنها عدد من الآثار السلبية كأزمة الرهون العقارية التي ما لبثت أن تحولت لأزمة مالية عالمية أصابت جميع الدول بنسب متفاوتة في قطاعاتها المصرفية والاقتصادية بشكل عام، لذلك كان لابد من دراسة كافة هذه المتغيرات والقوى الموجودة في بيئة العمل المصرفي وخاصة المصارف التجارية التي تشكل دعامة الاقتصاد الوطني.

2-مشكلة البحث:

تعتبر ظاهرة العولمة إحدى أهم العوامل التي تؤثر في اقتصاديات الدول في العصر الراهن فبواسطتها تحول العالم إلى قرية صغيرة، ولم يعد بالإمكان وضع حدود فاصلة بين الدول أو البقاء بمنأى عن تأثير الأحداث في أي دولة في العالم مهما كانت السياسات والإجراءات المتبعة لاسيما مع ثورة الاتصالات والتكنولوجية الرقمية.

يشهد الاقتصاد السوري تطورات متسارعة لا سيما في المجال المالي والمصرفي و المتمثل بإنشاء المصارف الخاصة وشركات الصيرفة ومؤسسات الخدمات المالية إلى جانب افتتاح سوق دمشق

للأوراق المالية الذي يعكس حالة وواقع الاقتصاد السوري المتنامي، ويمثل نقلة نوعية من اقتصاد مغلق إلى اقتصاد منفتح على العالم، وفي ظل ما يشهده العالم من أزمة مالية امتد تأثيرها على دول العالم كافة لا يمكن انكار هذا التأثير على القطاع المصرفي السوري، سواء أكان مقدار التأثير كبيراً أم صغيراً، وأمام هذه الظروف وفي ظل هذا الواقع تتجلى مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما أثر الأزمة المالية العالمية على سيولة المصرف التجاري السوري؟
- ما أثر الأزمة المالية العالمية على ودائع المصرف التجاري السوري؟
- ما أثر الأزمة المالية العالمية على قروض المصرف التجاري السوري؟
- ما أثر الأزمة المالية العالمية على أرباح المصرف التجاري السوري؟

3- أهمية البحث:

الأهمية النظرية: تتجلى هذه الأهمية من خلال معرفة تأثير الأزمة المالية العالمية على المصرف التجاري السوري الذي يلعب دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني.

الأهمية العملية: تتجلى من خلال تحديد التغيرات الحاصلة في كل من السيولة، الودائع، القروض، والأرباح نتيجة الأزمة المالية العالمية كونها تعكس قوة المصرف التجاري وسلامة أداءه.

4- أهداف البحث:

في ضوء مشكلة البحث تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1. التعريف بالأزمة المالية العالمية والتطرق لأسبابها ومراحل تطورها، لتشكيل الإطار العام لها.
2. تحديد آثار الأزمة المالية العالمية على السيولة المصرفية في المصرف التجاري السوري من

خلال المؤشرات التالية:

السيولة القانونية، الرصيد النقدي، الاحتياطيات الأولية والثانوية إلى إجمالي الموجودات

3. تحديد آثار الأزمة المالية العالمية على الودائع في المصرف التجاري السوري من خلال

المؤشرات التالية:

إجمالي الودائع، إجمالي الودائع إلى إجمالي المطلوبات

4. تحديد آثار الأزمة المالية العالمية على القروض في المصرف التجاري السوري من خلال

المؤشرات التالية:

إجمالي القروض، إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات

5. تحديد آثار الأزمة المالية العالمية على الأرباح في المصرف التجاري السوري من خلال

المؤشرات التالية:

إجمالي الأرباح، العائد على الاستثمار

6. التركيز على آثار الأزمة المالية على المصارف التجارية التي تشكل دعامة أساسية من دعائم

التنمية والتطوير الاقتصادي.

5-فرضيات البحث:

■ الفرضية الرئيسية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

بين متوسطات نسب السيولة (السيولة القانونية، الرصيد النقدي، الاحتياطيات الأولية والثانوية

إلى إجمالي الموجودات) في المصرف التجاري السوري قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.

■ الفرضية الأساسية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

بين متوسطات (إجمالي الودائع، نسبة الودائع إلى إجمالي الموجودات) في المصرف التجاري

السوري قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.

▪ الفرضية الأساسية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

بين متوسطات (إجمالي القروض، نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات في المصرف

التجاري السوري قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.

▪ الفرضية الأساسية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة

($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات (إجمالي الأرباح الصافية، نسبة العائد على الاستثمار) في

المصرف التجاري السوري قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.

6- منهج البحث :

من أجل تحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي لغرض الإلمام بالقسم النظري

للبحث، أما القسم العملي فقد تم استخدام التحليل المالي والإحصائي لتقارير المصرف التجاري

السوري خلال الفترة (2007-2012)، كما تم استخدام البرنامج الإحصائي StatsDirect لاختبار

الفرضيات.

وتم تقسيم البحث إلى:

▪ **القسم النظري:** ويعتمد على دراسة وعرض الأدبيات والمعلومات الواردة في الكتب والمراجع

العربية والأجنبية بالإضافة إلى الدوريات العلمية والتقارير الدورية المتعلقة بموضوع البحث،

والذي يتعلق بالإطار النظري للأزمة المالية العالمية، أسبابها وأنواعها وتداعياتها وسبل معالجتها

بما يخدم أهداف البحث.

▪ **القسم العملي:** ويتعلق بالدراسة التطبيقية على المصرف التجاري السوري من خلال جمع

البيانات والمعلومات من القوائم المالية والتقارير الخاصة بالمصرف، حيث تقوم الدراسة على

التحليل المالي وأدواته للوصول إلى النتائج المرجوة.

أما أدوات جمع البيانات والمعلومات فهي:

- المراجع والدوريات والمجلات المحكمة والمؤتمرات العلمية التي تخدم وتعزز موضوع البحث.
- التقارير والنشرات التي تصدرها السلطات المالية والمصرفية الرسمية في سورية والعالم (تقارير المصرف التجاري السوري، المصرف المركزي، صندوق النقد الدولي، صندوق النقد العربي، تقرير الاقتصادي العربي الموحد حول تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي).
- المقابلات المفتوحة: وذلك مع الجهات الإدارية في المصرف موضوع البحث.
- الأساليب الإلكترونية: الانترنت.

7- حدود البحث:

- الحد المكاني: تقتصر الدراسة على المصرف التجاري السوري (الإدارة العامة) وذلك لأنه يستحوذ على القدر الأكبر من المعاملات والأنشطة المالية التجارية في سورية.
- الحد الزمني: واقع العمل في المصرف التجاري السوري من عام 2007 إلى العام 2012.

8- الدراسات السابقة:

1. دراسة (الصائغ، أبو أحمد، 2005)¹ بعنوان : دراسة تحليلية للسيولة لعينة من المصارف

التجارية الأردنية.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم السيولة المصرفية من خلال مؤشراتهما، وتقييم الربحية من خلال معدلاتها، توضيح طبيعة العلاقة بين السيولة المصرفية والربحية.

وشملت الدراسة سبعة من المصارف الأردنية خلال الفترة (1995-2002) وتوصلت الدراسة إلى

أن المصارف المشمولة بالدراسة لم تحقق الأداء المطلوب من حيث استغلال السيولة الفائضة في

¹ الصائغ، محمد جبار وأبو أحمد، رضا صاحب، دراسة تحليلية للسيولة لعينة من المصارف التجارية الأردنية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 11، المجلد 3، 2005م.

تحقيق نمو كبير بالأرباح، وبعضها انخفض مستوى أرباحه على حساب زيادة مستوى السيولة لديه، وبعض منها انخفض مستوى سيولته، في حين أنها دخلت استثمارات ذات مخاطر عالية، والقسم الآخر لم يوفق في مجال إدارة السيولة ولا الربحية.

2. دراسة (العاني، 2010)² بعنوان: تأثير الأزمة المالية العالمية على الأداء التشغيلي والمالي للبنوك الأردنية.

تكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف الأردنية التقليدية والإسلامية وعددها 15 مصرفاً خلال الفترة (2005-2009) وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على:

- أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية وكيفية تطورها.
 - تأثير الأزمة المالية العالمية على الأداء التشغيلي للمصارف الأردنية .
 - تأثير الأزمة المالية العالمية على الأداء المالي للمصارف الأردنية.
 - مدى تغير مساهمة المصارف الأردنية بالناتج المحلي الإجمالي نتيجة للأزمة المالية العالمية.
- وتوصلت الدراسة إلى أن أداء المصارف الأردنية تأثر سلباً بالأزمة المالية العالمية لا سيما الأداء التشغيلي والمالي، بدليل تراجع أغلب نسب الأداء خلال فترة الأزمة المالية (2008-2009) مقارنة بفترة ما قبل الأزمة (2005-2007).

3. دراسة (القاضي، 2011)³ بعنوان: استراتيجية إدارة السيولة.

دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري خلال الفترة (2000-2008)، هدفت الدراسة إلى:
- التعرف على المداخل المتنوعة لتخصيص الأموال في المصرف، بهدف تحقيق التوازن بين السيولة والربحية.

² العاني، فيصل، تأثير الأزمة المالية العالمية على الأداء التشغيلي والمالي للبنوك الأردنية. رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2010م.

³ القاضي تمارا، استراتيجيات إدارة السيولة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2011م.

- التعرف على كيفية التخطيط السليم للسيولة في المصرف وماهي الإجراءات المتبعة لمواجهة العجز أو الفائض النقدي المتحقق.

- ضرورة تطبيق مؤشرات ونسب السيولة للوقوف على حالة السيولة في المصرف التجاري السوري. وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية :

- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الودائع والأرباح الصافية .

- وجود علاقة عكسية بين الأرباح الصافية التي يحققها المصرف التجاري السوري وبين القروض الممنوحة من البنك المركزي.

- زيادة حجم الودائع المودعة وتوفر السيولة بنسب مرتفعة ، وعدم وجود مجالات لاستثمار هذه الفوائض قد أدى لانخفاض ربحية المصرف.

- حقق المصرف التجاري السوري كفاءة عالية في جذب الودائع المصرفية إلا أن معدل نمو الودائع قد تراجع مع دخول المصارف الخاصة إلى السوق السورية.

4.دراسة (زينة، 2011)⁴ بعنوان: دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية العالمية الراهنة (التحديات والإمكانيات).

هدفت هذه الدراسة إلى: التعرف على طبيعة الأزمة وخصائصها وأسبابها، واستكشاف إمكانات وفرص احتواء آثار ونتائج الأزمة من خلال صندوق النقد الدولي، وتحديد الآثار والمنعكسات الراهنة والمحتملة.

وتوصلت الدراسة الى أهم النتائج التالية :

- الأزمة المالية نتيجة حتمية لإخفاق جوهرى في بنية الرأسمالية المعتمدة على الحروب والكوارث في معالجة الأزمة الدورية الرأسمالية.

⁴ زينة، باسل محمد، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية العالمية الراهنة (التحديات والإمكانيات)، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2011م.

- أظهرت الأزمة بوادر عالم متعدد الأقطاب سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، كالصين وروسيا ودول البريكس والألبا .

- إن طبيعة الأزمة هي من العمق والشمولية والبنوية بحيث يجعل من إمكانات الصندوق ودوره محدوداً في التعاطي معها.

- إن الأزمة هي من طبيعة مختلفة عن الأزمات التي شهدتها النظام الاقتصادي الدولي المعاصر .

- يحتاج النظام الاقتصادي الدولي إلى وقت كبير كي يتمكن من تجاوز آثار الأزمة ومنعكساتها
- صندوق النقد الدولي.

5. دراسة (قصة، 2012)⁵ بعنوان: تحليل الأزمة المالية العالمية الراهنة الأسباب والتداعيات

والعلاج.

هدفت الدراسة إلى بيان أسباب تشكل فقاعة سندات الرهن العقاري وانفجارها في بداية الأزمة المالية الراهنة وآلية انتشار هذه الأزمة وأهم أسبابها وسبل علاجها، ومن ثم التفريق بين الحلول الإسعافية والحلول العلاجية والوقائية وفقاً لوجهة النظر الإسلامية.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- كانت الأزمة المالية نتاجاً لتسليم الجميع بكفاءة آلية الأسواق وقدرتها الذاتية على تصحيح نفسها، إلا أن هذه المسألة لم تكن صحيحة بالمطلق، ومن الضروري البحث عن ضوابط وحلول جذرية تطال بعض ثوابت النظام الرأسمالي.

- تعد المشتقات المالية الحديثة وتداول السندات المرتبطة بأسعار الفائدة من أبرز مسببات الأزمة المالية العالمية، ولذلك من الضروري التخلص من هذه المشتقات لصالح بدائل جديدة أخرى كالصكوك.

⁵ قصة، نبال محمود، تحليل الأزمة المالية العالمية الراهنة الأسباب والتداعيات والعلاج، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 1، 2012م.

- تعد عملية خلق النقود الائتمانية التي تقوم بها المصارف التقليدية من أبرز أسباب الأزمات المالية.

- من الضروري أن تستعيد النقود قدرتها على أداء وظائفها التقليدية كحافظ للقيم ومستودع لها فضلاً على أنها وسيط في التبادل، وذلك من خلال ربطها المباشر بأصول حقيقية أو معادن ثمينة.

6. دراسة (حبقة، 2013)⁶ بعنوان: التقنيات الحديثة في إدارة السيولة النقدية.

دراسة تطبيقية تحليلية على المصرف التجاري السوري في الفترة (2007-2011) وهدفت الدراسة إلى التأكد من سلامة وضع السيولة في المصرف التجاري السوري وإلى استكشاف طرق جديدة لإدارة السيولة النقدية وإدارة مخاطرها.

وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية ومن أهمها:

- يعاني المصرف التجاري السوري من كثرة التقلبات في أرقام الودائع والأصول السائلة .
- يمتلك المصرف كميات كبيرة من النقدية إلا أن التوجه الحالي هو تحسين كفاءة إدارة السيولة بامتلاك أقل كمية من الأصول السائلة تضمن سلامة المصرف والانطلاق من هذا المستوى لتحقيق الربحية .

- لا يمكن الاعتماد على النسب المالية التقليدية في الحكم على متانة السيولة في المصرف التجاري السوري أو البناء عليها للتنبؤ في المستقبل .

- عدم وجود آلية خاصة بالمصرف لضبط السيولة من عام لآخر أو لمراقبة تطورها.

- لا يعد اختبار الضغط بديلاً لأي طرق أخرى لإدارة وقياس مخاطر السيولة حيث أن اختبارات

⁶ حبقة، علي أحمد، التقنيات الحديثة في إدارة السيولة النقدية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2013م.

الضغط مقياس للمخاطر في ظل ظروف استثنائية، لذلك لا بد من استخدام طرق أخرى لتحقيق التكامل فيما بينها.

7. دراسة (Lin, 2008)⁷ بعنوان:

" The Impact Of The Financial Crisis On Developing Countries "

هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير الأزمة المالية العالمية على الدول النامية من خلال جمع الدراسات السابقة المتعلقة بتأثير الأزمة المالية على الدول النامية المُجرأة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- حدوث تراجع ملحوظ في صادرات الدول النامية، وكذلك نسبة مساهمتها في حجم التجارة الدولية.
- حدوث تراجع في حجم الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية وخاصة الاستثمارات المباشرة، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الفائدة على هذه الاستثمارات.
- عدم استمرار الدول النامية في تنفيذ المشاريع الاقتصادية التي كانت تحت التنفيذ بسبب التراجع في الاستثمارات ونقص التحويل اللازم لتنفيذها.

8. دراسة (Vento, Ganga, 2009)⁸ بعنوان:

"Bank liquidity risk management and supervision"

هدفت الدراسة إلى تحليل طرق إدارة مخاطر السيولة ودراسة إمكانية تطوير هذه الطرق على ضوء نتائج الأزمة المالية العالمية، حيث أن العديد من المصارف لا تأخذ اعتبارات للحالات

⁷Lin, Justin Yifu (2008), " The Impact Of The Financial Crisis On Developing Countries ",Korea development institutes Seoul, October31,2008

⁸ Vento, G, Ganga, P (2009) ,Bank liquidity risk management and supervision, journal of money, investment & banking,issue10.

الاستثنائية، وقام الباحثان بتصميم نماذج تتعلق بإدارة خطر السيولة بما يتناسب مع الحالات

الاستثنائية التي قد يتعرض لها المصرف، وتوصل الباحثان للعديد من النتائج أهمها:

- ضرورة تفعيل أنظمة التقييم الداخلي في المصارف التجارية وخصوصاً أوقات الأزمات.
- إيجاد نماذج خاصة بالمصارف لإدارة السيولة، حيث يتمكن كل مصرف من وضع سياسة سيولة خاصة به.

- تعزيز دور الإفصاح لدى المصارف والتأكيد على الالتزام بمعايير بازل 2 وبازل 3.

9. دراسة (Davis – 2003) بعنوان: "Liquidity Management in Banking Crises"

أجريت هذه الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية واشتملت على عينة من المصارف في ولاية (Mexico)، هدفت هذه الدراسة إلى: منع الإعسار لدى البنوك بسبب نقص السيولة وعدم القدرة على تحقيق الأصول بالقيمة الكاملة بسبب المعلومات غير المتماثلة، وقد تلجأ البنوك إلى الإقراض المباشر من السوق المفتوحة مما يجعلها في محنة وعلى البنوك التصرف بسرعة من أجل توفير السيولة لتجنب خطر الإفلاس .

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي:

- إن الخط الأول للدفاع في المصارف يجب أن يتمثل في سياسة السيولة المناسبة لجانب الموجودات والمطلوبات مدعماً بواسطة رأس المال الكافي.

- إن المصارف القوية تستطيع مواجهة صعوبات السيولة في الأوقات التي تحتاج فيها السيولة إلى دعم شديد وبصورة ضرورية.

- إن دور المقرض النهائي في الفترات الخالية من الأزمات هو لتجنب الإخفاقات غير الضرورية مع التحفظات المناسبة لميزانية المصرف المركزي وكذلك للوصول بالمخاطرة إلى حدها الأدنى.

⁹ Davis, E.philip, (2003), Liquidity Management in Banking Crises, Brunel university west London.

- إن دور المقرض الذي يعتبر كوسيلة أخيرة في فترة الأزمات تكون لمنع التخوف وذلك بواسطة كل الوسائل المتوفرة للمصرف المركزي الذي يتطلب الدعم الحكومي.

10. دراسة (Ratnovski-2007) ¹⁰ بعنوان:

"Liquidity and Transparency in Bank Risk Management"

هدف الباحث في هذه الدراسة تبيان أهمية احتفاظ المصرف بأصول سائلة وتحسين مستوى الشفافية في المصرف لتسهيل مهمة إعادة التمويل، كما بين أهمية دور إدارة مخاطر السيولة في توفير الاحتياجات النقدية للمصرف، وقام الباحث بإجراء عدد من الاختبارات العملية لتطوير نموذج يربط بين مخاطر السيولة ودرجة الشفافية في مرحلة الحاجة للتمويل.

وأهم ما توصلت إليه الدراسة من النتائج مايلي:

- أهمية مستوى الشفافية والمحافظة على الرقابة الداخلية في إدارة مخاطر السيولة.
- ارتباط مخاطر السيولة في إعادة التمويل من خلال شفافية نقل المعلومات.
- السيولة الأمثل تؤدي إلى خيارات استثمارية متعددة ولكن الشفافية ليست قادرة على تصميم نموذج أمثل للسيولة.
- لا سيما في الاقتصاديات المتقدمة ، قد تلعب الأسواق دور أكبر في تنظيم السيولة والحد من مخاطر السيولة.
- وجود خطر في سلم متطلبات الاستحقاق مع بنك التسويات الدولية.

¹⁰ Ratnovski , Lev, (2007), Liquidity and Transparency in bank risk Management ,Bank of England and university of Amsterdam, u k.

11. دراسة (Kiyota, 2009)¹¹ بعنوان:

"Confronting The Global Financial Crisis: Bank Efficiency, Profitability
And Banking System In Africa"

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر الأزمة المالية العالمية في كفاءة المصرف ونظام الربح المصرفي في إفريقيا، أُجريت الدراسة على عينة عشوائية مكونة من (29) مصرفاً من عدة مناطق في إفريقيا خلال الفترة (2000-2007)، استخدمت الدراسة أسلوب جمع المعلومات من خلال مقاييس (بارامترية) للعشوائية لقياس نهج البنوك الإفريقية من حيث التكلفة والربح والكفاءة المصرفية.

أظهرت نتائج الدراسة:

- أن الأزمة المالية العالمية أثرت بشكل سلبي على المصارف الإفريقية نظراً لعدم كفاءة الأنظمة التقليدية غير الفعالة التي تستخدمها المؤسسات المصرفية في إفريقيا
- كما أثرت الأزمة على كفاءة البنوك الاقتصادية من خلال تراجع في كفاءة المؤشرات المالية مثل: أصول الجودة، النسب الرأسمالية، و التشغيلية ونسب السيولة النقدية في الربح المصرفي في إفريقيا.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تبين من مراجعة الدراسات السابقة أنها ركزت على الأزمات المالية السابقة والأزمة المالية الحالية من حيث الأعراض والأسباب والنتائج، كما ركزت الدراسات على دور صندوق النقد الدولي في مواجهة منعكسات تلك الأزمات على الدول، كما أشارت بعض الدراسات إلى أهمية السيولة وإدارة السيولة في المصارف والمؤسسات المالية وخاصة في فترة الأزمات المصرفية.

¹¹ KIYOTA, Hiroyuki (2009). Confronting the Global Financial Crisis: Bank Efficiency, Profitability and Banking System in Africa, doctoral dissertation, Takushoku University

وبالتالي يمكن القول إن الدراسة الحالية تتشارك مع الدراسات السابقة في بعض النقاط في الجانب النظري التي تركز على الأزمة المالية العالمية من حيث الأسباب والأعراض، وأهمية السيولة في المصارف، وتميزت الدراسة الحالية بأنها درست تأثير الأزمة المالية العالمية دراسة تطبيقية على سيولة المصرف التجاري السوري خلال الفترة (2007-2012)، وهي من الأبحاث القليلة التي تناولت هذا الجانب.

الفصل الأول

الأزمة المالية العالمية 2008

مقدمة:

مر الاقتصاد العالمي في العام 2008 بأسوأ وأخطر أزمات القرن 21، فقد استيقظ العالم من جديد على أزمة مالية كبيرة تسارعت خطواتها، حيث عانى الاقتصاد العالمي بصفة عامة والأسواق المالية الدولية بصفة خاصة اضطرابات لم يشهدها منذ الكساد الكبير في العام 1929، ولم تقتصر تلك الاضطرابات على أسواق المال فقط بل انتقلت إلى شركات التأمين ومؤسسات مالية كبرى، وبدأت الانهيارات في الولايات المتحدة الأمريكية ثم تبعتها بعض المؤسسات في أوروبا والدول الأخرى، جعلت هذه الاضطرابات من الأزمة أزمة معقدة انتقلت من أزمة مالية إلى أزمة اقتصادية، ومن أزمة أمريكية إلى أزمة عالمية.

المبحث الأول: ماهية الأزمات المالية:

عَرَفَ العالم عدة أزمات ابتداء من أزمة الكساد العالمي 1929 إلى أزمة السبعينات وصولاً إلى أزمة 1987، كما أن العقد الأخير من القرن العشرين لم يسلم هو الآخر من الأزمات، فضربت الأزمة المكسيك وجنوب شرق آسيا... الخ، لذا لا بد من التعرف على ماهية الأزمات، وأسبابها وأنواعها.

أولاً: مفهوم الأزمات المالية:

يعتبر مصطلح الأزمة المالية من أكثر المصطلحات تداولاً في الأدبيات الاقتصادية، ونظراً لخطورة هذه الأزمات على الأوضاع الاقتصادية للدول واختلاف الآراء حول مفهوم الأزمة المالية لذلك سوف نعرض أهمها فيما يلي:

- الأزمة في اللغة: الشدة والقحط.

أما من الناحية الاجتماعية: الحالة التي تؤدي إلى توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة واضطراب العادات والعرف مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن ولتكوين عادات جديدة أكثر ملاءمة¹².
أما المفهوم العلمي: يشير إلى أنها موقف أو حدث مفاجئ غير متوقع فيه إثارة وعنف ومدته الزمنية قصيرة وقد تمتد إلى عدة أشهر¹³.

كما يمكن تعريف الأزمة بأنها لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها مشكلةً بذلك صعوبة حادة أمام متخذ القرار تجعله في حيرة بالغة، وبذلك فهي تتعلق ببعدين هما¹⁴:

• التهديد الخطير للمصالح والأهداف الحالية والمستقبلية.

• الوقت المحدد المتاح لاتخاذ القرار المناسب لحل الأزمة.

لذا يمكن القول أن الأزمة هي عبارة عن تزايد و تراكم مستمر لأحداث وأمر غير متوقعة على مستوى جزء من النظام أو النظام كله، بالإضافة إلى التأثير الشديد على أطراف داخل النظام أو خارجه مادياً ونفسياً وسلوكياً.

- من خلال تعريف الأزمة يمكننا استنتاج تعريف الأزمة المالية كما يلي:

يقصد بها التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول، والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية، والذي ينعكس سلباً في تدهور كبير

¹² عليوة، السيد، إدارة الأزمات والكوارث -مخاطر العولمة والإرهاب الدولي، مركز القرار للاستشارات، ط3، القاهرة، 2004، ص13.

¹³ عليوة، السيد، إدارة الأزمات في المستشفيات، استرال للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، (د.ت)، ص13.

¹⁴ الخضيري، محسن أحمد، إدارة الأزمات، مكتبة مديولي، الإسكندرية، (د.ت)، ص 54.

في قيمة العملة وأسعار الأسهم، مما ينجم عنه آثار سلبية في قطاع الإنتاج والعمالة وما ينجم عنها

من إعادة توزيع الدخل والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية¹⁵.

وتعرف أيضاً بأنها انهيار النظام المالي برمته مصحوباً بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية

وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي¹⁶.

ومن مجمل المفاهيم المقدمة نستخلص التعريف التالي للأزمة المالية وبحسب رأي الباحثة:

هي تذبذبات تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية، حجم الإصدار، أسعار الأسهم

والسندات، وكذلك اعتمادات الودائع المصرفية، ومعدل الصرف وتعبّر عن انهيار جزئي في النظام

المالي والنقدي.

إن ما يميز الأزمات المالية إنها تحدث بصفة مفاجئة وغير متوقعة نظراً للثقة المفرطة في الأنظمة

المالية، وسببها الرئيسي التدفق الضخم لرؤوس الأموال إلى الداخل، ورافقها توسع مفرط وسريع في

الائتمان، مما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة تجاه العملات القيادية، فيرتفع سعر الصرف الحقيقي،

مما يؤدي إلى حدوث موجة من التدفقات إلى الخارج¹⁷.

¹⁵ الحسن، عرفات تقي، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999م، ص 200.

¹⁶ عبد الحافظ، السيد البدوي، إدارة الأسواق المالية - نظرة معاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة 1999م، ص 39.

¹⁷ بو عبيد، ميلود، الأزمات المالية العالمية - الأزمة الآسيوية وأزمة أمريكا اللاتينية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، 2004م، ص 4.

ثانياً: الأعراض والمؤشرات الاقتصادية للأزمات المالية:

أجمعت العديد من الدراسات على الأعراض المختلفة للأزمات المالية ويكفي وجود عدد منها كي

يكون النظام المالي والمصرفي معرضاً لأزمة مالية ومن أهمها¹⁸:

- قيام المصارف بالإفراط في الإقراض دون ضمانات كافية.
- اتجاه رؤوس الأموال الأجنبية للهروب للخارج وتزداد خطورة عندما يكون جزء كبير من الائتمان موجهاً للقطاع الخاص.
- تدفقات رأس المال الأجنبي حيث كلما كانت تلك التدفقات قصيرة الأجل تزايد ميل الاقتصاد لتعرضه لأزمة مصرفية.
- انهيار العملة يؤدي إلى تدهور أوضاع المصارف وتزايد خسائرها وتعرضها للإعسار وتنشأ معها أزمات مصرفية.
- قيام كل من المستثمرين والمقرضين باتخاذ قرارات خاطئة أسوة بالآخرين (سلوك القطيع) مما يؤدي إلى تعميق الأزمة وزيادة الخسائر خصوصاً عندما يقوم المستثمرون بتسييل الأصول التي يمتلكونها¹⁹.

¹⁸ الطوخي، عبد النبي اسماعيل، الأزمات المالية، سلسلة مجلة جسور التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004 م، ص3.

¹⁹ حروفوش، سهام، دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية، الملتقى العلمي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر 2009م، ص4.

وتصنف المؤشرات الاقتصادية الدالة على إمكانية التعرض لأزمات وصددمات في نوعين كما في

الجدول التالي:

الجدول رقم (1): المؤشرات الاقتصادية للتعرض للأزمات

الخصائص الهيكلية البنوية	التطورات في الاقتصاد الكلي
نظام جمود معدلات التبادل	ارتفاع معدل التضخم
استراتيجية النمو المتزايد في الصادرات	نمو سريع في التدفق النقدي
قطاع التصدير أكثر تركيزا	انخفاض حقيقي لنمو الصادرات
ارتفاع معدل التغيير في الديون الخارجية	النمو السريع في الاعتمادات المحلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
ارتفاع حجم الدين الخارجي قصير الأجل	ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي القروض
تحرير سوق المال الحديث	ارتفاع نسبة العجز في الحسابات الجارية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
إطار ضعيف للإشراف على الأموال وتنظيمها	نمو الديون الخارجية وزيادة الديون في العملات الأجنبية
أسواق المال مضمونة بأصول مالية أو عقارية	ارتفاع معدل الفائدة المحلية وارتفاع معدل البطالة
سيطرة بعض المؤسسات على سوق الأسهم	انخفاض النمو الاقتصادي الحقيقي

المصدر: الشرفاوي، عبد الحكيم مصطفى، العولمة المالية وإمكانية التحكم - عدوى الأزمات المالية - دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص 39.

ثالثاً: أسباب الأزمات المالية:

تحدث الأزمات نتيجة لأسباب عديدة يمكن التنبؤ ببعضها، والبعض الآخر يصعب قياسه بدقة وقد ترجع أسباب الأزمات إلى²⁰:

- المتغيرات الدولية، من الكوارث والحروب والأزمات الاقتصادية والحروب التجارية.
- المتغيرات المحلية في معدل التضخم (أسواق السندات)، وأسعار الصرف (أسواق العملات الحرة)، وأسعار الأسهم، وتغير أسعار الفائدة.
- التغيرات التكنولوجية مثل المنتجات الجديدة والاختراعات، وتحول الطلب على المنتجات والخدمات وهياكل محفظة الاستثمار.
- الإشاعات والمعلومات الملوثة غير الحقيقية (نقص الشفافية).
- المضاربة غير المحسوبة.
- التقلبات في شروط التبادل الدولي، فعادة ما يصعب على زبائن المصارف الوفاء بالتزاماتهم (خدمة الدين) عندما تختل شروط التبادل الدولي والتي تؤدي إلى اضطراب المشتغلين بنشاطات التصدير والاستيراد.

ويترتب على الأزمات تدهور في الأسعار وفي الخسائر، وتدهور التداول في البورصة، لذا كان لابد من الإفصاح المالي حيث يتم من خلاله الكشف عن حقيقة التغيرات في البورصات ويمكن مواجهة الأزمات في البورصة إما بالانتظار أو بالانسحاب، أو بتطبيق التخطيط الاستراتيجي

الفعال²¹.

²⁰ النجار، فريد راغب، البورصات والهندسة المالية، مؤسسات شباب الجامعة 1998م، ص 207 .

²¹ المرجع السابق، ص 208.

رابعاً: أنواع الأزمات:

تصنف الأزمات المالية على اعتبارين أساسيين هما نوعية الأزمة ومسبباتها، فوفقاً لصندوق النقد الدولي تم تصنيفها على أساس نوعية الأزمات، وصنفت على أساس أسبابها ويعتبر هذا التقسيم مفيداً ليس في التعرف على نوع الأزمة وإنما لأنه يتيح فرصة التنبؤ بها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتفادي آثارها السلبية.

1) أنواع الأزمات المالية وفقاً لصندوق النقد الدولي:

وتصنف إلى ثلاثة أنواع رئيسية²²:

1. الأزمة المصرفية:

وتحدث بسبب اندفاع المودعين الى سحب ودائعهم من المصرف، وبالتالي عجزها في السيولة أو بإخفاق أحد البنوك في القيام بالتزاماتها تجاه المتعاملين، مما يرغم الحكومة على التدخل بتقديم دعم مالي واسع النطاق للمصارف وتميل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار وقتاً أطول من أزمة النقد الأجنبي أو العملة ولها آثار كبيرة على النشاط الاقتصادي²³، وتستخدم المعايير التالية للتعرف على الأزمة المصرفية والمتمثلة في²⁴:

- نسبة القروض المعدومة إلى مجموعة القروض تتجاوز 10 %.
- إذا تجاوز حجم الإصلاح أو عملية الإنقاذ 2% من الناتج المحلي الإجمالي.
- إذا نتج عن الأزمة تأمين بعض البنوك.
- هناك حالة هستيرية مصرفية متمثلة في تسهيل كبير للودائع من قبل المودعين

²² هيلبرز، بول، روجر، راسل و موريتي، ماريتا، مؤشرات البيئة الكلية وأدوات جديدة لتقييم سلامة النظام المالي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، 2002، ص 6 .

²³ بن علي، بلعزوز، محمدي، الطيب محمد، دليلك في الاقتصاد، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، م، ص 135.

²⁴ طلفاح، أحمد، الأزمات المالية وأزمات سعر الصرف أثرها على التدفقات المالية، منشورات المعهد العربي للتخطيط، 2008، م، ص 6.

مما يستدعي تدخل السلطات من خلال تجميد الودائع أو إغلاق المصارف أو تأمين القروض، ومن حالات التعثر المالي ما حدث في بريطانيا في مصرف "Overend & Gurney" و في الولايات المتحدة في مصرف "Bank of United States" عام 1931 ومصرف "Bear Stearns".

2. أزمة أسعار الصرف:

وتحدث عندما تتعرض عملة بلد ما إلى إحدى هجمات المضاربة، مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها انخفاضاً كبيراً، أو ترغم المصرف المركزي عن الدفاع عن العملة عن طريق إنفاق جانب كبير من احتياطاته الدولية، أو عن طريق رفع أسعار الفائدة بنسبة كبيرة.

3. أزمة الديون:

وتحدث عندما يتوقف المقرض عن السداد، أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة ويحاولون تصفية القروض القائمة (خاصة أو عامة)، أو هي الحالة التي تعجز فيها الدولة عن خدمة ديونها الخارجية.

(2) أنواع الأزمات المالية بحسب مسببات اندلاع الأزمة:

تصنف الأزمات المالية بحسب الأسباب التي تؤدي إلى حدوثها وفق مايلي²⁵:

1. الأزمة التي تؤدي إلى اختلالات في الاقتصاد الكلي: وتشمل انخفاض أسعار العملات،

خسائر في احتياطيات النقد الأجنبي، أو انهيار أسعار الصرف.

2. الاضطراب أو الذعر المالي: هو ما ينتج عن اضطرابات الجهاز المصرفي بشكل يؤدي

إلى انهيار وحداته بشكل ملحوظ وسريع، وعادة ما يبدأ الاضطراب نتيجة فقدان الثقة في

الجهاز المصرفي ليس بسبب وجود مشاكل فعلية في ميزانيته وإنما بسبب انتشار الشائعة

²⁵ السعدي، نزمين، قراءات حول الأزمة النقدية العالمية، مجلة السياسة الدولية، 1999م، العدد 137، ص261.

حول انخفاض مستوى أدائه، ومن ثم يتزايد خوف المودعين فتبدأ الهرولة لسحب الأموال بكثرة، والجدير بالذكر أن الاضطراب من أهم صفاته سرعة الانتشار، هذا ما يدفع المودعين إلى سحب أموالهم مرة واحدة وينتشر الأمر إلى بنوك أخرى.

3. **أزمة تفاقم الدين:** تنشأ هذه الأزمة بسبب ضعف الاتصال بين الدائنين والمدنيين بشكل يصعب معه متابعة ورقابة رأس المال المقترض وملاحقته في حالة سوء استخدامه أو احتمال فقدانه، ومن ثم يتم التوقف عن تقديم القروض ويتم تصفية القروض السابقة.

كما يمكننا تصنيف الأزمة المالية إلى أزمات مالية شاملة تتميز باضطرابات شديدة في الأسواق المالية، تضعف من قدرتها على العمل بكفاءة، وتؤدي إلى آثار غير مواتية بالنسبة للاقتصاد الحقيقي، ويتضمن هذا النوع من الأزمات المالية الشاملة صور مختلفة من الأزمات أهمها²⁶:

- **أزمة السيولة:** هي غالباً ما تنتج عن الاندفاع نحو سحب الودائع من المصارف، ويمكن التغلب عليها إذا كانت تتعلق بمصرف واحد، حيث يستطيع في هذه الحالة بيع بعض أصوله للبنوك الأخرى للحصول على السيولة اللازمة، أما إذا كان التزام على سحب الودائع يمثل ظاهرة عامة تتعلق بكل النظام المصرفي، فإن تنافس المصارف على التصرف في أصولها ومحاولة تسيلها يؤدي إلى انهيار قيمتها، ومن ثم تتحول مشكلة السيولة إلى مشكلة عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات (أي حالة إعسار مالي).

- **أزمة التوقف عن الوفاء بالالتزامات:** وتنتج عن اختلال الهياكل التمويلية للمشروعات وعدم توافق هياكل الاستحقاق بين أصول وخصوم المصارف، ومحدودية رؤوس أموالها، وحينما تتعرض المشروعات والمصارف للتعثّر وتصبح على وشك التوقف عن الوفاء

²⁶الشحات، أحمد يوسف، الأزمات المالية في الأسواق والناشئة مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا، دار النيل للطباعة والنشر،

مصر، 2001، ص14-18.

بالتزاماتها، فإنها تميل إلى الدخول في مجالات استثمار تتسم بالمغامرة وارتفاع درجة المخاطر على أمل الحصول على عوائد مرتفعة بدلاً من الدخول في مجالات استثمار آمنة منخفضة العوائد، وفي معظم الأحيان ينتهي بها هذا السلوك للإفلاس.

- **أزمة استراتيجيات وقف الخسائر:** ينتج هذا النوع من الأزمات عن استخدام ممارسات معينة من جانب التجار والمضاربين لتنظيم عمليات بيع وشراء الأوراق المالية، حيث يصدرن أوامرهم للسماسة بالبيع أو بالشراء عند أسعار معينة فإذا ما انتشرت هذه الممارسات، فإن انخفاض الأسعار قد يتفاقم بشكل ضخم نتيجة هذه الممارسات.

- **أزمة انفجار فقاع الأصول "bubble":** تكون نتيجة ارتفاع أسعار الأصول (كالأسهم على سبيل المثال) ارتفاعاً شديداً بشكل يتجاوز قيمها العادلة بسبب هجوم المضاربين العنيف وذلك لتحقيقهم مكاسب رأسمالية كبيرة تؤمنهم ضد مخاطر السوق الناتجة عن ارتفاع السعر وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل لكن بمجرد عودة أسعار الأصول إلى قيمتها الحقيقية تحدث حالات الذعر في الظهور فتنهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو الأصول الأخرى سواء في نفس القطاع أو القطاعات الأخرى.

المبحث الثاني: الأزمات المالية السابقة

شهدت الأسواق المالية العالمية خلال القرن العشرين انهيارات كبيرة تسببت في حدوث أزمات مالية تميزت بسرعة انتشارها وتباين أسباب حدوثها، وكان آخرها الأزمة العالمية الأمريكية وفيما يلي

لمحة عن الأزمات السابقة:

أولاً: أزمة الكساد الكبير 1929:

شهدت العلاقات النقدية والمالية الدولية استقراراً نسبياً بعد تجاوز الأزمة التي اجتاحت معظم دول العالم خلال فترة الحرب العالمية الأولى، ومع استمرار ارتفاع أسعار الأوراق المالية ببورصة نيويورك منذ عام 1924 على مدى خمس سنوات متتالية إلى أن وصلت إلى أعلى مستوياتها في 28 تشرين الأول 1929 حيث سجل مؤشر داوجونز ارتفاعاً كبيراً إذ انتقل من 110 نقطة إلى 300 نقطة بنسبة 273 % مما أدى إلى حدوث أزمة حقيقية بخسارة المستثمرين لعملياتهم في الأسواق المالية بحوالي 200 مليار دولار، وإفلاس (حوالي 3500 مصرف في يوم واحد)²⁷، وتميزت هذه الأزمة بالخصائص التالية²⁸:

- زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الرأسمالي بكامله.
- كانت لها صفة الدورية انطلاقاً من ارتباطها الوثيق بالآزمات الاقتصادية الدورية في النظام الرأسمالي.
- استمرارها لفترة طويلة نسبياً.
- عمق وحدة هذه الأزمة، ففي الولايات المتحدة انخفضت الودائع لدى المصارف ب 33% كما انخفضت عمليات الخصم والاقتراض بمقدار مرتين، ووصل عدد المصارف المفلسة من عام 1929 إلى 1933 أكثر من 10.000 مصرف، أي حوالي 40% من إجمالي عدد المصارف الأمريكية.

²⁷ ستاد نيجنكو، الأزمة النقدية في النظام الرأسمالي: أصلها و تطورها، ترجمة محمد عبد العزيز، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1979، ص 104 - 106.

²⁸ عطوان، مروان، الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في العالم النقد والمال)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء 2، الجزائر، 2000، ص 100-103.

• الانخفاض الكبير في مستويات أسعار الفائدة، حيث كان سعر الخصم في مصرف إنجلترا خلال الفترة (1930-1933) بحدود (3.1%) مقابل (5.5%) في عام 1929 ويرجع سبب ارتفاع أسعار الفائدة مع بداية الأزمة إلى تزايد الطلب على النقود لسداد القروض السابقة، فالمستويات المتدنية لأسعار الفائدة تسببت في إطالة أمد الأزمة، كما أن المقرضين كانوا يغالون في طلب الضمانات على القروض مما كان يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها.

• اختلاف مدة وحدة الأزمة من بلد لآخر بشكل كبير.

• التقلبات الحادة في أسعار صرف العملات، مما نتج عنه انهيار النظام الذهبي في معظم الدول، ففي إنجلترا تم إيقاف قابلية إبدال النقود الورقية بالذهب بتاريخ 21 أيلول 1931 مما نتج عنه تدهور قيمة الجنيه الإسترليني، كما تسببت الأزمة في تخفيض قيم العملات الرئيسية الدولية ب (50%-84%).

• توقف 25 دولة عن سداد قروضها الخارجية منها ألمانيا والنمسا.

وتعود أسباب أزمة 1929 إلى جملة من الانحرافات الحاصلة في الأسواق الدولية وتتلخص أساساً في مايلي²⁹:

- ضالة نسبة هامش الأمان في البيع النقدي الجزئي بنسبة 10%، وباعتبار المتعاملين لم تتوفر

لديهم السيولة المطلوبة للرفع من مساهماتهم مما أدى إلى تصفية معاملاتهم المرتبطة بالشراء

النقدي.

²⁹ كنعان، علي، الأسواق المالية، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2009م، ص 278-288.

- البيع على المكشوف من طرف المضاربين للأسهم التي ليست في ملكيتهم بأسعار مرتفعة على أمل شرائها عند انخفاض أسعارها مقابل هامش ربح.
- الممارسات غير الأخلاقية واستغلال ثقة العملاء، والتلاعب في أسعار الأوراق المالية.
- تزايد حجم الاستثمار وخاصة في قطاع البناء وصناعة البناء، حتى أصبحت المساكن تكفي لضعف السكان.

ثانياً: أزمات الثمانينات:

خلال الثمانينات حدثت أزممتين متتاليتين هما أزمة 1987، 1989 ويعود السبب الأساسي لنشوءهما إلى تغيرات الأسعار في أسواق رأس المال الناتجة عن اختلال التوازن بين العرض والطلب، وفيما يلي أهم أسباب وتداعيات الأزممتين ضمن النقاط التالية:

➤ **أزمة 1987 "أزمة الاثنين الأسود":** عرفت بورصة وول ستريت بنيويورك في 19 تشرين الأول 1987 انخفاضاً متتالياً في أسعار تداولاتها المالية صاحبه اندفاع المستثمرين إلى بيع أسهمهم مما أدى إلى انخفاض مؤشر داوجونز بمقدار 508 نقطة في يوم واحد، مما أثر على باقي البورصات العالمية وكانت الخسائر كبيرة، ففي بورصة نيويورك سجل انخفاض قدره 800 بليون دولار بنسبة 26%، ولندن 22%، وطوكيو 17%، وفي بورصة فرانكفورت 15%، في أمستردام 12%³⁰.

وتعود أسباب الأزمة إلى انهيار أسعار 30 نوعاً من أسهم أشهر الشركات الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية حيث فقد مؤشر داوجونز نسبة 21.6% من مستواه السابق، وانخفضت أسعار

³⁰ الموسوي، ضياء مجيد ، الأزمة الاقتصادية العالمية (1986-1989)، دار الهدى للطباعة، الجزائر، 1990، ص87.

أسهم بورصة نيويورك نتيجة الخلل في التوازن بين العرض والطلب الناشئ من جراء كثرة أوامر البيع بشكل واسع³¹.

وتتلخص أهم الأسباب المؤدية إلى حدوث أزمة الاثنين الأسود في النقاط التالية³²:

- التطور الهائل في نشاط السوق المالية الدولية الذي بلغ ذروته سنة 1987.
- قوة ارتباط الأسواق المالية فيما بينها.
- ضخامة الصفقات والعمليات المتداولة في الأسواق المالية العالمية.
- تنوع الأصول المالية.
- استخدام أحدث الأساليب في الاتصال، وأكثر التقنيات تطوراً في إدارة الأنشطة والعمليات
- ساعد على سرعة انتقال الأزمات من سوق لآخر.
- قوة العلاقات النقدية والمالية كان من أهم قنوات انتقال الأزمة، ومثال ذلك تداول العملات الرئيسية كالدولار حيث تسببت تدهور قيمته في تقادم الأزمة المالية الدولية في تشرين الأول 1987.

• التفسيرات المتناقضة التي تتعلق بكفاءة السوق المالية.

🔗 **أزمة 1989** : بدأت آثار الأزمة في شهر أيلول 1989 عقب إعلان الحكومة الأمريكية عن رفع

أسعار الجملة والتجزئة، بنسبة (9%، 5%) على التوالي، مع امتناع المصرف المركزي الأمريكي

"البنك الاحتياطي الفدرالي" عن تخفيض أسعار الفائدة، وفي 13 تشرين الأول 1989 انخفض

³¹ هندي، منير ابراهيم، الأسواق المالية وأسواق رأس المال، مكتبة دلنا للطباعة والنشر، 1998م، ص583.

³² كورتل، فريد، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس-لبنان، 13-14 آذار 2009م، ص5.

مؤشر داوجونز بنسبة 190 نقطة، أي بمقدار 7%، وفي طوكيو فقد مؤشر نيكاي 647 نقطة، كما أضع مؤشر فايننشال تايمز 142 نقطة³³.

وتختلف أزمة 1989 بالمقارنة بأزمة تشرين الأول 1987 لأسباب عديدة أهمها³⁴:

- تحسن الظروف الاقتصادية وعدم توافر ما يدل على اقتراب حدوث أزمة اقتصادية.
- نظراً لارتفاع عوائد الأسهم (بسبب ارتفاع مستوى نشاط معظم الشركات وتحسن أرباحها)، ولم تكن هناك دوافع لبيع الأسهم، لهذا كانت زيادة عرض الأسهم للبيع ضعيفة نسبياً وبعيدة عن أحداث تدهور في الأسعار.
- اقتصار بيع الأوراق المالية (الأسهم خاصة) على المستثمرين الصغار دون تدخل الشركات الكبيرة، مما يعني ضعف حجم ونطاق العمليات وبالتالي عدم تسببها في التأثير بشكل كبير على الأسعار.
- عدم وجود توقعات حول إمكانية ارتفاع أسعار الفائدة بشكل ملحوظ.
- إن إسراع المستثمرين عام 1987 لبيع أسهمهم تسبب فعلاً في انخفاض الأسعار، أما عام 1989 فضل المستثمرين عدم الاستعجال بالبيع، مما ساعد على تهدئة الأسواق والحد من انخفاض الأسعار.
- اتسم موقف الحكومة الأمريكية باللامبالاة في أزمة تشرين الأول 1987 مما أثر سلباً وزاد في تفاقم الأزمة، على خلاف عام 1989 حيث سارعت الحكومات إلى التدخل لإيقاف الأزمة، عن طريق مواجهة عمليات البيع المتزايدة بحجم كبير جداً من السيولة، وهو ما ساعد على احتواء الأزمة.

³³ عطوان، مروان، الأسواق النقدية والمالية، مرجع سبق ذكره، ص214.

³⁴ المرجع السابق، ص220-223.

ثالثاً: أزمة الأسواق المالية الناشئة:

شهدت فترة التسعينات العديد من الأزمات منها الأزمة المالية التي عصفت بالأسواق المالية الناشئة كالمكسيك، والأرجنتين، وفنزويلا، ويقصد بالأسواق الناشئة على أنها أسواق مالية لبلدان تعودت على تلقي تدفقات رؤوس أموال خارجية ضخمة لفترة طويلة فأصبحت أكثر اندماجاً في السوق الدولية واستجابة وأشد حساسية لآليات السوق، ومع توقف هذه التدفقات النقدية حدثت الأزمة المالية وأصبح الاقتصاد يواجه التزامات وديوناً مالية³⁵، وفيما يلي عرض كنموذج لأزمة المكسيك ضمن النقاط التالية:

- **أزمة المكسيك:** حدثت أزمة المكسيك سنة 1994 وذلك بعد عجز ميزان العمليات الجارية في ميزان المدفوعات والذي أدى إلى عجزها عن سداد ديونها الخارجية مما نتج عنه انخفاض أسعار صرف العملة الوطنية "البيزو" بنسبة 40 %، وتعود الأسباب الرئيسية لتفاقم أزمة سعر الصرف المكسيكي إلى النقاط التالية³⁶:

- تقييم العملة الوطنية بقيمة أعلى من قيمتها الحقيقية، وإخفاء العجز في حساب العمليات الجارية.
- إلغاء قيود تحويل العملة الوطنية وتطبيق نظام التعويم الكامل، وفتح أسواق المال على مصراعيه للاستثمار الأجنبي.
- التوسع في استيراد السلع التي يعتقد أن أسعارها سترتفع فيما بعد، وهذا الارتفاع ناتج عن المغالاة في تقييم عملة البيزو.
- ارتفاع أسعار الفائدة، وإدارة الدين الحكومي قصير الأجل، والتوسع في منح الائتمان من قبل

³⁵ البطريق، يونس أحمد، السياسة الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، (د.ت)، ص291.

³⁶ هندي، منير ابراهيم، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، توزيع منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 1997م، ص621.

المصارف هي من أهم الأسباب المؤدية لحدوث أزمة المكسيك، والتي دفعت بالحكومة المكسيكية إلى انتهاج سياسة نقدية انكماشية للمحافظة على استقرار العملة³⁷.

رابعاً: أزمة جنوب شرق آسيا:

شكل النموذج التنموي الآسيوي مثلاً نال إعجاب الكثير من الاقتصاديين وهو ما شجعهم على الاستثمار فيها، وقد عرفت دول جنوب شرق آسيا أزمات مالية قبل عام 1997 كأزمة اندونيسيا عام 1978، وكوريا عام 1980، إلا أن أزمة 1997 كانت من أخطرها، وتعود أسبابها إلى تجاهل حكومات دول اندونيسيا، تايلاند، كوريا، ماليزيا للمشاكل المالية التي تتفاقم نتيجة ثقتهم في الأداء الاقتصادي المتميز مما سبب لها أزمة سعر صرف حقيقية سنة 1997 حيث انخفضت أسعار الصرف بفعل عمليات المضاربة على سعر العملة و تددت الأرباح في أسواق الأسهم مما اضطر السلطات النقدية إلى رفع الفائدة لهدف وقف التحويل من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي، فارتفعت أسعار الفائدة في أسواق بعض هذه الدول إلى 200 % من السعر السابق، مما دفع بالمستثمرين للتخلص من الأوراق المالية التي لديهم والاستفادة من سعر الفائدة، وبلغت نسبة انخفاض أسعار الأسهم ما بين (25%-50%) من الأسعار السائدة في السوق، وقد بدأت الأزمة في تايلاند باعتبارها أضعف الحلقات في المنظومة الآسيوية عندما قام ستة من كبار تجار العملة في بانكوك بالمضاربة على خفض العملة الوطنية "البات" وذلك بعرض كمية كبيرة منها للبيع، مما أضعف من قدرة الحكومة في الحفاظ على عملتها بسبب تأكل الاحتياطي خاصة بعد قرار الأجانب بالانسحاب من السوق³⁸، ثم انتقلت العدوى إلى ماليزيا بانهياف عملتها بنسبة (17.8 %) في 15/09/1997 مقارنة بسنة 1996، أما تايوان رغم

³⁷ التوني، ناجي، الأزمات المالية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 29، الكويت، 2004م، ص1.

³⁸ كورتل، فريد، مرجع سبق ذكره، ص7.

محافظةها على مستوى عملتها، إلا أنه انخفض مؤشر سوق المال فيها بنحو 20%³⁹، وكذلك الأمر لهونج كونج التي امتدت الأزمة إليها مما دفع بالحكومة إلى رفع سعر الفائدة إلى 200 % فحدث تحول ضخم للأموال من سوق الأوراق المالية إلى الأسواق النقدية، مما أدى إلى انهيار أسعار الأسهم والسندات، وأثر بدوره سلباً على أسواق الدول المتقدمة كبورصة نيويورك، لندن، باريس، فرانكفورت، وطوكيو⁴⁰.

تتلخص أهم الأسباب الرئيسية لأزمة دول جنوب شرق آسيا ضمن النقاط التالية⁴¹:

- كثرة تدفق رؤوس الأموال نحو هذه البلدان بسبب النمو الاقتصادي المرتفع، والاستقرار السياسي، وإلغاء أوجه الرقابة على حركة رؤوس الأموال.
- منح قروض للقطاع الخاص دون ضمانات كافية.
- ضعف الجهاز المصرفي والمالي وعدم القدرة على تطويره، بالإضافة إلى انسحاب الحكومة من القطاع المصرفي نتج عنه عدم كفاءة التخصيص المحلي للموارد الأجنبية.
- حرية البنوك في الاقتراض من الأسواق العالمية بأسعار فائدة منخفضة مما أدى إلى زيادة الإنفاق.
- تحويل الاستثمار في الأوراق المالية إلى إيداعات بالبنوك بسبب الرفع في أسعار الفائدة للحد من التحويلات من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية.
- توسيع التعامل بالمشنقات المالية فتح المجال واسعا للمضاربات المحفوفة بالمخاطر.
- الاعتماد في تمويل العجز في الموازنة العامة على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.

³⁹ ديميتري، أديب، دكتاتورية رأس المال، ط1، دار الثقافة للنشر، سورية، 2002م، ص45.

⁴⁰ رمضان، زياد، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، 2002م، ص20.

⁴¹ الحجار، بسام، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003م، ص163.

خامساً: أزمة فقاعات شركات الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات عام 2000:

عرف قطاع تكنولوجيا المعلومات والانترنت في الولايات المتحدة الأمريكية تطوراً كبيراً قبل سنة 2000، الأمر الذي أدى إلى إدخال أسهم الكثير من شركات هذا القطاع في سوق الأوراق المالية فارتفعت أسعار أسهم (Nasdaq) بالولايات المتحدة الأمريكية والذي يعرف باسم مؤشر نازداك لتلك الشركات بصورة كبيرة، ولكن مع التخوفات والذعر الذي أصاب العالم من إمكانيات توقف أجهزة الإعلام الآلي و حصول اختلالات في الأنظمة الإلكترونية مع مطلع سنة 2000 أدى إلى هبوط حاد في مؤشر نازداك ولقد ترتب عن هذه الأزمة ما يلي⁴²:

- استمرار انخفاض مؤشر نازداك إلى غاية سنة 2003 ، حيث قدرت نسبة الانخفاض بحوالي 78%.

- تزامن أحداث 11 من أيلول 2001 مع هذه الأزمة أدى إلى إغلاق الأسواق المالية الأمريكية بشكل مؤقت إلى حين زوال آثار تلك الأزمة.

- انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث لم يتجاوز 0.8 % سنة 2001.

- قيام البنك الفيدرالي الأمريكي بتخفيض سعر الفائدة من (6.25 % إلى حدود 1%) خلال فترة قصيرة من أجل تحفيز النمو الاقتصادي وخوفاً من شبح الركود الاقتصادي⁴³.

➔ إن هذه الأنواع من الأزمات وإن اختلفت طبيعتها فهي تشترك في نفس الخصائص التالية:

- التعقيد والتشابك والتداخل في عناصرها وأسبابها وقوى المصالح المؤيدة لها أو المعارضة لها.

⁴² الخزرجي ، ثريا، الأزمة المالية العالمية الراهنة وأثرها في الاقتصاديات العربية التحديات وسبل المواجهة، المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء، الأردن، 2009، ص 10.

⁴³ كورتل، فريد، التنبؤ بالأزمة المالية العالمية وفرص الاستثمار المتاحة في ظلها والحلول الممكنة لمواجهتها، الملتقى العلمي الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، الجزائر 20-21 تشرين الأول، 2009م، ص 4.

- المفاجأة واستحواذها على الاهتمام لدى المؤسسات والأفراد.
- إن مصدر الخطر أو الأزمة أو الكارثة يمثل نقطة تحول أساسية في أحداث متشابكة أو متصارعة.
- إنها تسبب في بدايتها صدمة ودرجة عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة نظراً لأن ذلك يتم تحت ضغط نفسي عالي وفي ظل ندرة المعلومات أو نقصها.
- بما أن الأزمة تمثل تهديداً لحياة الفرد وممتلكاته ومقومات بيئته فإن مجابتهها تعد واجباً مصيرياً.
- إن مواجهتها تستوجب خروجاً عن الأنماط التنظيمية المألوفة واحتكار النظم أو نشاطات تمكن من استيعاب ومواجهة الظروف الجديدة المترتبة على التغيرات الفجائية.
- إن مواجهة الأزمات تستوجب درجة عالية من التحكم في الطاقات والإمكانيات وحسن توظيفها في إطار مناخ تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة.

المبحث الثالث: مفهوم الأزمة المالية العالمية

تتأول هذا المبحث بداية الأزمة المالية العالمية وحقيقتها، وانتقالها من أزمة مالية إلى أزمة اقتصادية ثم إلى أزمة عالمية، كما تضمن الأسباب والعوامل التي أدت إلى حدوثها، وما رافقها من مظاهر عالمية، والمراحل التي مرت بها.

أولاً: بداية الأزمة:

تعتبر الأزمة التي شهدها الاقتصاد العالمي منذ 2008 من أسوأ الأزمات التي يمر بها الاقتصاد العالمي منذ عقد الثلاثينات، إلا أنها بدأت تتكون داخل الاقتصاد الأمريكي منذ عام 2000، حيث انخفضت أسعار الفائدة بشكل كبير لتصل إلى أقل من 1%⁴⁴، كما تزامن ذلك مع انفجار فقاعة شركات الانترنت، ثم أخذت قيمة العقارات ترتفع، وارتفعت معها أسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصة بشكل مستمر، سواء في الولايات المتحدة أو في غيرها من دول العالم مقابل انخفاض الأسهم في القطاعات الاقتصادية الأخرى بما فيها قطاعات التكنولوجيا والاتصالات الحديثة، الأمر الذي أدى إلى إقبال الأمريكيين أفراداً وشركات على شراء المساكن والعقارات بهدف الاستثمار طويل الأجل، وزادت وفقاً لذلك عمليات الإقراض من قبل البنوك، وازداد التوسع والتساهل في منح القروض العقارية للأفراد من ذوي الدخل المنخفضة وغير القادرين على السداد، والمسماة بالقروض الرديئة، وذلك دون التحقق من قدرتهم على السداد⁴⁵.

ومع حدوث حالة كبيرة من التمويل العقاري ارتفعت أسعار الفائدة لتصل إلى (25.5%) في عام 2006، وأصبح الأفراد المستفيدين من القروض متدنية الجودة غير قادرين على سداد الأقساط المستحقة عليهم، وازداد الأمر سوءاً بانتهاء فترة الفائدة المثبتة المنخفضة للقروض، وازدادت معدلات حجز البنوك لعقارات من لم يستطيعوا السداد، لتصل إلى حوالي 93%، وفقد أكثر من

⁴⁴إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي، مجلس الغرف السعودية 10 تشرين

الأول 2008 م، ص 2.

⁴⁵ Austin Murphy .An Analysis of The Financial Crisis of 2008, Causes and Solutions, School of Business Administration, Oakland University,2008,p19-20.

2 مليون أمريكي ملكيتهم لهذه العقارات، وما زاد الأمر سوءاً ما يلي⁴⁶:

- قامت البنوك وشركات التمويل العقاري بدايةً بالاتفاق مع مشتري العقارات على التأمين على سداد القروض في شركات التأمين مقابل أقساط وعندما عجز المشترون عن دفع الأقساط كانت شركة التأمين مطالبة بالسداد، وعند تفاقم المشكلة عجزت هذه الشركات عن توفير السيولة اللازمة لدفع التعويضات فدخلت دائرة التعثر والإفلاس.
- اتجه البنوك المقدمة لهذه القروض لخصم الديون العقارية (تم ذلك من خلال تجميع القروض العقارية المتشابهة في سلة واحدة وإعادة بيعها للمؤسسات، والشركات المالية والعقارية الأخرى، لتقوم الأخيرة بتجميع أقساط القروض من المدينين) وذلك في محاولة للحد من المخاطر المترتبة عليها.
- قام المقترضون أصحاب المنازل بإعادة رهن العقارات بعد تقويمها بمبالغ أكثر من قيمتها الأصلية والحصول على قروض من مؤسسات أخرى التي بدورها باعت هذه القروض إلى شركات الخصم (التوريق) التي أصدرت بموجبها سندات وطرحتها في أسواق المال والبورصات للتداول.
- تم إصدار أدوات مالية (مشتقات) للمضاربة على فروق أسعار هذه السندات وتم طرحها في الأسواق هي الأخرى ويتم تداولها منفصلة عن السندات.

وهذا ما أدى إلى امتداد آثار الأزمة لعدد كبير من البنوك والشركات في الولايات المتحدة، وبدأت الأزمة تكبر وتنتشر لتشمل معظم الشركات المالية والعقارية، وهنا بدأ الحديث عن أزمة مالية

⁴⁶ الجوزي، جميلة، أسباب الأزمة المالية العالمية وجذورها، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس-لبنان، 13-14 آذار 2009م، ص5-6.

عالمية مصدرها الاقتصاد الأمريكي، ولكنها تجاوزت حدود الولايات المتحدة الأمريكية لتطول آثارها الاقتصاد في معظم دول العالم.

ومن هنا نلاحظ انتشار الأزمات حيث ابتدأت الأزمة أولاً بالولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى دول العالم ليشمل الدول الأوروبية والدول الآسيوية والدول النامية التي يرتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي، وقد وصل عدد البنوك التي انهارت في الولايات المتحدة خلال العام 2008 م إلى 19 مصرفاً، كما حدث المزيد من الانهيارات الجديدة بين البنوك الأمريكية البالغ عددها 8400 مصرف⁴⁷.

1- انتقال الأزمة من أزمة مالية إلى أزمة اقتصادية:

يجب الإشارة إلى أن هناك نوعين من الأزمات المالية⁴⁸:

النوع الأول: يؤثر بصورة كبيرة على الاقتصاد الحقيقي (القطاع الإنتاجي) ويؤدي إلى حالة كساد اقتصادي، والنوع الثاني: يكون تأثيره على الاقتصاد الحقيقي محدود للغاية وبالتالي لا يؤدي إلى كساد اقتصادي.

كما يجب علينا أن نفرق بين مفهومين أساسيين وهما (الاقتصاد العيني أو الحقيقي) وبين (الاقتصاد المالي).

الاقتصاد العيني: هو ما يتعلق بالأصول العينية (Real Assets) و يتناول كل الموارد الحقيقية التي تشبع الحاجات بطريق مباشر (السلع الاستهلاكية) أو بطريق غير مباشر (السلع الاستثمارية)⁴⁹.

⁴⁷ الشيخ، الداوي، الأزمة المالية العالمية وحلولها، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الغربي، جامعة جنان، طرابلس، لبنان، 13-14 آذار 2009، ص9.

⁴⁸ حشاد، نبيل، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها في الاقتصاد العربي، معهد الميثاق، 2008، ص2.

⁴⁹ يحيى، محمد زياد، نظرية النقد المحدود بلا حدود: دراسة في الأزمة المالية الحالية، دمشق، سورية، (د.ت)، 2009م، ص20.

الاقتصاد المالي: هو مايتعلق بالأصول المالية (Financial assets) التي تشمل الأدوات

المالية التي تسهل عمليات التعامل في الثروة العينية⁵⁰.

والأصول العينية هي مجموع السلع الاستهلاكية التي تشبع حاجات الإنسان مباشرة من مأكّل وملبس وترفيه ومواصلات وتعليم وخدمات صحية، وكما تتضمن الأصول التي تنتج السلع الاستثمارية من مصانع وأراض زراعية، فالاقتصاد العيني هو الثروة الحقيقية التي يتوقف عليها بقاء البشرية وتقدمها وقد اكتشفت البشرية منذ وقت مبكر إن الاقتصاد العيني وحده لا يكفي، بل لا بد وأن يزود بأدوات مالية تسهل عمليات التبادل من ناحية، والعمل المشترك من أجل المستقبل من ناحية أخرى.

ولعل أول صور هذه الأدوات المالية هي ظهور فكرة الحقوق على الثروة العينية وهكذا بدأ ظهور مفهوم جديد اسمه "الأصول المالية" باعتبارها حقوقاً على الثروة العينية، وبالتالي ظهر الاقتصاد المالي.

فالأصول المالية: هي الحق القانوني على الثروة العينية، والذي يعترف الجميع بموجبه بأنك المالك الوحيد صاحب الحق في استغلال الأصل والتصرف به ومن أمثلة الأصول المالية (سندات الملكية وسندات الدين والنقود) وقد تم اختراعها بسبب سهولة تداولها⁵¹.

ولكن الأمر لم يقتصر على ظهور هذه الأصول المالية الجديدة بل ساعد على انتشار تداولها ظهور مؤسسات مالية قوية تصدر هذه الأصول باسمها حيث تتمتع بثقة الجمهور، مما أدى إلى زيادة تداول هذه الأصول بين الجمهور، فمن ناحية ظهرت البورصات التي تتداول فيها هذه الأصول المالية مما أعطى المتعاملين درجة من الثقة في سلامة هذه الأصول المالية، ومن ناحية

⁵⁰ المنسي، رضا فتحي، الاقتصاد المالي-الاقتصاد العيني إشكالية العلاقة، مجلة جامعة الملك سعود، العدد2009،966م،ص17.

⁵¹ عبد الكريم، صلاح، الأزمة المالية الأمريكية العالمية مصيبة أم جريمة؟، القاهرة، مصر، سفير الدولية، 2009، ص 118.

أخرى المؤسسات المالية الوسيطة (المصارف بشكل خاص) حيث تتدخل في عمليات التمويل فإنها تحل مديونية هذه المصارف التي تتمتع بثقة كبيرة لدى الجمهور محل مديونية عملائها، فالعميل يتقدم للمصرف للحصول على تسهيل أو قرض، ومديونية هذا العميل للمصرف تستند إلى ملاءته المالية والثقة فيه، ولكن ما إن يحصل العميل على تسهيل المصرف فإنه يتصرف في هذا "التسهيل" كما لو كان نقوداً لأن البنوك تتمتع بثقة عامة في الاقتصاد.

فالاقتصاد المالي يتكون من أدوات ومؤسسات مالية والحديث عن الاقتصاد المالي أو القطاع المالي هو حديث عن رموز أصول مالية ومؤسسات تتعامل في هذه الرموز وقد لعب القطاع المصرفي والقطاع المالي بصفة عامة، دوراً هائلاً في زيادة حجم الأصول المالية المتداولة وزيادة الثقة فيها، وهكذا تظهر حقيقة الأزمة المعاصرة باعتبارها أزمة مالية بالدرجة الأولى ويرجع ذلك إلى المؤسسات المالية التي أسرفت في إصدار الأصول المالية ومع هذا التوسع الكبير في إصدار الأصول المالية، زاد عدد المدينين وزاد بالتالي حجم المخاطر عند عجز أحدهم عن السداد، مما أدى إلى انتقالها لأزمة اقتصادية (مالية من النوع الأول والذي يؤثر بصورة كبيرة على الاقتصاد الحقيقي-قطاع الإنتاج) نظراً لأبعادها الهائلة التي ستؤدي إلى فقدان الثقة بالبنية المصرفية والمالية عموماً وانتقال العدوى إلى البنى الاقتصادية⁵².

2- انتقال الأزمة من أزمة أمريكية إلى أزمة عالمية:

توجد عدة عوامل أساسية أدت بتحول الأزمة المالية الأمريكية إلى أزمة عالمية منها⁵³:

العامل الأول: إن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر بلد مستورد في العالم، حيث تبلغ وارداتها

السلعية نحو 1919 مليار دولار أي بنسبة 15.5 % من الواردات العالمية وبالتالي فإن الأزمة

⁵²المنسي، رضا، مرجع سبق ذكره، ص17.

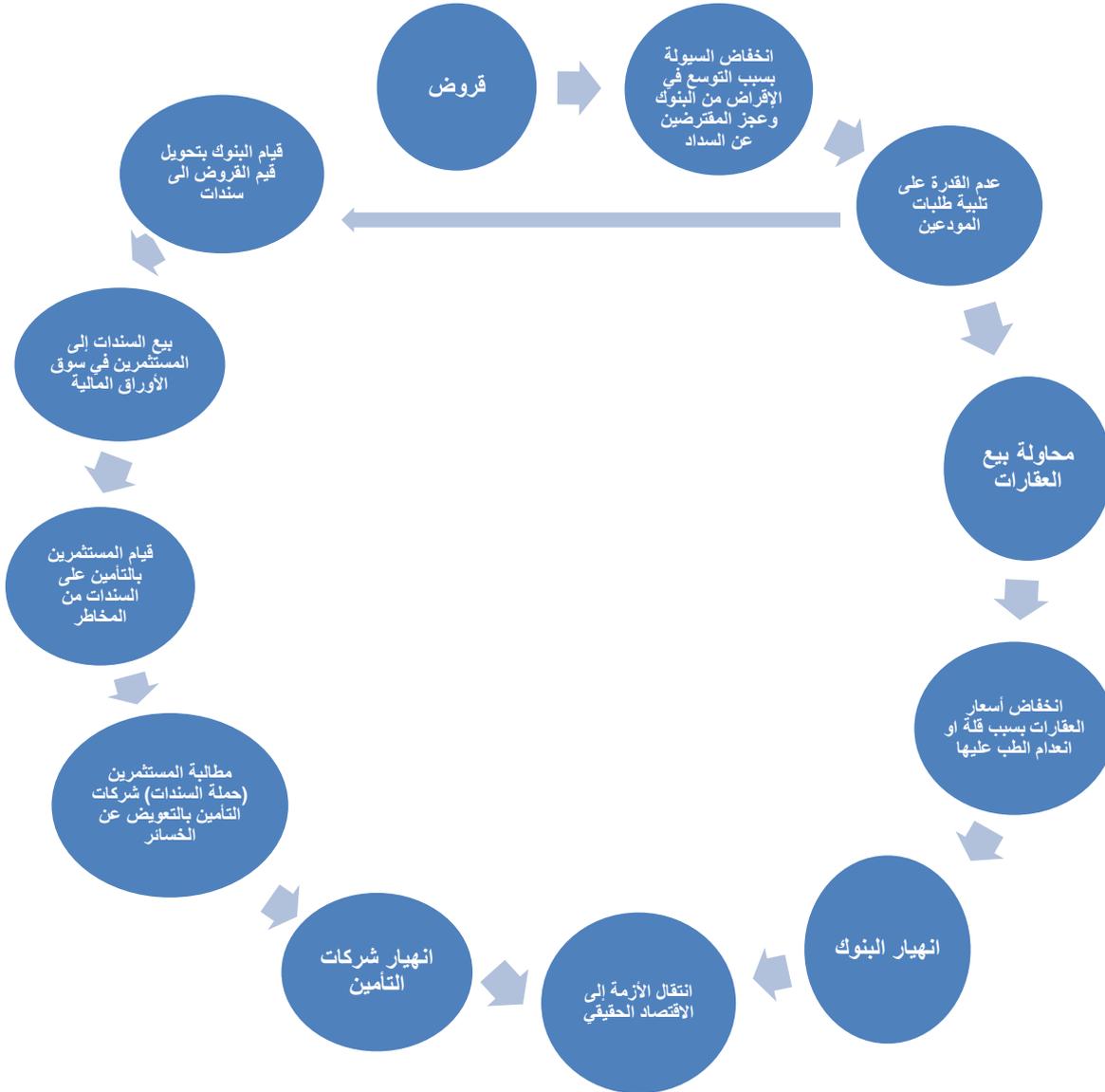
⁵³ عبد الله شاهين، علي، الأزمة المالية العالمية-أسبابها وتداعياتها، وتأثيرها على الاقتصاد، الجامعة الإسلامية، غزة، ص11-12.

الاقتصادية وظهور الكساد الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية سوف ينعكس على صادرات دول العالم الأخرى.

العامل الثاني: يتعلق بالمخاوف من تقلبات سعر صرف الدولار السلبية مقابل العملات الرئيسية، وهذه التقلبات تعني اقتصادياً حدوث خسارة في الاستثمارات بعملة الدولار سواء كانت في الولايات المتحدة الأمريكية أو خارجها وعلى وجه الخصوص الدول التي تعتمد على سعر صرف ثابت للدولار. وعلى هذا الأساس فإن حدوث أزمة في أمريكا سوف يقود إلى سحب الاستثمارات من الدول المرتبطة بالدولار بسعر صرف ثابت لتتوطن في دول أخرى ذات عملات معومة.

العامل الثالث: من المعروف أن أصحاب رؤوس الأموال المستثمرة تتواجد استثماراتهم في أسواق مالية متعددة في العالم، فإذا ما تعرضت أسهمهم في دولة ما للخسارة فإنهم يسحبون أموالهم المستثمرة إلى دولة أخرى لتعويض الخسارة أو تفاديها.

الشكل رقم (1) طبيعة الأزمة المالية العالمية 2008:



المصدر: إعداد الباحثة.

3- أحداث ووقائع ما قبل انفجار الأزمة:

سبق هذه الأزمة مجموعة من التطورات الاقتصادية العالمية التي كانت قد برزت من خلال مؤشرات لا يمكن تجاهلها، أهمها⁵⁴:

1. السيولة الكبيرة المتولدة من تزايد أسعار النفط، وصعوبة استيعابها.
 2. معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة في بعض دول العالم مثل الصين وغيرها.
 3. السعي الحثيث نحو تحرير الاقتصاد وتحرير الأسواق.
 4. المطالبة بضرورة فصل السلطة النقدية عن الحكومة، واستخدام آلية السوق للضبط.
- ولدراسة الأزمة المالية العالمية ومعرفة أبعادها المختلفة لابد أولاً من معرفة أسبابها.

ثانياً: أسباب الأزمة:

اتفق كثير من الاقتصاديين على أن الأزمة المالية الحالية لا تعود لسبب واحد كما هو معتقد (أزمة الرهن العقاري) بل هناك مجموعة من العوامل والأسباب المباشرة وغير المباشرة اجتمعت وأدت إلى ظهور الأزمة المالية الحالية، بمعنى آخر أن أزمة الرهن العقاري ليست السبب الوحيد للأزمة المالية، وإنما تعددت الأسباب التي أدت إلى نشوء الأزمة المالية، وكان من أهمها:

1- التوسع الائتماني وانخفاض الفائدة:

عندما توافرت الأموال لدى البنوك الأمريكية في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين توسعت هذه البنوك في منح الائتمان، وهو أمر في حد ذاته لا مانع فيه حيث لا يجوز أن تبقى الأموال في البنوك بدون توظيف، ولكن الخطأ كان في منح الائتمان دون التحقق من الكفاءة الائتمانية للمقترضين ودون تطبيق قواعد وضوابط منح الائتمان المعروفة⁵⁵.

⁵⁴ الكفري، مصطفى العبد الله، الأزمة المالية العالمية والتحديات الاقتصادية الراهنة في الدول العربية، مجد المؤسسة الجامعية، ط1، لبنان، بيروت، 2012، ص 75.
⁵⁵ منشورات صندوق النقد العربي، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص4.

2- أزمة الرهن العقاري أو (أزمة الديون المتعثرة):

يعتبر موضوع فقاعة الرهن العقاري من الأسباب المباشرة للأزمة المالية وذلك نتيجة انخفاض سعر الفائدة الأمريكي على القروض حتى وصل إلى 1% في عام 2003 مما أدى إلى ارتفاع الطلب عليها وخاصة القروض العقارية، وبالتالي أقدمت العديد من المصارف على منح القروض لشراء العقارات بفائدة متدنية ومع سهولة وتيسير هذه القروض تزايد الطلب عليها مما أدى إلى رفع سعر العقارات في الولايات المتحدة.

هذا الازدهار في قطاع العقارات الأمريكية ما بين عامي 2001-2006 والارتفاع الكبير في سعرها، ونتيجة توفر السيولة لدى المصارف والفائض النقدي بسبب السياسة التوسعية والقدرة على خلق النقود أدى إلى تشجيع المصارف على إعطاء المزيد من القروض العقارية مرتفعة المخاطر دون النظر للجدارة الائتمانية للمقترضين، كما أن عقد القرض الذي كان يتم إبرامه بين المؤسسة المالية وبين المقترض نظير تمويله لشراء العقار ورغم التسهيلات كان يتضمن شروطاً مجحفة به أهمها⁵⁶:

- 1- إن أسعار الفائدة متغيرة وليست ثابتة وتكون منخفضة في البداية ثم ترتفع مع الزمن.
 - 2- أسعار فائدة القرض العقاري ترتفع بصفة تلقائية، كلما رفع المصرف المركزي أسعار الفائدة.
 - 3- إذا تأخر المقترض عن دفع أي قسط يحل أجله فإن أسعار الفائدة تتضاعف بنحو ثلاث مرات.
 - 4- إن المدفوعات الشهرية خلال السنوات الثلاث الأولى تذهب كلها لسداد فوائد القرض، وهذا يعني أن المدفوعات لم تكن تذهب إلى ملكية أي جزء من العقار، إلا بعد مرور ثلاث سنوات.
- واتجهت أسعار العقارات للارتفاع (وخاصة السكنية) مما حفز الكثيرين على الاقتراض لتمويل شراء مساكنهم، وفي ظل الارتفاع أخذ كثير منهم في الاقتراض بضمان قيمتها التي لم تسدد في

⁵⁶ Olivev Blanchard, Cracks in the system, Repairing the damaged global economy, Finance & Development , December,2008.p8.

الأساس، إذ كان الاعتماد في هذه القروض بشكل أساسي على قيمة العقار التي تتزايد باستمرار في السوق كضمان، وخلال فترة 2006-2007 بدأت أسعار الفائدة في الارتفاع، مما زاد من أعباء المقترضين فامتنع الكثيرون عن السداد بعد أن أرهقتهم الأقساط المتزايدة، وبدأت أسعار العقارات في الانخفاض، وحينها أحست معظم المصارف و شركات تمويل العقار بالخطر فقامت ببيع ديون المواطنين على شكل سندات لمستثمرين عالميين بضمان العقارات، واللذين لجؤوا لشركات التأمين لضمان العقارات فيما لو امتنع محدودي الدخل عن السداد، وعند توقف محدودي الدخل عن السداد نتيجة ضخامة أعبائهم، زاد تفاقم الأزمة وعجزت المؤسسات المالية عن تحصيل مستحقاتها، فشحت السيولة النقدية لديها وتوالت حالات التعثر والإفلاس التي أصابتها وأعلنت أكبر شركات التأمين عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وبالتالي انفجرت الفقاعة المالية في القطاع العقاري الأمريكي الذي كان بداية لاندلاع الأزمة المالية⁵⁷.

1-توريق الديون العقارية:

يعتبر التوريق من أهم الإبداعات المالية والتي أحدثت ثورة في أسواق المال العالمية وأتاحت للمؤسسات الاقتصادية والمالية على غرار البنوك إمكانات جديدة لتوفير السيولة بتكاليف قليلة بالإضافة إلى نقل جزء من المخاطر التي كانت تنقل كاهلها إلى أطراف أخرى. وتوريق الديون: هو عملية تحويل الموجودات غير السائلة إلى أوراق مالية قابلة للتداول⁵⁸، وفيما يتعلق بالأزمة المالية العالمية فإنه يعني تحويل الديون العقارية (التي اقترضها الذين اشتروا المنازل) من المقرض الأساسي (المصرف وغيره من المؤسسات المالية المانحة) إلى مقترضين

⁵⁷ الجوزي، جميلة، مرجع سبق ذكره، ص4.

⁵⁸ سنقرط، سامر، التوريق كأداة تمويل واستثمار، مجلة المصارف في الأردن، عمان، المجلد 21 العدد2، 2002م، ص 35.

آخرين وذلك في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق المال⁵⁹، فعندما يتجمع لدى المصرف محفظة كبيرة من الرهونات العقارية، فإنه يلجأ إلى استخدامها لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة، فالمصرف لم يكتف بالإقراض الأولي بضمان العقارات بل أصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية، وهكذا فإن العقار الواحد يعطي مالكة الحق في الاقتراض من المصرف، ولكن المصرف يعيد استخدام نفس العقار ضمن محفظة أكبر للاقتراض بموجبها من جديد من المؤسسات المالية الأخرى، وهذه هي المشتقات المالية، وتستمر العملية في موجة بعد موجة، بحيث يولد العقار طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى، وهكذا أدى التركيز في الإقراض في قطاع واحد إلى زيادة المخاطر.

وقد ساعدت عملية التوريق على نقل المخاطر من القروض المفردة وتجميعها وتوزيعها على حائزي الأوراق والجهات الضامنة، وهكذا تضاعف الاهتمام بالتقييم الموضوعي للمخاطر، كما تضاعفت دقة تقييم الضمانات مما أدى إلى توسع الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي⁶⁰.

2- المشتقات المالية:

تعرف بأنها الورقة المالية التي تشتق قيمتها السوقية من القيمة السوقية لورقة مالية أخرى محددة مثل السهم العادي أو السند وبالتالي فليس للمشتقات المالية حقوق مالية مباشرة على أصول حقيقية⁶¹.

وبهذا فقد ساهمت المشتقات المالية بشكل أساسي في تفاقم الأزمة المالية فقد اتجهت أسواق رأس

⁵⁹ بلوفاي، أحمد، أزمة عقار. أم أزمة نظام، جدة، جامعة الملك عبد العزيز، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، 2009م، ص 262-263.

⁶⁰ العنوم، عامر، " دور المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية"، المؤتمر الثاني للعلوم المالية بعنوان (مدى مساهمة العلوم المالية والمحاسبية في التعامل مع الأزمات المالية العالمية)، جامعة اليرموك، 28-29/نيسان، 2010، ص 6.

⁶¹ هندي، منير إبراهيم، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، منشأة المعارف الإسكندرية، ط 1993، ص 656.

المال إلى ابتكار أدوات تمويلية جديدة تعرف بالمشتقات أمكن بها تحويل مخاطر الأصول التمويلية مثل السندات العادية وسندات التوريق إلى أدوات قابلة للتسويق في سوق رأس المال.

فالبنوك لم تكثف بالتوسع في القروض الأقل جودة بل استخدمت (المشتقات المالية) لتوليد مصادر جديدة للتمويل وبالتالي توسعت في الإقراض عن طريق توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء على أصل واحد وساعدت الأدوات المالية الجديدة (المشتقات) الإقراض في قطاع واحد قطاع العقارات على تفاقم الخطر بزيادة أحجام الإقراض موجة تلو الموجة.

وقد نمت الأصول المالية بشكل كبير منذ نهاية عام 2005، حيث تضاعف إجمالي هذه الأصول ليصل إلى حوالي 3.7 مرات الناتج المحلي العالمي بينما نمت المشتقات بضعف ما كانت عليه الأصول المالية مما يعنى أنها كانت تعادل حوالي إحدى عشر ضعف الناتج العالمي مع إنه لم يتم استخدامها إلا من فترة تقترب من ثلاثين عاما⁶².

وقد بلغ حجم عقود المشتقات على اختلاف أصنافها 25372 بليون دولار أمريكي في نهاية شهر 2009/6، وهي موزعة كالاتي: (2470 بليون دولار أمريكي عقود مشتقات العملات)، (15478 بليون دولار أمريكي عقود مشتقات سعر الفائدة)، (879 بليون دولار أمريكي عقود مشتقات الأسهم) (689 بليون دولار أمريكي عقود مشتقات السلع)، (5855 بليون دولار أمريكي عقود مشتقات أخرى)⁶³، أما المبلغ الإجمالي لجميع المشتقات غير المسددة قُدر من قبل مصرف التسويات الدولي بمبلغ 600 تريليون، أي أكبر بعشر مرات من حجم الاقتصاد العالمي⁶⁴.

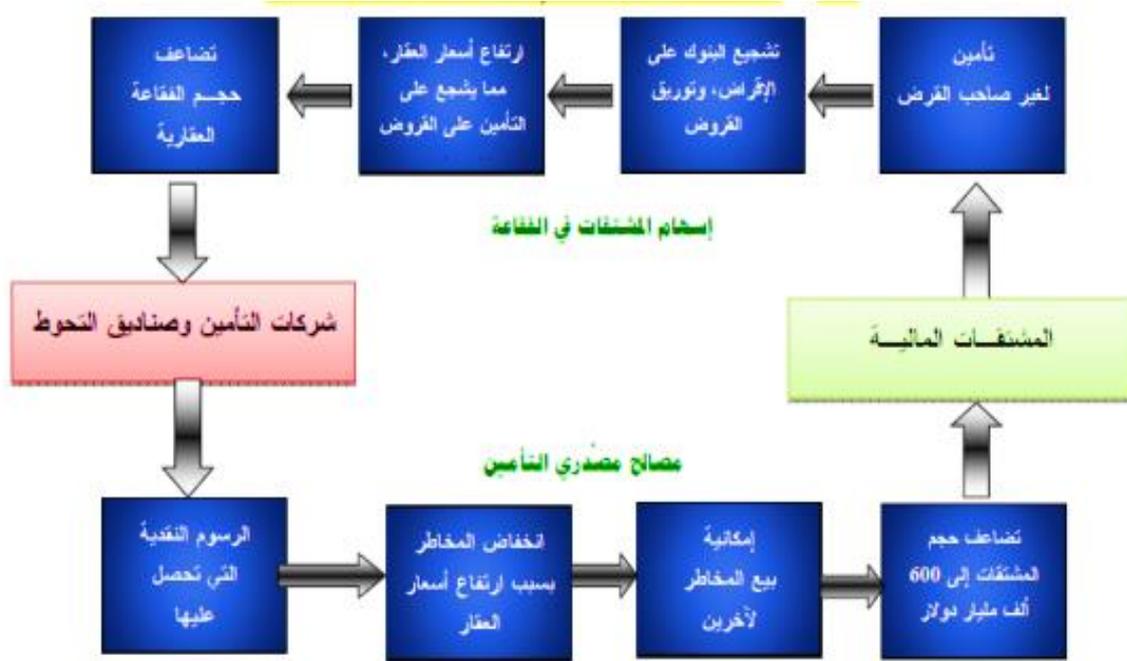
⁶² Marco Onado, *The subprime crisis: who pays and what needs fixing*, Andrew Felton and Carmen Reinhart, *The First Global Financial Crisis of the 21st Century*, Centre for Economic Policy Research, June 2008, p121

⁶³ بنك التسويات الدولية، منشورات شهر 2009/12، نقلا عن الموقع: <http://www.bis.org/statistics/derstats.htm>

⁶⁴ شابرا، محمد عمر، الأزمة المالية العالمية - هل يمكن للتمويل الإسلامي أن يساعد في حلها، ترجمة د. رفيق المصري، جدة، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي - جامعة الملك عبد العزيز، 2009م، ص 32.

ونبين في الشكل التالي كيف كانت المشتقات المالية سبباً في الأزمة المالية العالمية:

الشكل رقم (2) دور المشتقات المالية في إحداث الأزمة المالية الراهنة⁶⁵:



ونظراً لأن هذه الأدوات الجديدة لم تكن خاضعة لأي رقابة، فقد زادت عمليات إصدارها زيادة مضرّة وتضخمت الأصول التمويلية وخاصة أنها تعتمد على الثقة في تحقيقها مكاسب في المستقبل ونظراً لانهايار أسعار الأسهم والسندات الصادرة عن البنوك والشركات الاستثمارية انهارت قيمة هذه المشتقات وحدث زعر في الأسواق المالية نتيجة لتزاحم الجميع على تصفية مراكزهم فانخفضت مؤشرات الأسواق انخفاضاً كبيراً أدى إلى شلل هذه الأسواق، ومن العجب أن من أهم أهداف هذه المشتقات هو مواجهة المخاطر التي يمكن أن تحدث وبالتالي أظهرت الأزمة عجزها حتى عن حماية نفسها⁶⁶.

⁶⁵ الصالحي، صالح -غربي، عبد الحليم، دور المنتجات المالية الإسلامية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي 2009، ص7.
⁶⁶ عمر، محمد عبد الحليم، قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية، ورقة مقدمة في ندوة «الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصادات العربية» جامعة الأزهر، 11 من تشرين الأول 2008، ص2.

3- نمو نشاط المضاربات:

إن النمو المتعظم في حجم قطاع المضاربات لم يقابله حصول نمو حقيقي مماثل في القيمة الاقتصادية للمؤسسات المصدرة لهذه الأسهم، لذلك فقد أجريت المضاربات في أسواق البورصات العالمية بصورة غير منضبطة وغير مستندة إلى أسس اقتصادية سليمة مما تسبب لاحقاً في عرقلة التسديد وحصول الأزمات.

و نتج توسع نشاط المضاربة في سوق العقارات في الولايات المتحدة عن الأرباح العالية المحققة فيه، ومن التسهيلات الائتمانية الواسعة التي قدمتها البنوك للمستثمرين في هذا القطاع، كل ذلك شجع المستثمرين على التوسع الكبير في الاستثمار في هذا القطاع، وأدى إلى حصول فارق كبير بين أسعارها الحقيقية والسوقية (توسعت الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي)، وعندما حصل تغير في المتغيرات المؤثرة على عوامل العرض والطلب حدثت الأزمة، التي سرعان ما انتقلت إلى الأنشطة الأخرى والدول الأخرى المرتبطة معها بعلاقات بينية واسعة⁶⁷.

4- صناديق التحوط :

تعد إحدى الابتكارات التمويلية، وهي صناديق استثمار تقتصر عضويتها على عدد قليل من المستثمرين ورسوم اشتراك قدرها مليون دولار كحد أدنى وتسعى نحو انتقاء الخسائر المحتملة بعدة وسائل منها البيع على المكشوف وإعادة الشراء وتعمل هذه الصناديق على أساس الاقتراض من مؤسسات مالية كالبنوك بأسعار فائدة منخفضة، إضافة إلى جانب الأموال الأصلية بحيث تزيد من حجم عملياتها، ثم تُستثمر هذه الأموال مقابل فوائد مرتفعة وتزجح من الفرق بين القيمتين، وهو ما يسمى "الرفع المالي" والأهم من كل هذا أنها غير مسجلة، ولا تخضع للرقابة مثل صناديق

⁶⁷ عبد السعيد السامرائي، قحطان، اقتصاد الفقاعات، دراسة في جذور الأزمة في الاقتصاد الرأسمالي، المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية، جامعة الإسراء الخاصة، الأردن، 28-29 نيسان 2009، ص20.

الاستثمار العادية، لكن السيولة الهائلة والمكسب السريع، ساهم في انتشار ظاهرة صناديق التحوط في أنحاء العالم، حتى باتت توصف بأنها مالكة الكون⁶⁸.

5- ضعف الرقابة المصرفية:

تتصف الرقابة المصرفية في أمريكا بضعفها وذلك لأسباب سياسية وبضغط من صندوق النقد الدولي، كما يسمح للمؤسسات المالية وشركات الإقراض وصناديق التحوط بالعمل دون الرقابة المطلوبة في مجالات الإقراض، إضافة إلى الميزانية الداخلية للمحافظ الاستثمارية التي انتشرت وذلك لأن القوانين صارمة إلى حد كبير مع الميزانيات الداخلية للبنوك مما دفع البنوك ومؤسسات مالية أخرى إلى اللجوء للمحافظ الاستثمارية لأنها خارجة عن ميزانية المصرف أو المؤسسات المالية دون تحمل مسؤولية تذكر وقد ساعدها اتفاقية بازل (2) حيث سمحت للبنوك باقتناص فرصة ذهبية مما دفعهم لزيادة النشاطات خارج الميزانية وكذلك سماح (SEC) هيئة الأوراق المالية والبورصة للمصارف الاستثمارية بالإفادة من بعض التغييرات في التشريعات المالية لإدارة مخاطرتهم من خلال احتساب جديد للملاءة بما يسمح لهم بزيادة الاستدانة لرأسمال تصل إلى 40 ضعفاً في بعض الحالات وقد أشار بعض المحللين الاقتصاديين إلى أن المحافظ الاستثمارية الضخمة وصناديق التحوط الكثيرة تحمل جزءاً كبيراً من مسؤولية الانهيار حيث تحولت معظم الأنشطة المالية إليها⁶⁹.

6- فساد وكالات التقييم ومكاتب المحاسبة:

هذه الوكالات مهمتها الأساسية تقييم الجدارة الائتمانية وقد انتشر الفساد والرشوة في كثير من هذه الوكالات في الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية بحيث أصبح التقييم لا يعبر عن حقيقة

⁶⁸ الأزمة التمويلية العالمية وسبل مواجهتها، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2008م، العدد 22، ص 2.

⁶⁹ القره داغي، علي محي الدين، الأزمة المالية العالمية، دار البشائر الإسلامية، لبنان، بيروت، 2009م، ط 1، ص 89.

الجدارة الائتمانية للمصارف (استثمارية - تجارية) وشركات التأمين وشركات إعادة التأمين وشركات التمويل العقاري أي القطاع المالي بأكمله، كما ساهم فساد الإدارات العليا ومكاتب المحاسبة في كثير من هذه المؤسسات، مما جعلها لا تهتم كثيراً بالقواعد المصرفية قدر اهتمامها بالمرتبات الخيالية التي كانت تتقاضاها، فمثلاً بلغت مرتبات ومكافآت رئيس مصرف ليان برانرز " (486) مليون دولار عن عام 2007 م⁷⁰.

7- الترابط والتشابك بين مكونات القطاع المالي:

وهي خاصية يتميز بها القطاع المالي بدرجة كبيرة وبجميع مؤسساته وفروعه⁷¹ (البورصات، المصارف التجارية ومصارف الأعمال أو الاستثمار، صناديق الاستثمار، صناديق المعاشات، صناديق التحوط، شركات التأمين، المراكز المالية الحرة، مؤسسات التقييم الائتماني،....) خاصة بعد استحداث الأدوات المالية الجديدة في المجال المالي بصفة عامة وفي مجال التمويل العقاري بصفة خاصة من خلال (تحويل القروض السكنية إلى سندات مدعومة بالقروض) مما يؤدي إلى تشابك المؤسسات المالية وبالتالي فإن تعرض إحداها للإفلاس يؤدي إلى تعثر وانحيار مؤسسات مالية أخرى وبالتالي تزيد احتمالات الفشل وتتحول إلى فشل كامل في القطاع المالي. فمن الطبيعي أن تأخذ السوق بالتصدع بل الانهيار عندما تتجاوز المخاطر الإجمالية⁷²، كما قال: جوزيف استجلتزر " بدلاً من أن تكون أسواق المال وسيلة لإنعاش الاقتصاد الحقيقي و استقراره، و بدلاً من أن تكون أداة لحسن إدارة المخاطر، فإنها أصبحت أداة لخلق المخاطر.⁷³"

⁷⁰القره داغي، علي محي الدين، الأزمة المالية العالمية، المرجع السابق، ص91.

⁷¹ حشاد، نبيل، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها في الاقتصاد العربي، مرجع سبق ذكره، ص 6.

⁷² العيسوي، ابراهيم، أثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2008، ص7.

⁷³أسباب الأزمة المالية الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، بحث مقدم في المؤتمر الدولي الرابع: اتجاهات اقتصادية عالمية، جامعة الكويت، كلية العلوم الإدارية، 2008، ص13.

8- أزمة الثقة:

عند إفلاس أو انهيار مؤسسة مالية بسبب وضعها المالي فإن الذعر يصيب المودعين في المؤسسات المالية الأخرى والتي يكون الوضع المالي لمعظمها جيداً وتفقد ثقتهم بها لذلك يهرعون إلى سحب ودائعهم، وبالتالي سحب الودائع بصورة مفاجئة يؤدي إلى انهيار تلك المؤسسات المالية وعلى الرغم من وضعها الجيد وهذا الأمر يطلق عليه أثر الدومينو بحيث لو انهارت قطعة واحدة من أحجار لعبة الدومينو انهارت باقي الأحجار، لذلك نجد تدخل البنوك المركزية في هذه الحالات يعتبر أمراً ضرورياً⁷⁴.

9- تحرير التجارة والعولمة:

وتعني حرية تجارة السلع والخدمات بما فيها الخدمات المالية والاستثمارات وحركات رؤوس الأموال عبر الحدود، مما جعل مالكي الأسهم في البنوك الأمريكية يتوزعون في أنحاء العالم وافلاس هذه البنوك سيؤدي الى خسارة استثمارات في أسواق مالية ناشئة أو دولية⁷⁵.

10- الانفصال بين القطاع المالي والحقيقي:

حدث ذلك عندما انتقلت الرأسمالية من مراحلها الإنتاجية والخدمية إلى مرحلة الرأسمالية المالية وتضخمت أرباح القطاع المالي مما أدى إلى الاعتقاد بأنه هو السبيل للاغتناء السريع، وتزايد تراكم طبقات من الصفقات المالية البحتة التي تبعد أكثر فأكثر عن القطاع الإنتاجي الحقيقي في الاقتصاد واتساع أحجامها، فقد فاق التوسع في القطاع المالي كل حد، حيث أنه تجاوز الاحتياجات الواقعية للقطاع الحقيقي من الاقتصاد بمسافة كبيرة، والسمة المميزة لهذه المرحلة هي هيمنة التمويل

⁷⁴ حشاد، نبيل، مرجع سبق ذكره، ص7.

⁷⁵ turner, Graham, The Credit Crunch, Housing Bubbles, Globalization and Worldwide Economic Crisis, London, Pluto Press,2008,p18.

على الإنتاج، حيث فقد قطاع التمويل صفته كتابع خادماً للقطاع الحقيقي، وطغت المصالح المالية طغياناً شديداً على كل ما عداها.

و قد أخذت هذه المرحلة دفعة كبيرة بعدما اكتسب رأس المال المالي أو التمويلي حرية كبيرة في الحركة مع تنامي ظاهرة العولمة المالية و مارافقها من تفكيك للقيود على انتقال الأموال في ما بين الدول⁷⁶.

11- كما أن هناك مجموعة من الأسباب تتعلق بالاقتصاد الأمريكي وبالتالي العالمي ومن أهمها:

- الكساد الاقتصادي في الولايات المتحدة: شهد الاقتصاد الأمريكي ركوداً ملحوظاً في عام 2008م، ويمكن الاستدلال على ذلك بمؤشرات من السوق المالي، فقد هبط مؤشر داو جونز (DawJones) الصناعي لأسهم الشركات الأمريكية الكبرى بمقدار 679 نقطة، وانخفض مؤشر ستاندارد أند بور (S&P) 75 نقطة، وانخفض مؤشر ناسداك (NASDAQ) 95.2 نقطة⁷⁷، كما يستدل على ذلك بمؤشرات كثيرة منها: انكماش الاقتصاد الأمريكي بمعدل 6.2%، وارتفاع عدد طلبات العاطلين عن العمل بشكل قياسي منذ 1982، وانخفاض متوسط سعر المنازل في أميركا بنسبة 9.5% وهو أكبر انخفاض منذ عام 1999م، ويوجد أكثر من 4.93 مليون منزل غير مباع وعموماً فإن الاقتصاد الأمريكي هو السبب الأساسي وراء الأزمة، فظهور بواذر الكساد الاقتصادي في الولايات المتحدة انعكس على صادرات البلدان الأخرى وعلى أسواقها المالية (كون الولايات المتحدة هي أكبر بلد مستورد في العالم) وصرح وزير المالية الألماني بير شتاينبروك بأن: "الولايات المتحدة تتحمل مسؤولية الأزمة المالية العالمية الراهنة بسبب الحملة الأنغلو ساكسونية التي تهدف

⁷⁶ أسباب الأزمة المالية الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، بحث مقدم في المؤتمر الدولي الرابع: اتجاهات اقتصادية عالمية، جامعة الكويت، كلية العلوم الإدارية، 2008، ص14.

⁷⁷ النجار، إبراهيم، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2009م، ص 72 - 73.

لتحقيق أرباح كبيرة، ومكافآت هائلة للمصرفيين وكبار مديري الشركات، والأزمة ستخلف أثراً

عميقة وستحدث تحولات في النظام المالي العالمي"،⁷⁸ ومن المعالم الأخرى الدالة على ذلك⁷⁹:

- **عجز الميزان التجاري:** منذ عام 1971 لم يسجل الميزان التجاري أي فائض بل عجز يزداد سنوياً وصل في عام 2006 إلى 758 مليار دولار، وذلك بسبب تزايد المستوردات من الصين والهند والدول الآسيوية الأخرى وازدياد حركة السياحة إلى خارج الولايات المتحدة.⁸⁰

- **عجز الميزانية العامة:** حيث قدر في ميزانية عام 2008 بمبلغ 410 مليار دولار أي 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي.

- **تفاقم المديونية:** أظهرت إحصاءات وزارة الخزانة الأميركية أن الديون العامة تشكل 64% من الناتج المحلي الإجمالي.

- **تعاظم الاستهلاك الترفي عن طريق الاقتراض:** تزايد الاستهلاك في الولايات المتحدة بشكل كبير حتى بلغ حوالي 87% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2008 بعد أن كان حوالي 82% في عام 2002 والمشكلة هنا ليست في تزايد الاستهلاك في حد ذاته، ولكن حصول كثير من الأمريكيين على قروض لشراء العديد من السلع والخدمات بالتقسيط وبشكل يفوق بكثير قدراتهم على السداد.

- **التقلبات الواضحة في سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى، وعن العولمة الاقتصادية التي جعلت دول العالم سريعة التأثر بما يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية.**

⁷⁸ العنوم ، عامر، مرجع سبق ذكره، ص 5.

⁷⁹ قنطقجي، سامر مظهر، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة ، ط1، دمشق، سورية، 2008م.

ص16-18.

⁸⁰ المرجع السابق، ص65.

- النفقات العسكرية على مكافحة الإرهاب⁸¹: وتعتبر من أهم الأسباب غير المباشرة للأزمة حيث رفعت الإدارة الأمريكية شعار الحرب على الإرهاب خاصة في (العراق وأفغانستان) ودعمها بذلك العديد من دول أوروبا وغيرها، فالولايات المتحدة أنفقت كل ثلاثة دقائق مليون دولار لحربها على العراق. مما يعني نزيف للسيولة العالمية، وتمويله يكون باقتراض الحكومة الأمريكية من دول العالم ومن سوقها الداخلي، وذلك بإصدارها سندات خزينة، ولهذه السندات سمعة عالمية كبيرة مصدرها اسم الولايات المتحدة الأمريكية واقتصادها القوي وهو اقتصاد يعتمد على الإنتاج والعلم واستخدام التكنولوجيا، لذلك يستثمر بها معظم بلاد العالم بلا استثناء.

12- فيروس أزمات الرأسمالية:

الأزمات هي سمة ثابتة من سمات النظام الرأسمالي، بل إنها خاصية بنيوية أو هيكلية من خصائص هذا النظام ولاشك أن النمط الحالي لإدارة الرأسمالية يتحمل جانباً من المسؤولية عن الأزمة الحالية، أي نمط الليبرالية الاقتصادية الجديدة ذلك بما يتصف به من إسراف في تحرير الأسواق ومن إفراط في الثقة وفي قدرتها على استعادة التوازن بقواها الذاتية إذا ما أصابها اختلال، ومن تنحية للحكومات وتهميش دورها في ضبط الاقتصاد وتوفير الحماية الاجتماعية للمواطنين وقد أثبتت الأزمة فشل هذا النمط فشلاً ذريعاً في دول المركز الرأسمالي فالجانب الأكبر من المسؤولية عن الأزمة يجب أن يرد إلى التناقضات الكامنة في النظام الرأسمالي فهي التي تولد فيروس الأزمات الذي قد يهدأ حيناً ولكنه لا يلبث أن ينشط محدثاً دماراً اقتصادياً هائلاً، وهذا يعني ان الأزمة ليست أزمة في النظام الرأسمالي بل أزمة في الفكر الاقتصادي التنموي أيضاً⁸².

⁸¹ قنطججي، سامر مظهر ، مرجع سبق ذكره، ص 61.

⁸² العيسوي، ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 19.

-ثالثاً: مظاهر أزمة النظام المالي العالمي:

تصاحب الأزمات المالية مجموعة من المظاهر وردود الأفعال سواء على صعيد المؤسسات المصرفية أو الأفراد أو مجمل النشاط الاقتصادي وقد صاحب الأزمة المالية عدة مظاهر منها على سبيل المثال مايلي⁸³:

- ☞ الهرولة في سحب الإيداعات من البنوك وفقاً لمبدأ (رأس المال جبان).
- ☞ قيام العديد من المؤسسات المالية بتجميد منح القروض للشركات والأفراد خوفاً على صعوبة استردادها.
- ☞ نقص السيولة المتداولة لدى الأفراد والشركات والمؤسسات المالية وهذا أدى إلى انكماش حاد في النشاط الاقتصادي وفي كافة نواحي الحياة مما أدى إلى توقف المقترضين عن سداد دينهم.
- ☞ انخفاض مستوى التداولات في أسواق النقد والمال وهذا أحدث ارتباكاً وخلا في مؤشرات الهبوط والصعود.
- ☞ انخفاض مستوى الطاقة المستغلة في الشركات بسبب نقص السيولة وتجميد الحصول على القروض من المؤسسات المالية إلا بأسعار فائدة عالية جداً و ضمانات مغلظة.
- ☞ انخفاض المبيعات ولا سيما في قطاع العقارات والسيارات وغيرها بسبب ضعف السيولة.
- ☞ ازدياد معدل البطالة بسبب التوقف والإفلاس والتصفية وأصبح كل موظف وعامل مهدد بالفصل.
- ☞ ازدياد معدل الطلب على الإعانات الاجتماعية من الحكومات.

⁸³شحاتة ، حسين حسين ، أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي، المكتب التعاوني للدعوة وتوعية الجاليات بالربوة، الرياض، 2008، ص 5.

وحلاق، سعيد، الأزمة المالية العالمية ومعالجتها، مؤتمر نداعيات الأزمة المالية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية، مصر، 4-5 نيسان 2009، ص4.

٢ انخفاض معدلات الاستهلاك والإنفاق والادخار والاستثمار وهذا أدى إلى مزيد من الكساد والبطالة والتعثر والتوقف والتصفية والإفلاس.

رابعاً - مراحل الأزمة المالية منذ اندلاعها:

مرت الأزمة المالية التي اندلعت في بداية العام 2007 في الولايات المتحدة وطالت أوروبا بمراحل عديدة كان من أهم ملامحها والمتمثلة بالجدول بالآتي⁸⁴:

الجدول رقم (1-3): مراحل الأزمة المالية العالمية

عدم تسديد قروض الرهن العقاري (الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد)، هذا التراكم في الولايات المتحدة سبب أولى عمليات الإفلاس في المؤسسات المصرفية المتخصصة.	2007 / شباط
البورصات تدهورت أمام مخاطر اتساع الأزمة، والمصارف المركزية تدخلت لدعم سوق السيولة.	2007 / آب
عدد من المصارف الكبيرة أعلنت انخفاضاً كبيراً في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري.	2007 تشرين الأول إلى كانون الأول
الاحتياطي الاتحادي الأمريكي (البنك المركزي) خفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى 3.50%، كإجراء استثنائي، ثم جرى التخفيض تدريجياً إلى 2% بين شهري كانون الثاني ونهاية نيسان.	2008 22 كانون الثاني
الحكومة البريطانية أمتت بنك "نورذرن روك"	2008 17 شباط
تضافر جهود المصارف المركزية مجدداً لمعالجة سوق القروض.	2008-11 آذار
"جي بي مورغان تشيز" أعلن شراء مصرف الأعمال الأمريكي "بير ستيرنز" بسعر متدن ومع المساعدة المالية للاحتياطي الاتحادي.	2008 16 آذار

⁸⁴ عبد الكريم، صلاح، مرجع سبق ذكره، ص 69-72.

وزارة الخزانة الأمريكية وضعت المجموعتين العملاقتين في مجال قروض الرهن العقاري، فريدي ماك "و" قاني ماي "تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجانها لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار.	2008 7 أيلول
اعترف بنك الأعمال "ليمان برانرز" بإفلاسه بينما أعلن أحد أبرز المصارف الأمريكية، وهو "بنك أوف أميركا" شراء بنك آخر للأعمال في بورصة وول ستريت هو بنك "ميريل لينش". عشرة مصارف دولية اتفقت على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحًا، في حين وافقت المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف، إلا أن ذلك لم يمنع تراجع البورصات العالمية.	2008 15 أيلول
الاحتياطي الاتحادي والحكومة الأمريكية تؤممان بفعل الأمر الواقع أكبر مجموعة تأمين في العالم " أي آي جي " المهددة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 9.7% من رأسمالها.	2008 16 أيلول
البورصات العالمية واصلت تدهورها والمصارف المركزية كثفت من العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية.	2008 17 أيلول
البنك البريطاني "لويد تي أس بي" اشترى منافسه "أنش بي أو أس" المهدد بالإفلاس. السلطات الأمريكية أعلنت أنها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع.	2008 18 أيلول
الأزمة المالية طغت على المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. الأسواق المالية ضاعفت قلقها أمام المماثلة حيال الخطة الأمريكية للإنقاذ المالي.	2008 23 أيلول
انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية "فورتيس" في البورصة بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وفي الولايات المتحدة اشترى بنك "جي بي مورغان" منافسه "واشنطن ميونشوال" بمساعدة السلطات الفدرالية.	2008 26 أيلول
خطة الإنقاذ الأمريكية موضع اتفاق في الكونغرس، بينما في أوروبا جرى تعويم "فورتيس" من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، وفي بريطانيا جرى تأمين بنك "برادفورد وبينغلي".	2008 28 أيلول

<p>مجلس النواب الأمريكي رفض خطة الإنقاذ، وبورصة وول ستريت انهارت بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة، في حين واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها. أعلن بنك " سيتي غروب "الأميركي أنه يشتري منافسه بنك" واكوفيا "بمساعدة السلطات الفدرالية.</p>	<p>29أيلول2008</p>
<p>مجلس الشيوخ الأمريكي أقر خطة الإنقاذ المالي المعدلة.</p>	<p>2008 1تشرين الاول</p>

المبحث الرابع: تداعيات الأزمة المالية العالمية على المستوى المحلي:

تعتبر سورية من الدول التي يعتمد القطاع المصرفي والمالي فيها على موارد الإقراض المحلي وبالتالي لا يتأثر اقتصادها بصورة مباشرة بالتقلبات في أسواق المال العالمية كما تعتبر من الدول ذات درجة انفتاح محدود على أسواق المال العالمية مما أدى إلى تقليل تأثيرات الأزمة المالية العالمية المباشرة عليها، ولكن الصدمات الخارجية انتقلت إلى اقتصادها من خلال ارتباط اقتصادها بصورة وثيقة بالنشاط الاقتصادي والطلب في الدول المتقدمة⁸⁵، وذلك في جانب المعاملات السلعية والمتمثلة في تركيز اتجاهات صادراتها إلى أسواق الاتحاد الأوروبي وكذلك في جانب المعاملات الخدمية والرأسمالية والمتمثلة في تحويلات عمالتها بالخارج وإيرادات السياحة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ولا بد أن نميز بين آثار الأزمة من جميع جوانبها، حيث للأزمة المالية العالمية آثار مالية و اقتصادية.

فبالنسبة لآثارها المالية ذات المدى القصير (إفلاس المصارف-هبوط لأسواق المال) فقد كانت محدودة لعدة أسباب منها⁸⁶:

⁸⁵ التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي، 2010م، ص167.

⁸⁶ ميالة، أديب، إصلاح النظام المصرفي العالمي وانعكاساته على العالم العربي، مؤتمر الاقتصاد العربي، بيروت 20-21 أيار، 2010م.

- القيود التي يمارسها المصرف المركزي على المصارف السورية.
- عدم وجود معاملات مالية كبيرة للمصارف السورية مع الخارج واحتوائها على احتياطي كبير من القطع الأجنبي.
- الغاء ربط الليرة السورية مع الدولار وربطه مع سلة عملات مما ساعد في ثبات استقرار الليرة السورية.
- عدم افتتاح السوق المالية في وقتها وبالتالي عدم وجود مضاربات.
- عدم التعامل بالمشتقات المالية والابتكارات التمويلية الجديدة.

أما بالنسبة لآثارها الاقتصادية ذات المدى الطويل فيمكن تحديدها من خلال عدة نقاط رئيسية:

-**التجارة الخارجية:** يعتمد الاقتصاد السوري في نموه كثيراً على حركة التصدير القوية المتأتية من قطاعاته المختلفة سواء الزراعة أو الصناعة، حيث لا بد من أن جميع القطاعات ستتأثر وإن كانت بنسب متفاوتة، من قطاع السياحة والنقل إلى الصادرات الصناعية، وستتأثر الصادرات تبعاً لتوجهها الجغرافي وخاصة أن جزءاً من صادراتنا السورية يتجه نحو دول الخليج، وهي المتأثرة بشكل كبير بالأزمة المالية⁸⁷.

وذكرت التقارير الصادرة عن هيئة دعم وترويج الصادرات والمكتب المركزي للإحصاء لعام 2010 أن الصادرات السورية تراجعت خلال الأشهر الأخيرة من 2009 بنحو 20% نتيجة الركود العالمي ونقص السيولة لدى الدول المستوردة، و حذرت من إصابة القطاعات المنتجة بكساد اقتصادي بسبب ارتفاع تكلفة الإنتاج مقارنة بالدول المجاورة، ويبلغ حجم صادراتنا إلى دول الخليج 40% من الصادرات إلى الدول العربية وفق منظمة التجارة العربية الحرة، كما تبلغ الصادرات السورية إلى دول الاتحاد الأوربي 40% من الصادرات السورية إلى الخارج، وهي دول متأثرة بحدة الأزمة

⁸⁷ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره، ص 168.

العالمية، وهو ما سيكون له تأثيراً كبيراً في ظل الركود للاقتصاد الأوروبي الذي سيؤدي إلى انخفاض في حركة طلبه على السلع والمنتجات من مختلف دول العالم ولاسيما السلع الخام التي تدخل عمليات التصنيع وهو ما تصدره سورية أكثر من المواد المصنعة مما سيخفض من كمية الصادرات السورية (حيث تراجع الصادرات بنسبة 17.2% في 2009 وسجلت الواردات تراجعاً بنسبة 5.2%)⁸⁸ وما لذلك من انعكاسات على الحصيلة من القطع الأجنبي وعلى الموارد الاقتصادية الوطني وخزينة الدولة.

-النفط: تعتبر سورية من الدول المصدرة للنفط وتعتمد كثيراً على تلك العائدات في تنمية موارد الموازنة العامة التي تعاني من عجوزات كبيرة وبالتالي فإن استمرار انخفاض أسعار النفط العالمية إلى ما دون الـ 70 دولار أدى إلى تراجع حصيلة الخزينة السورية من تلك العائدات وهو ما لعب دوراً في تعاضم العجوزات، ولكن في المقابل سورية تستورد معظم احتياجاتها من المشتقات النفطية وتتبعها بأسعار مدعومة ولعل ذلك خفف من آثار انخفاض أسعار النفط على الموازنة لأن فاتورة الدعم الحكومي قلّت نظراً لانخفاض الأسعار العالمية لهذه المشتقات، في حين "انخفاض سعر النفط في ظل هذه الأزمة يحمل وجهان أحدهم سلبي والآخر إيجابي، بالنسبة "الوجه السلبي تجسد في انخفاض عائدات النفط على خزينة الدولة، أما الوجه الإيجابي فتمثل بانخفاض أسعار المشتقات النفطية داخلياً، والذي عاد بالنفع على المواطن والقطاعات الاقتصادية المحلية وذلك بتخفيض معدل التضخم"⁸⁹.

- تحويلات المغتربين: إن تحويلات المغتربين السوريين من العناصر الهامة في ردف سورية بالقطع الأجنبي، وذكرت تقارير البنك الدولي لعام 2007 أن مجمل تحويلات المغتربين إلى سورية بلغ

⁸⁸ تقرير خبراء صندوق النقد الدولي حول مشاورات المادة الرابعة، مصرف سورية المركزي، 2009م، ص8.

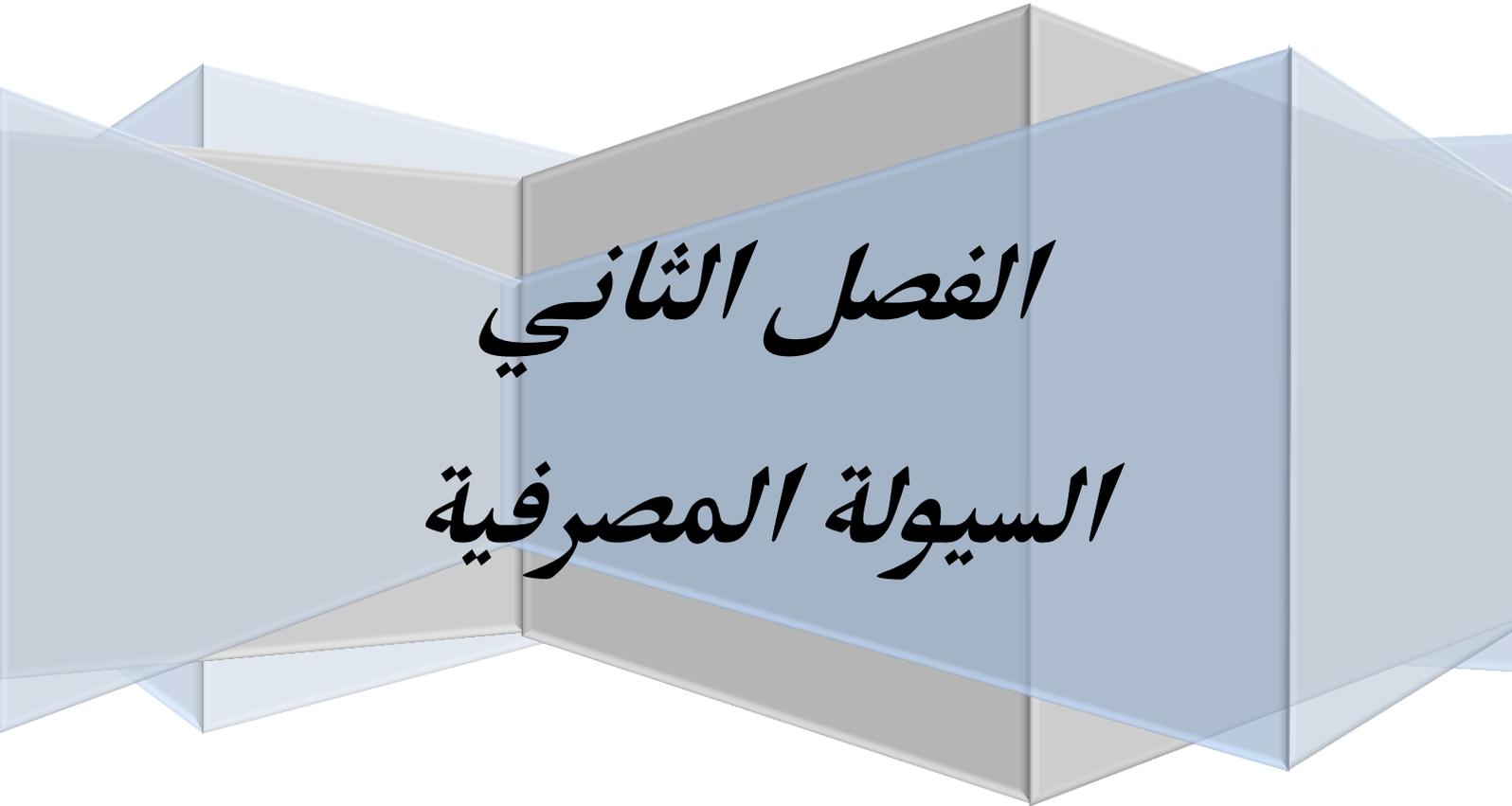
⁸⁹ المرجع السابق، ص18.

700 مليون دولار في عام 2007، حيث أدى الركود الاقتصادي العالمي إلى تأثر فرص العمل ومستويات الدخل لجميع المقيمين في تلك الدول ومنها المغتربين السوريين مما أدى إلى احتمال تزايد الطلب على فرص العمل في سورية من قبل المغتربين الذين تأثروا بالركود في بلدان المغرب فضلاً عن انخفاض حجم القطع الأجنبي الوارد نتيجة تحويلاتهم المالية⁹⁰.

-الاستثمار الأجنبي: سورية تسعى منذ فترة طويلة إلى تعزيز قدرتها على استقطاب الاستثمارات الخارجية ولاسيما العربية منها مستفيدة من الفوائض التي حققتها دول الخليج على خلفية الارتفاعات المستمرة في أسعار النفط، وبالفعل استطاعت استقطاب ولو جزء بسيط من هذه الاستثمارات على شكل مشاريع عقارية ومؤسسات مالية، ولكن في ظل هذه الأزمة ومع انخفاض أسعار النفط العالمية وحدث خسائر كبيرة في الأسواق المالية العربية انخفضت وتيرة القدوم الاستثماري إلى سورية كما عززت هذه الأزمة من رغبة بعض المستثمرين (وخاصة الخليجيين) بالانسحاب من سورية لتأمين السيولة التي قد تلزمهم في بلدان أخرى مستفيدين من ارتفاع العقارات السورية، ولا تعتمد فكرة جذب الاستثمارات على موضع الأزمة المالية فقط، لأن تأثير هذا الموضوع على دفع الاستثمارات لسورية سيكون على المدى الطويل وليس على المدى القريب مترافقاً مع حجم الإنجازات الرامية إلى توفير البيئة الملائمة للاستثمار في سورية. وبالتالي أثر الركود في الاقتصاد العالمي وآثاره على أسعار المواد الأولية، ومنها بوجه خاص النفط، وعلى حركة التجارة والسياحة والاستثمارات الخارجية أدى إلى عجز كلي في ميزان المدفوعات ع_____ام 2009⁹¹.

⁹⁰ الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على أسواق العمل العربية، منظمة العمل العربية، مؤتمر العمل العربي، الدورة 36، الأردن 5-12 نيسان، 2009، ص162.

⁹¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره، ص183.



الفصل الثاني

السيولة المصرفية

مقدمة:

يعد موضوع السيولة من المواضيع المهمة في المصارف التجارية وشغلها الشاغل في عملها اليومي واحتكاكها في الزبائن، فقد يخسر المصرف عدداً من زبائنه نتيجة عدم توفر السيولة الكافية أو عدم إمكانية تلبية طلباتهم في الوقت المناسب، تبدأ أهمية السيولة من خلال قدرة المصرف على مواجهة التزاماته قصيرة الأجل بشكل مناسب ونظراً لما تحضاه السيولة من أهمية بالغة في المصرف فقد نصت القوانين المصرفية على نسب محددة للسيولة في المصارف التجارية، وبالعكس فقد يحتفظ المصرف بسيولة تفوق حاجته، مما ينتج عن ذلك حالة الاستخدام غير الصحيح للموارد المتاحة، لذا تحافظ البنوك عن مستوى السيولة التي تمكنها من تعظيم الأرباح وفي الوقت نفسه الحفاظ على الحد الأدنى المناسب للسيولة.

المبحث الأول: السيولة وأهميتها:

تناول هذا المبحث مفهوم السيولة وأهميتها، والأبعاد الخاصة بها، والسيولة في قانون المصارف السورية.

أولاً: مفهوم السيولة:

السيولة في معناها المطلق تعني النقدية وفي معناها الفني هي: قابلية الأصل للتحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر، وحيث أن الهدف من الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حالياً أو في غضون فترة قصيرة، فإن السيولة تعتبر مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية والأصول سهلة التحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر، وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها، لذلك لا يمكن تحديد سيولة أي مصرف أو أي فرد إلا من خلال تحديد استحقاقات التزاماته⁹².

⁹² عبد الحميد، عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002م، ص230.

-وعرفت المفوضية الأوروبية للشؤون الاقتصادية والمالية (Commission Economic and Financial Affairs European) السيولة بأنها «مصطلح يستخدم في علم المال والاقتصاد لوصف سهولة الحصول على النقود، فإذا كان يتوفر لاقتصاد ما سيولة، فإن الأفراد والشركات يمكنهم الحصول على الأموال التي يحتاجون إليها وبالأسعار التي يريدون وذلك لأغراض الاستثمار والاستهلاك مما يؤدي إلى رفع النشاط الاقتصادي»⁹³.

أما السيولة المصرفية تعني: قدرة المصرف على التسديد نقداً لجميع التزاماته التجارية وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان أو منح القروض الجديدة، وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصرف أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسهيل بعض أصوله، أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة، وبناء على ذلك يراد بالسيولة المصرفية " الاحتفاظ بموجودات نقدية سائلة إضافة إلى موجودات مالية تغلب عليها صفة السيولة لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية أو العاجلة"⁹⁴.

كما تعرف السيولة المصرفية بأنها: قدرة المصرف على مقابلة التزاماته، وهذه المقدرة لا تتوقف على تحويل الأصول بسرعة وبدون خسارة، وإنما على قدرة المصرف على زيادة القروض الممنوحة وتعد هذه الخاصية من السمات المميزة لإدارة الأصول والخصوم في المصرف⁹⁵.

وتعرف أيضاً بأنها: قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية، والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وتلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات المجتمع⁹⁶.

-كما يمكن تعريف السيولة بأنها: احتفاظ المصرف بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة، وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع والسحب من الاعتمادات المفتوحة للعملاء، بحيث

⁹³ موقع المفوضية الأوروبية http://ec.europa.eu/economy_finance/focuson/inflation/glossary_en.htm.

⁹⁴ أبوحمدة، رضا صاحب و قدوري، فائق مشعل، إدارة المصارف، جامعة الموصل، 2005، ص225.

⁹⁵ K.Selvavinayagm,1995,Financial Analysis of Banking Institutions, United Nation, FAO Investment Center,Paper Series,No1.

⁹⁶ الحسيني، فلاح حسن والدوري، مؤيد عبد الرحمن، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، الأردن، 2000، ص93.

يمكن المصرف في ذات الوقت من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن، مع احتفاظه بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أدنى تأخير، ومن غير أن ينجم عن ذلك ارتباك في أعماله⁹⁷.

ويمكن للمصارف أن تحقق غاياتها من السيولة من خلال الاحتفاظ بمقدار مناسب منها في كل الأوقات أو من خلال إجراء التزامن بين دخول الأموال إليها وخروجها منها⁹⁸. ومن خلال التعريفات السابقة تستنتج الباحثة أن السيولة بشكل عام هي وجود سيولة نقدية تحت اليد أو موجودات قابلة للتحويل إلى سيولة نقدية بسهولة وبدون خسائر ناتجة عن التحويل للإيفاء بالالتزامات التي تواجهها.

أي أن تعريف السيولة المصرفية يعبر عن نقطتين أساسيتين:

الأولى: يعبر عن مدى توفر نقدية جاهزة لدى المصرف لمواجهة التزاماته التي تحصل خلال وقت قصير.

الثانية: يعبر عن جاهزية أصول المصرف - الاستثمارات المؤقتة - للتحويل إلى نقد سائل لمواجهة تلك الالتزامات التي تحصل خلال وقت قصير.

وبالتالي يوجد مفهومان للسيولة هما:

- المفهوم الكمي:

يعتمد هذا المفهوم على كمية الأصول الموجودة والقابلة للتحويل السريع إلى نقد، وبالتالي

تقيّم السيولة من خلال المقارنة بين كمية الأصول الممكن تحويلها إلى نقد خلال فترة مالية

بالاحتياجات النقدية لتلك الفترة، ويؤخذ على هذا المفهوم ضيقه لاعتماده على كمية

⁹⁷ عساف، محمود، إدارة المنشآت المالية" البنوك ومنشآت التمويل الدولية ومنشآت التأمين والبورصات"، مكتبة عين شمس، القاهرة،

1986م ص 129.

⁹⁸ عقل، مفلح محمد، وجهات نظر مصرفية، ط1، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2006 م، ص 129.

الموجودات في تقييم السيولة، كما يؤخذ عليه فشله في اعتبار السيولة الممكن الحصول عليها من الاقتراض وزيادة رأس المال والأرباح⁹⁹.

- مفهوم التدفق:

وهو المفهوم الذي ينظر إلى السيولة على أنها كمية الموجودات القابلة للتحويل إلى نقد، مضافاً إليها ما يمكن الحصول عليه من المصادر الأخرى للأموال (تسديد العملاء للالتزاماتهم، ودائع، أموال مشتراه)¹⁰⁰.

وللسيولة ثلاثة أبعاد تتمثل في مايلي¹⁰¹:

✓ الوقت: هو السرعة التي يمكن من خلالها تحويل الموجودات إلى نقد.

✓ المخاطرة: هي احتمالية هبوط قيمة الموجودات المراد تسيلها، أو احتمالية تقصير أو إهمال المصدر أو المنتج بطريقة ما في هذا المجال.

✓ التكلفة: هي التضحيات المالية والتضحيات الأخرى التي لا بد من وجودها في عملية تنفيذ ذلك التحويل.

ثانياً: أهمية السيولة:

تعد السيولة ذات أهمية كبيرة للمصارف حيث أنها تعتبر وسيلة لضمان استمرار عمل المصرف ووسيلة لتحقيق الربح وبناء سمعة مالية جيدة وهي مفتاح لكسب ثقة المتعاملين، كما تعتبر وسيلة قد تجنب المصرف خسائر رأسمالية ناجمة عن البيع الاضطراري لبعض الأصول والأوراق المالية لمواجهة الالتزامات (سحب الودائع - الاقتراض) ولعل ما حدث في أسواق المال العالمية (الأزمة المالية) دليلاً واضحاً على مدى أهمية توفر السيولة لدى المصارف إذ أن عدم توفر هذه السيولة

⁹⁹ كراجة، عبد الحليم وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، "أسس، مفاهيم، تطبيقات"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002م، ص 28.

¹⁰⁰ عقل، مفلح محمد، مقدمة في الإدارة المالية، ط1، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2009م، ص 59.

¹⁰¹ Howells , Peter , Bain , Keith “ Financial Markets & Institutions ” 3th ed. , prentice Hall , 2000 , p8.

دفع بعض هذه المصارف إلى إشهار إفلاسها أو تقليص حدود نشاطها وهذا بدوره يدل على أهمية الإدارة المالية وخصوصاً إدارة السيولة، حيث إن نجاح المنظمات في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة يعتمد على نجاح الإدارة المالية في أداء وظائفها وخصوصاً في إدارة السيولة. وتبرز أهمية السيولة للمصارف التجارية بشكل كبير في مجال مواجهة السحوبات المستمرة من الودائع، ولكي تتمكن تلك المصارف من إشباع حاجات المجتمع من التسهيلات الائتمانية بحيث يمكنها من تقديم خدمات مالية ومصرفية نوعية متميزة ومستمرة، وتظهر أهمية السيولة من خلال المتغيرات التي تؤثر فيها وهي:

- طبيعة وتركيبية الموجودات السائلة.

- مواعيد استحقاق أقساط القروض المقدمة من قبل المصرف لعملائه.

والذي يجعل المصارف التجارية تهتم أكثر بالسيولة من غيرها من المؤسسات المالية الوسيطة كالمصارف المتخصصة وشركات التأمين سببين رئيسيين: الأول أن نسبة مطلوباتها النقدية إلى مجموع مواردها كبيرة جداً، والثاني أن قسماً كبيراً من مطلوباتها يتألف من التزامات قصيرة الأجل، ولا تتمكن إدارة المصرف من طلب مهلة إضافية من المودع عندما يريد سحب ودائعه حيث ذلك سيؤدي إلى زعزعة الثقة بين العميل والمصرف في حين أن المنشآت غير المصرفية تتمكن من التفاوض مع الدائن عند مطالبته باستحقاقاته، وهناك إمكانية في طلب مهلة إضافية للتسديد دون أن يؤدي ذلك إلى زعزعة الثقة أو التأثير سلباً على سلامة المركز المالي للمنشأة غير المصرفية¹⁰² لذلك يجب أن تكون المصارف مستعدة دائماً لمواجهة احتياجات عملائها من الأموال حيث أن هذه الاحتياجات مستمرة وهذا الاستعداد وتوفير السيولة اللازمة يعطي المصارف الإيجابيات التالية¹⁰³:

¹⁰² الحسيني والدوري، مرجع سبق ذكره ص94.

¹⁰³ عقل، مفلح محمد، وجهات نظر مصرفية، مرجع سبق ذكره، ص159.

1. الظهور في السوق المالي الحساس تجاه المخاطر بمظهر آمن قادر على الوفاء بالتزاماته.
2. تعزيز ثقة كل من المودعين والمقترضين، والتأكيد على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم.
3. يعد مؤشراً إيجابياً للسوق المالية والمحللين والمودعين والإدارة.
4. تأكيد القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات.
5. تجنب البيع القسري لبعض الأصول وما قد تجلبه من سلبيات.
6. تجنب دفع كلفة أعلى للأموال.
7. تجنب اللجوء إلى الاقتراض من المصرف المركزي.

إنّ كمية السيولة التي يجب أن يحتفظ بها المصرف أو الجهاز المصرفي، ككل مشكلة من المشكلات الرئيسية في إدارة المصرف، حيث إن زيادة السيولة تعني أنّ المصرف أو الجهاز المصرفي يضحّي بأرباحٍ كان من الممكن تحقيقها لو تمّ توظيف تلك الأموال السائلة، أو المصرف أو الجهاز المصرفي لا يقوم بواجبه على الوجه الأكمل في تحريك أو تدعيم متطلبات الاقتصاد القومي¹⁰⁴.

ثالثاً: السيولة في قانون المصارف السوري:

أصدر مجلس النقد و التسليف قرار رقم 588/م ن/ب 4 لعام 2009 والذي تضمن¹⁰⁵ :

- تعريف السيولة بأنها مدى قدرة المصرف على الإيفاء بالالتزامات وتمويل الزيادة في جانب الموجودات، دون الاضطرار إلى تسييل موجودات بأسعار غير عادلة أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية.

تحديد نسبة الحد الأدنى السيولة، التي على كل مصرف أن يحتفظ بها في كل يوم:

¹⁰⁴ الدوري، مؤيد عبد الرحمن، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، الأردن، 2003م، ص94.
¹⁰⁵ الجمهورية العربية السورية، مجلس النقد والتسليف، المصرف السوري المركزي، القرار رقم 588/م ن/ب 4 بتاريخ 2009/11/22.

- 30% كحد أدنى لكافة العملات.

- 20% كحد أدنى لليرة السورية.

وبحيث تحتسب بقسمة الأموال الجاهزة والقابلة للتجهيز على الودائع والالتزامات الأخرى وعناصر خارج الميزانية.

و في مجال إدارة مخاطر السيولة :

أصدر مجلس النقد والتسليف القرار رقم 74/م/ن/ب 4 بتاريخ 2004/9/19 بما يتضمن ضرورة¹⁰⁶:

1. إنشاء وتطوير هيكلية لإدارة مخاطر السيولة في كل مصرف.
 2. قياس ومراقبة احتياجات التمويل الصافي لكل مصرف.
 3. وضع سياسة مناسبة لإدارة عمليات السوق النقدي.
 4. وضع الخطط البديلة التي تضمن تأمين السيولة اللازمة عند الحاجة.
- وضع سياسة لإدارة السيولة بالعملات الأجنبية.

المبحث الثاني: عناصر السيولة:

تتكون عناصر السيولة لدى المصرف من الأصول التي تتكون من نقود أو التي يمكن بيعها وتحويلها إلى نقود بسرعة ودون أن يتحمل المصرف أية خسائر كبيرة، وتسمى هذه الأصول باحتياطات السيولة وتقسم هذه الاحتياطات إلى الاحتياطات الأولية والاحتياطات الثانوية:

¹⁰⁶ الجمهورية العربية السورية، مجلس النقد والتسليف، المصرف السوري المركزي، تعليمات الرقابة المصرفية رقم 8 و 9 تاريخ 19/9/2004 الخاصة بالسيولة وإدارة مخاطر السيولة.

أولاً-الاحتياطات الأولية:

وهي تلك الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف التجاري دون أن يكسب منها عائداً، وتتألف هذه الاحتياطات على مستوى المصرف الواحد من أربع مكونات هي¹⁰⁷:

1- النقد في الصندوق :

وهو مقدار الأموال النقدية والمسكوكات والعملية الأجنبية في خزانة المصرف التجاري، وتسعى المصارف إلى أن يكون مستوى النقد في الصندوق لأدنى حد ممكن للأسباب التالية¹⁰⁸:

- احتمال التلاعب بالنقدية من قبل الموظفين.
- احتمال السرقة والسطو على المصارف وخاصة في المناطق الريفية وغير المستقرة.
- تعتبر الأموال في الصندوق مجمدة ولا تدر ربحاً على المصرف.

2-الاحتياط النقدي والودائع لدى المصرف المركزي:

يحتفظ المصرف التجاري في المصرف المركزي بحسابين أحدهما مجمد (أي المحدد من قبل المصرف المركزي نفسه) والآخر جاري (أي المحدد من قبل المصرف التجاري نفسه) ويستخدم الحساب الجاري في مجالات متعددة أهمها:

- مقاصة الصكوك بواسطة المصرف المركزي.
- تغطية الاعتمادات المفتوحة للمستوردين بواسطة المصارف.
- تعديل الحساب المجمع بما ينسجم مع تغير مقدار الودائع المعروفة بالقانون.
- تعزيز الرصيد النقدي في صندوق المصرف التجاري.

¹⁰⁷ Hempel , George H. & Simouson , Donald G & Coleman , Alan B , “Bank Management. ” 4th ed. , John Wiley & Son’s Inc. U.S.A , 1994,p151.

¹⁰⁸ Kidweel, D; Peterson,R; Blackweel,D; Financial institution, Markets& money,2003,p418.

3- الحسابات الدائنة لدى المصارف الأخرى:

تتضمن كل الودائع التي يودعها المصرف لدى المصارف الأخرى، ويتوجب على المصارف أن تحتفظ باحتياطيات مباشرة أو غير مباشرة في مصارف أخرى والتي تقوم بدورها بتعويض المصارف التي تضع الودائع لديها من خلال تقديم خدمات مختلفة مثل المشاركة في منح القروض والتعاملات الدولية.

4- الشيكات تحت التحصيل:

وتمثل الشيكات المودعة في المصارف الأخرى والتي لم يتم استلام قيمتها من قبل العميل. تنقسم الاحتياطيات الأولية من حيث مشروطيتها القانونية إلى نوعين، هما:

أ- الاحتياطيات القانونية:

تشمل مجموع الأموال النقدية وشبه النقدية التي يحتفظ بها المصرف وفقاً للسياسة النقدية التي يحددها المصرف المركزي، فالجزء النقدي من هذه الأموال يكون ضمن الاحتياطيات الأولية الذي يأخذ شكل نقد في الصندوق، وودائع لدى المصرف المركزي¹⁰⁹، والجزء شبه النقدي يكون ضمن الاحتياطيات الثانوية، التي تأخذ صور حوالات الخزينة وسندات الحكومة. وللاحتياطيات القانونية فوائد أهمها أنها تُعدّ عاملاً واقعياً لسيولة المصرف والمحافظة على سلامة مركزه التنافسي، وذلك من خلال تأدية الالتزامات المترتبة عليه في مواعيد الاستحقاق المتفق عليها، كما أنها تعمل على تعزيز ثقة السلطات الرقابية وثقة العملاء بقدرة المصرف في المحافظة على أموال المودعين وعدم المغالاة في توظيف أموال الغير في أنشطة ما قد ينجم عنها مخاطر معينة، ويسهل عليها أن تكون الملجأ الأخير للإقراض¹¹⁰.

¹⁰⁹ الحسيني و الدوري، مرجع سبق ذكره ، ص95.

¹¹⁰ الحسيني، الدوري، مرجع سبق ذكره، ص95.

كما وتعاني الاحتياطات القانونية من سلبيات أهمها أنها تتمثل في تقييد قابلية المصرف في منح القروض والقيام بالاستثمارات، وهذا يؤدي إلى تقليل ربحيته، وكأنّ هذه الاحتياطات نوع من أنواع التكاليف التي يجب أن تتحملها المصارف لقاء القيام بأعمالها، فكلما انخفضت هذه الاحتياطات زادت قابلية المصرف على الإقراض والاستثمار، وبالتالي زادت ربحيته. ويعد وجود جزء من الاحتياطات القانونية على شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة (أموال شبه نقدية) له غرضان هما: الأول مساعدة المصارف على تحقيق أرباح متواضعة من بعض احتياطاتها القانونية، والثاني تشجيع المصارف التجارية على مسك الدين العام، الذي هو عبارة عن قروض مقدمة من المصارف إلى الحكومة، وتكون لفترات قصيرة الأجل (حوالات الخزينة)، وطويلة الأجل (السندات)، وهي تمثل ديناً على الدولة لتغطية العجز الحاصل في ميزانيتها¹¹¹.

ب- الاحتياطات العاملة¹¹²:

وهي مجموع الأموال النقدية وشبه النقدية التي يمكن توظيفها في أنشطة استثمارية وإقراضية متعددة، حيث أن الاحتياطات العاملة هي الأموال النقدية سواء بالعملة المحلية أو العملة الأجنبية.

ثانياً- الاحتياطات الثانوية:

وهي عبارة عن الاستثمارات قصيرة الأجل وغالباً ما تشتمل على الأوراق التجارية المخصصة، والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة، وبسرعة ودون تعريض المصرف لخسائر عند تحويلها وتحقق هذه الاحتياطات في مجال السيولة فوائد متعددة منها: تساهم في تدعيم

¹¹¹ الشماخ، حسن و محمد، خليل، إدارة المصارف، ط2، مطبعة الزهراء، بغداد، 1995، ص363.

¹¹² الحسيني، الدوري، مرجع سبق ذكره، ص95.

الاحتياطات الأولية وتساهم كذلك في تحقيق بعض الأرباح للمصرف، ويدخل جزء من هذه الاحتياطات ضمن إطار الاحتياطات القانونية¹¹³ والغاية من الاحتياطي الثانوي تحقيق ما يلي:

أ. توفير السيولة الموسمية.

ب. الزيادة غير المتوقعة في الطلب على القروض.

ج. التطورات غير العادية في السوق.

وبالتالي الغاية من هذه الاحتياطات هو تحقيق الدخل بالدرجة الأولى، والسيولة بالدرجة الثانية، وتتكون من الأوراق المالية المتوسطة والطويلة الأجل، ونتيجة لذلك يكون تحويل الموجودات إما اختياريًا أو إجباريًا، فالتحويلات الإجبارية هي التي تتم دون خيار من المصرف مثل تسديد الزبائن قروضهم وفوائد الأوراق المالية واستحقاقها¹¹⁴.

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في السيولة:

إن السيولة عامةً وسيولة المصرف التجاري خاصةً ليست ثابتة بل هي في تغير مستمر حيث أن عدة عوامل داخلية وخارجية تؤثر بها وبالتالي يجب على إدارة المصرف أن تقوم باستغلال هذه العوامل بشكل فعال وأن تهتم بتأثيراتها على السيولة وتقسم هذه العوامل إلى:

1. العوامل الخارجية:

تكون ذات تأثير طفيف وذلك لأنها تحدد من قبل الدولة والمؤسسات الأخرى ومنها¹¹⁵:

- شروط الدفع القانونية، القواعد الناظمة للعقود.

- تحديد أسعار الصرف والفائدة، استخدامات الربح.

¹¹³ الحسيني، الدوري، مرجع سبق ذكره، ص96.

¹¹⁴ عقل، مفلح محمد، وجهات نظر مصرفية، مرجع سبق ذكره، ص161.

¹¹⁵ طه الشرفاء، ياسر، دور سلطة النقد الفلسطينية في إدارة السيولة النقدية في الجهاز المصرفي الفلسطيني، وحدة الدراسات التجارية، الجامعة الإسلامية غزة، (د.ت)، ص6.

2. العوامل الداخلية:

هناك عدة عوامل داخلية تؤثر في السيولة وهي¹¹⁶:

أ- عمليات الإيداع والسحب على الودائع:

تؤدي عمليات السحب من الودائع نقداً لإنجاز المعاملات اليومية إلى تخفيض نقدية الصندوق واحتياطيات المصرف التجاري لدى المصرف المركزي، وبالتالي إلى تقليص سيولته، بالمقابل تؤدي عمليات الإيداع، أي تحويل النقود القانونية إلى ودائع مصرفية إلى تحسين سيولة المصرف التجاري.

ب- رصيد عمليات المقاصة بين المصارف:

تزداد سيولة المصرف التجاري إذا ظهر أن رصيد حسابه الجاري دائن لدى المصرف المركزي نتيجة تسوية حساباته مع المصارف التجارية الأخرى العاملة في البلد، حيث تضاف موارد نقدية جديدة إلى احتياطياته النقدية التي يحتفظ بها لدى المصرف المركزي، مما يزيد من أرصده النقدية.

كما أن عمليات المقاصة التي تجري على مستوى الجهاز المصرفي تؤدي إلى إحداث تغير في توزيع السيولة المتاحة بين المصارف دون أن يصاحب ذلك أي تغير في الكمية الإجمالية للسيولة المصرفية، أما على مستوى المصرف التجاري الواحد، فإن حجم السيولة المتوفرة سيتأثر نتيجة عمليات المقاصة، فالمصرف الذي يحقق رصيماً دائماً سيشهد تحسناً في سيولته، والعكس.

ت- موقف المصرف المركزي بالنسبة للمصارف:

يمتلك المصرف المركزي كمثل للسلطة النقدية قدرة التأثير على السيولة المصرفية من خلال تزويده المصارف التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية والمعدنية، فإذا اعتمد المصرف

¹¹⁶ مجلة إضاءات مالية ومصرفية، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، أيلول، 2012م، السلسلة الخامسة، العدد 2، ص 2.

المركزي سياسة تقليص عرض العملة، فإنه سيعمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة أو الاحتياطيات النقدية المتوفرة لدى المصارف التجارية، ويقلل قابليتها على منح القروض، وتعتمد سياسة المصرف المركزي هذه على رفع سعر إعادة الخصم وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة، ورفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، ويحصل العكس في حالة توسيع عرض العملة، لأن ذلك يؤدي الى زيادة الأرصدة النقدية للمصارف، ويوسع سيولتها المصرفية، مما يسمح في بتوسيع قدرتها الاقراضية ومواجهة مختلف السحوبات من العملة¹¹⁷.

ث - رصيد رأس المال:

يؤثر رصيد رأس المال على سيولة المصرف حيث كلما زاد رصيد رأس المال زادت السيولة وبالعكس، كلما قل رصيد رأس المال قلت سيولة المصرف، ومن ثم تحددت قدرته الاقراضية وانخفضت مواجهته على تسديد التزاماته الجارية¹¹⁸.

ج - معاملات العملاء مع الخزينة العامة:

تتأثر سيولة المصرف التجاري من خلال علاقة العملاء بالخزينة العامة، حيث تتحسن السيولة المصرفية في حالة كون عملاء المصرف التجاري دائنين للخزينة.

ودائنية العملاء بالنسبة للخزينة تتحقق في حالات عديدة أهمها¹¹⁹:

- العملاء يعملون في أجهزة الدولة ويودعون ما يتقاضون من أموال لدى المصرف التجاري.
- استرداد مبالغ السندات الحكومية التي ابتاعها العملاء في فترة سابقة.
- عقد صفقة توريد سلع وخدمات إلى الدولة.

وتتقلص سيولة المصرف التجاري عندما يقوم عملاؤه بالآتي:

¹¹⁷ المرجع السابق ص3.

¹¹⁸ أبو حمد وقنوري، مرجع سبق ذكره، ص228.

¹¹⁹ عبد السادة، ميثاق والهام، ناظم وآخرون، تقييم الأداء المصرفي باعتماد تحليل نسب السيولة والربحية ، مجلة جامعة كربلاء، المجلد السادس، العدد الأول، 2008، ص122.

- تسديد الضرائب إلى الحكومة.
- شراء الأوراق المالية الحكومية كحوالات الخزينة والسندات العامة الطويلة الأجل.
- سحب العملاء لجزء من ودائعهم وإيداعها لدى صناديق التوفير البريدية، نظراً لأن الأرباح التي تعرضها هذه المؤسسات ذات عائد تشجيعي أكبر.

المبحث الرابع: نظريات إدارة السيولة:

هنالك العديد من النظريات المتعلقة بإدارة السيولة في المصارف ومن أهمها:

1- نظرية القرض التجاري:

تقوم هذه النظرية على أساس أن سيولة المصرف التجاري تتحقق تلقائياً من خلال التصفية الذاتية لقروضه التي يجب أن تكون لفترات قصيرة ولغايات تمويل رأس المال العامل، حيث يقوم المقترضون برد ما اقترضوه من أموال بعد إكمالهم لدوراتهم التجارية بنجاح، وطبقاً لهذه النظرية فإن المصارف لا تقرض لغايات شراء العقارات أو شراء السلع الاستهلاكية أو الاستثمار في الأسهم والسندات وذلك لطول فترة الاسترداد المتوقعة في هذه المجالات، وتتاسب هذه النظرية في السيولة المجتمعات التجارية حيث أن الغالبية العظمى من عملاء المصرف من التجار الذين يحتاجون إلى التمويل لصفقات محددة ولفترات قصيرة¹²⁰.

2- نظرية إمكانية التحول:

تعتمد هذه النظرية أساساً على أن سيولة المصرف تعتبر جيدة طالما أن لديه موجودات يمكن تحويلها إلى نقد بأسرع وقت ممكن وبأقل خسارة ممكنة، فإذا لم يقدم المقترض على سداد مابذمته من التزامات مالية مستحقة، فإن المصرف يقوم بتحويل بعض من احتياطاته الثانوية

¹²⁰ محمد عقل، مفلح، وجهات نظر مصرفية، مرجع سبق ذكره 170.

كالأوراق التجارية والمالية إلى نقد بوقت مناسب ودونما خسارة مهمة، وبالتالي تتوفر لدى المصرف سيولة تمكنه من الوفاء بالتزاماته المالية¹²¹.

3-نظرية الدخل المتوقع:

تقوم هذه النظرية على أساس أن إدارة المصرف يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض وبالتالي فإنها تدخل في اعتبارها الدخل المتوقعة للمقترض في المستقبل، وهذا يمكن المصرف من منح قروض متوسطة وطويلة الأجل، إضافة إلى منحه للقروض قصيرة الأجل، ما دامت عملية سداد هذه القروض تكون من الدخل المتوقعة للمقترضين بشكل أفساط دورية ومنظمة، والذي يجعل المصرف يتمتع بسيولة عالية وذلك بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية وإمكانية توقعها¹²².

4-نظرية إدارة المطلوبات:

منذ أواخر الستينيات، ومطلع السبعينات من القرن العشرين، تطور مفهوم جديد لإدارة السيولة، يقول إنه باستطاعة المصرف التجاري المحافظة على سيولته من خلال شراء الأموال من السوق المالية لمواجهة احتياجاته إلى الإقراض، أو لمواجهة طلبات المودعين، أي أن هذه النظرية طرحت مفهومها للسيولة على أساس قدرة المصرف على جذب أموال جديدة، أكثر من اعتماده على سيولة أصوله¹²³.

¹²¹ الحسيني، الدوري ، مرجع سبق ذكره، ص100.

¹²² آل علي ، رضا صاحب أبو حمد ، " إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر " ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ط1، عمان،2002م ، ص194.

¹²³ عقل، مفلح محمد، وجهات نظر مصرفية، مرجع سبق ذكره، ص171.

المبحث الخامس: نسب قياس السيولة:

تختص هذه النسب بقياس مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها دون أي تأخير قد يعرض المصرف للخطر، ومن أهم النسب المالية المستخدمة في هذا المجال هي:

1- نسبة الرصيد النقدي: تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق، ولدى المصرف المركزي، ولدى المصارف الأخرى، وأية أرصدة أخرى، كالعملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف على الوفاء بالإلتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها، إلا أن ذلك ينعكس سلباً على العائد المصرفي وذلك لعدم توظيف هذه الأموال السائلة في استثمارات يمكن أن تدر على المصرف عوائد مالية، وتحسب وفق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{النقد لدى المصرف المركزي} + \text{الأرصدة السائلة الأخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات، باستثناء رأس المال الممتلك (حقوق الملكية) حيث كلما زادت نسبة الرصيد النقدي، زادت مقدرة المصرف على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها، أي إنّ هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة¹²⁴.

2- نسبة الاحتياطي القانوني: تحتفظ المصارف بنسبة معينة من المبالغ المتوفرة لديها والناجمة عن الودائع المختلفة لدى المصرف المركزي على شكل رصيد نقدي دائن وبدون فائدة ويسمى هذا الرصيد بالاحتياطي القانوني، ويحدد المصرف المركزي هذه النسبة وفقاً للمصلحة العامة كما إنها

¹²⁴ أبوحمّد، رضا صاحب و قدوري، فائق مشعل، إدارة المصارف، مرجع سبق ذكره، ص 239.

عرضة للتغيير تبعاً للظروف الاقتصادية للبلد، حيث أنها تمثل إحدى أدواته المهمة في التأثير في حجم الائتمان الممنوح في الاقتصاد القومي، حيث يخفض المصرف المركزي نسبة الاحتياطي القانوني في ظروف التوسع الاقتصادي، وبالعكس فإنه يرفع من نسبة الاحتياطي القانوني إذا أراد إحداث حالة انكماش كعلاج لمشكلة التضخم المالي ، وتحسب كما في المعادلة الآتية:

النقد لدى المصرف المركزي

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الودائع وما في حكمها}}{100 \times}$$

وتتراوح هذه النسبة بين 20-35% حسب تعليمات المصرف المركزي في البلدان المختلفة، حيث ارتفاع هذه النسبة تزيد من قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية في أوقات الأزمات وكلما زادت نسبة الاحتياطي القانوني زادت مقدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة عليه، خاصة في الظروف غير الاعتيادية وأوقات الأزمات والتي تعجز فيها الأرصدة الموجودة لديه عن السداد¹²⁵.

3-نسبة السيولة القانونية: تمثل مقياساً لمدى قدرة الاحتياطيات الأولية والاحتياطيات الثانوية على الوفاء بالتزامات المالية المستحقة على المصرف في مختلف الظروف، وتحسب وفق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الاحتياطيات الأولية} + \text{الاحتياطيات الثانوية}}{100 \times}$$

الودائع وما في حكمها

¹²⁵ هندي، منير ابراهيم، إدارة البنوك التجارية "مدخل اتخاذ القرارات"، ط3 ، الإسكندرية، 2000م، ص411.

حيث كلما زادت نسبة السيولة القانونية زادت سيولة المصرف (علاقة طردية)، تتراوح هذه النسبة ما بين (30-35%) كحد أقصى في الأنظمة الاقتصادية، وكذلك تُعدّ هذه النسبة من أكثر نسب السيولة موضوعية واستخداماً في مجال تقديم كفاية السيولة¹²⁶.

4- نسبة التوظيف: تعتبر هذه النسبة إحدى المقاييس التقليدية لسيولة المصارف، وتشير إلى مدى ملاءمة توظيف الأموال المتاحة للمصرف والمتأتية من الودائع لتلبية الطلبات الائتمانية من القروض، وأن ارتفاع هذه النسبة تعني قدرة المصرف على تلبية تلك الطلبات من القروض، إلا إنه في الوقت ذاته تدل على انخفاض قدرته في تلبية طلبات سحبيات المودعين وبالتالي انخفاض السيولة، وتكمن أهمية هذه النسبة في كونها إشارة تحذير لإدارة المصرف لمراجعة سياساتها الخاصة بتوزيع الأصول لصالح السيولة¹²⁷، وتحسب على وفقاً المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلف}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

5- نسبة الاحتياطيات الأولية والثانوية إلى إجمالي الموجودات :

ويعبّر عنها بنسبة إدارة السيولة (الاحتياطيات الأولية + الاحتياطيات الثانوية) ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى انخفاض المخاطرة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الموجودات النقدية والشبه نقدية التي يواجه بها المصرف التزاماته المختلفة¹²⁸.

¹²⁶ العلق، بشير عباس، إدارة المصارف -مدخل وظيفي-، الأردن، 2001، ص122.

¹²⁷ اللوزي، سليمان أحمد و زويلف، مهدي حسن، العزوي، مدحت إبراهيم، إدارة البنوك، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص203.

¹²⁸ الزير والغصين، رانيا، راغب، الرقابة المالية والإدارية في المصارف، منشورات جامعة دمشق كلية الاقتصاد، 2013، ص192.

$$\text{نسبة إدارة السيولة} = \frac{\text{الاحتياطيات الأولية} + \text{الاحتياطيات الثانوية}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

نلاحظ مما سبق، أن ناتج نسب السيولة ترتبط جميعها بعلاقة طردية مع السيولة باستثناء نسبة التوظيف فإنها ترتبط بعلاقة عكسية مع السيولة، وبالتالي السيولة تزداد بزيادة كل من نسبة الرصيد النقدي والاحتياطي القانوني والسيولة القانونية وإدارة السيولة وانخفاض نسبة التوظيف.

المبحث السادس: إدارة مخاطر السيولة:

تتعرض المصارف من حين إلى آخر إلى سحبيات مفاجئة من قبل المودعين لأسباب خاصة بهم ولا بد للمصارف أن تحتاط لمثل هذه السحوبات إما بالاحتفاظ بمبلغ احتياطي بشكل نقد في خزائنها أو ودائع البنوك أو مؤسسات أخرى أو الاحتفاظ بموجودات عالية السيولة التي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد وبدون خسارة.

أولاً: تعريف مخاطر السيولة:

تعرف مخاطر السيولة بأنها المخاطر التي تنشأ نتيجة لعدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية عندما تستحق الأداء، من خلال توفير الأموال اللازمة لذلك ودون تحمل خسائر غير مقبولة، أي بمعنى آخر عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية، وقد يكون نتيجة الصعوبة في الحصول على السيولة بتكلفة معقولة عن طريق الاقتراض، أو عدم القدرة على تسهيل الأصول¹²⁹.

¹²⁹ Santomero & Babbel. (2004). Financial Markets, Instruments & Institutions, 3rd Ed., Mc Graw-Hill, New York- p 525-540.

-وعُرفت مخاطر السيولة ضمن المعيار المحاسبي الأول (32) بأنها مخاطر التمويل وهي دالة للصعوبة التي يحتمل أن يتعرض لها المصرف عند تدبير الأموال من أجل الوفاء بالالتزامات وقد تنتج من عدم القدرة على بيع أصل ما بقيمته العادلة¹³⁰.

-هي المخاطر التي قد تؤدي إلى تحقيق خسائر نتيجة عدم مقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق وذلك لعدم قدرته على توفير التمويل اللازم أو الأصول السائلة لمقابلة هذه الالتزامات بأقل خسائر ممكنة¹³¹.

-هي المخاطر التي تحدث عندما تزداد الاحتياجات من المدفوعات بحيث لا يمكن تأمين التمويل اللازم من جانب الخصوم أو من خلال تسييل الأصول.¹³²

-عدم قدرة المصرف على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة عليه عند استحقاقها أو سدادها بكلفة أعلى وكذلك عدم قدرة المصرف على تمويل الزيادة في جانب الموجودات دون الاضطرار الى تسييل موجودات بأسعار غير عادلة أو اللجوء الى مصادر أموال ذات تكلفة عالية، وتبين مخاطر السيولة العلاقة بين متطلبات سيولة المصرف لتلبية سحبيات الودائع وزيادة القروض المقارنة بالمصادر الفعلية أو المحتملة للسيولة من خلال بيعها للموجودات التي تمتلكها أو الحصول على مطلوبات إضافية، وتعتبر هذه العلاقة مؤشر أولي لمخاطر السيولة في المصرف، إذ أن الاستثمار في الأوراق المالية قصيرة الأجل يتضمن التخلي عن الربحية العالية من الأوراق المالية طويلة الأجل وتوجيه الاستثمار نحو الأوراق المالية قصيرة الأجل المرتفعة السيولة ومنخفضة العوائد

¹³⁰ رشيد، رجاء، تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد 31، 2012م، ص 125.

¹³¹ Basel Committee on Banking Supervision, (1996), Part B of the Amendment to the Capital Accord to Incorporate Market Risks, p 20.

¹³² Vento ,G,Ganga,P, Bank Liquidity Risk Management and Supervision, journal of money,2009,p.81

وبهذا فإن نسبة السيولة العالية تشير إلى مخاطرة أقل وكذلك إلى ربح أقل¹³³.

"غالباً ما تنتج هذه المخاطر بسبب عدم قدرة المصارف على جذب إيداعات جديدة من العملاء أو بسبب ضعف المصرف في إدارة الموجودات والمطلوبات، هذا ويقوم المصرف باللجوء الى أسواق المصارف كلما أقرض عملاءه وكلما اقترض المصرف من الأسواق المالية قلت مقدرته على إبقاء هامش ربح جيد على القروض التي يقدمها"¹³⁴.

وعندما لا تتوفر لدى المصرف السيولة الكافية ولا يمتلك القدرة للحصول على الأموال اللازمة سواء بزيادة الالتزامات أو التسييل الفوري للموجودات وبتكلفة معقولة، سينعكس هذا على ربحيته وفي الحالات الشديدة قد يؤدي إلى إعساره¹³⁵.

وبالتالي تتمثل مخاطر السيولة في عنصرين أساسيين هما¹³⁶:

- الكم المطلوب لتغطية الاحتياجات من السيولة.
- السعر المعروض لتوفير السيولة.

وتظهر مخاطر السيولة في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة للمصرف عن مقابلة التدفقات

النقدية الخارجة وتتحقق هذه المخاطرة بسبب عوامل تتمثل بمايلي¹³⁷:

- ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي الى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.

¹³³ Hampel, George H & Simononson, Donald G, Bank Management, Text & cases New York, John Wiley and son, Ins, 1997, p160.

¹³⁴ الصيرفي، محمد عبد فتاح، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص67.

¹³⁵ الرضا، عفيه، دور مصرف سورية المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى وآلية تفعيله، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية 2005م، المجلد2، العدد 27.

¹³⁶ الخطيب، سمير، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الاسكندرية، ط2، 2008، ص 230.

¹³⁷ المرجع السابق، ص231.

▪ سوء توزيع الأصول على الاستعمالات ذات الدرجات المتفاوتة مما يؤدي إلى صعوبة التحويل لأرصدة سائلة.

▪ التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى الالتزامات فعلية.

▪ تأثير العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي وما يترتب عليه من تعثر، بالإضافة إلى الأزمات الحادة في أسواق المال.

ثانياً: إدارة مخاطر السيولة:

تعتبر إدارة السيولة في المصارف أمراً في غاية الأهمية وخاصة في المصارف التجارية وينطوي على مخاطر عالية لأن الفشل في المحافظة على مستويات سيولة ملائمة قد يؤدي الى انهيار المصرف وفشله كمؤسسة مالية.

وتعد السيولة من القضايا الحرجة التي تزايدت أهميتها نتيجة لتغيرات الظروف الاقتصادية وتأثيرها على المصارف في معظم دول العالم، حيث وقعت المصارف في أزمة الائتمان رغم كافة الضوابط والمعايير المشددة لاتفاقية بازل حول إدارة السيولة وفي ظل وجود قوانين وتعليمات حازمة صادرة عن معظم البنوك المركزية.

حيث استندت الظروف الناتجة عن الأزمة المالية العالمية اعتماد معايير جديدة لإدارة السيولة، وتطبيق أفضل الممارسات الفعالة على صعيد إدارة المخاطر وتطوير إجراءات عمل داخلية تتيح لإدارة المصرف رصد أي خلل في إدارة مخاطر السيولة فور حدوثه من أجل اتخاذ الخطوات المناسبة في أسرع وقت ودون تأخير.

ويتم إدارة هذا النوع من المخاطر من خلال وضع استراتيجية للسيولة تعد من قبل الإدارة العليا للمصرف تراعي تنوع مصادر الأموال، والاحتفاظ برصيد معقول من السيولة، وأدوات مالية قابلة

للتسييل في السوق المالي، وتنويع فترات استحقاق التسهيلات الائتمانية، والابتعاد عن التركيز في كل من ودائع العملاء والتوظيفات¹³⁸.

وتعد إدارة مخاطر السيولة من المهام الصعبة التي تواجه إدارات المصارف لأسباب متعددة منها عدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية للخارج لتغطية الالتزامات التي قد تعتمد على أحداث خارجية ليس للمصرف إمكانية السيطرة عليها، والصعوبة في التنبؤ بالمستقبل خاصة في ظروف الأزمات الاقتصادية وسرعة تفاقم مشاكل السيولة عند بدء حدث معين في المصرف يستدل منه بوجود مشكله سيولة في المصرف، كما أن هناك نقطة زمنية عادة ما يكون معالجة وضع السيولة بعد هذه النقطة مستحيلًا الأمر الذي قد يؤدي إلى إفلاس المصرف بالإضافة إلى عدم اعتماد مخاطر السيولة على كفاية رأس المال¹³⁹.

ثالثاً: أساليب قياس مخاطر السيولة في المصارف:

هناك أربعة أساليب مستخدمة لقياس مخاطر السيولة وهي¹⁴⁰:

1- أسلوب قائمة السيولة الصافية وهو أسلوب يعتمد على إعداد قائمة تظهر مصادر والتزامات السيولة في المصرف ويندرج تحت مصادر السيولة: الأصول النقدية القروض المتاحة والاحتياطي النقدي الإضافي.

ويندرج تحت استخدامات السيولة: الأموال المقترضة من السوق النقدي والأموال المقترضة من الصرف المركزي.

¹³⁸ الخطيب، سمير، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، مرجع سبق ذكره، ص79.

¹³⁹ Banque de France.2008. Special Issue: Liquidity, Financial Stability Review.109-121.

¹⁴⁰ Guglielmo R.Michael.2008. Managing Liquidity Risk. Six ways to strengthen your liquidity risk-management process. Bank Accounting Finance Journal,p5-8.

2- أسلوب المقارنة بالمؤسسات المماثلة ويعتمد على مقارنة نسب ومؤشرات السيولة للمصرف مع

البنوك المتشابهة معه من حيث الحجم والانتشار الجغرافي ومن أهم هذه المؤشرات :

نسبه القروض إلى الودائع، ونسبة الأموال المقترضة إلى إجمالي الموجودات، ونسبة التزامات الإقراض إلى إجمالي الموجودات.

3- أسلوب بنك التسويات الدولية (BIS Approach) وهو أسلوب موصى به من قبل بنك التسويات

الدولية (BIS) Bank Of International Settlements ويعتمد بشكل رئيسي على إعداد سلم

الاستحقاق وتحليل السيناريوهات ويشمل: تحديد كافة التدفقات النقدية للداخل والتدفقات النقدية

للخارج لكافة فترات الاستحقاق المختلفة وهي فئات زمنية تضم:

الفئة الأولى: من يوم واحد ولغاية (7) أيام.

الفئة الثانية: من (8) أيام ولغاية شهر واحد.

الفئة الثالثة: من شهر واحد ولغاية (3) أشهر.

الفئة الرابعة: من أكثر من (3) أشهر ولغاية (6) أشهر.

الفئة الخامسة: من أكثر من (6) أشهر ولغاية سنة.

الفئة السادسة: لأكثر من سنة.

وبهذا الأسلوب يمكن تحديد الاحتياجات التمويلية التراكمية يومياً وعلى المصرف أن يقيم وضع

السيولة لديه من خلال تحليل الحساسية، (Sensitivity Analysis) وكذلك من خلال أسلوب

تحليل السيناريوهات المختلفة.

ويعتمد البنك التجاري السوري على هذا الأسلوب الذي يعتمد على سلم الاستحقاق وذلك وفقاً

للقرار رقم 588/م ن/ ب 4 لعام 2009¹⁴¹.

¹⁴¹ الجمهورية العربية السورية، مجلس النقد والتسليف، المصرف السوري المركزي، القرار رقم 588/م ن/ ب 4 بتاريخ 2009/11/22.

4- الأسلوب الأساسي للفائض والعجز في السيولة حيث إن المصارف التي تعتمد على الأسلوب التقليدي في إعداد التدفقات النقدية المستقبلية قد تفشل في مواجهة متطلبات السيولة اليومية لأن التدفقات النقدية للفئات الزمنية التي تزيد عن (30) يوماً قد لا تساعد المصرف عندما يحتاج للنقد بسرعة.

ولذلك فقد وجدت المصارف أن الاعتماد على الأساليب التقليدية في احتساب التدفقات النقدية غير مفيد، حيث لجأت إلى تطوير أسلوب يدعى أسلوب الفائض والعجز في السيولة وهو أسلوب يأخذ بالاعتبار البنود داخل الميزانية بالإضافة إلى البنود خارج الميزانية، ويبدأ هذا الأسلوب بالأصول النقدية ويعتبرها مخزناً للسيولة وتشمل كافة الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال (30) يوماً سواء كان ذلك لأنها هي أصلاً موجودات نقدية أو شبه نقدية أو أن بالإمكان بيعها بمستوى خسارة منخفض أو يمكن رهنها كضمانة للحصول على النقد أو أنها تستحق خلال الثلاثين يوماً القادمة.

رابعاً: خطوات تطوير إدارة مخاطر السيولة في المصارف:

إن إدارة مخاطر السيولة في المصارف أصبحت تتعدى يوماً بعد يوم كلما تعقدت ميزانيات المصارف وكبرت أحجامها، لذا كان لابد من عملية تطوير لهذه الأساليب وفيما يلي ستة خطوات يمكن لإدارة المصرف إتباعها لتطوير عملية إدارة مخاطر السيولة لديها وهي¹⁴²:

1- تحديد حجم السيولة المتوفرة لدى المصرف لمعرفة قدرته على توفير النقد بسرعة خلال (30) يوماً بحد أدنى من الخسارة وبتكلفة مقبولة وهذا ما يطلق عليه تعريف السيولة الأساسي.

¹⁴² Ismal Rifki.2008.Banking Liquidity Risk Management Issues, Durahm University.U.K. K p 18-25.

2- تحديد حجم السيولة التي يحتاجها المصرف ومن المهم فهم التغيرات المستقبلية المتوقعة لميزانية المصرف وكيف ستؤثر هذه التغيرات على وضع السيولة، وتعتبر أساليب التنبؤ بمصادر واستخدامات الأموال مفيدة في هذا المجال.

3- تطوير نظام إنذار مبكر حيث من الضروري تطوير نظام لإرشادات الإنذار المبكر ومؤشرات المخاطر لتمكين الإدارة من التعرف على احتمالات ضغط السيولة.

4- إجراء اختبارات الضغط لتحديد الاحتياجات التمويلية وسبل توفيرها من خلال تحليل الإيرادات والقيمة المعرضة للمخاطر ويتم ذلك عن طريق ممارسات إدارة مخاطر أسعار الفائدة.

5- تقدير ردود فعل الإدارة لكل حدث من الأحداث المتوقعة خلال ظروف الأزمات الاقتصادية حيث لا بد من تشكيل فريق لإدارة أزمات السيولة في المصرف يكون من مهامه رفع التقارير للجنة إدارة الموجودات والمطلوبات (ALCO) ومجلس الإدارة بخصوص توصياتهم حول سبل إدارة السيولة في ظل ظروف الأزمات الاقتصادية.

6- توثيق الإجراءات وقياس السيولة بشكل دوري، وبعكس ذلك تفقد كافة هذه الإجراءات قيمتها، ويعتبر التوثيق وصف كامل لما تفعله الإدارة في مجال مراقبة السيولة وعمليات إدارة السيولة وأسباب استخدام بعض مقاييس ومؤشرات المخاطر.

ويتبع المصرف التجاري السوري في إدارته لمخاطر السيولة تعليمات الرقابة المصرفية رقم /9/ بتاريخ 2009/9/19 والتي تضمنت معايير إدارة مخاطر السيولة والتي نصت في المادة الأولى منها على كل مصرف إتباع سياسة ملائمة لإدارة السيولة اليومية لديه وتعريف عناصرها والإبلاغ عنها لكافة المستويات الإدارية، وذلك من خلال :

- الأهداف الكمية كتحديد حد أدنى لنسب السيولة لكل العملات التي يتعامل بها المصرف.
 - أهداف نوعية تتعلق بضرورة المحافظة على القوة المالية والقدرة على تحمل الظروف الطارئة والعوامل الضاغطة.
 - الأساليب الواجب إتباعها لإدارة السيولة بالعملات الرئيسية والبلدان التي يمكن التعامل معها.
 - الطرق التي يلجأ إليها المصرف عند توقع حصول أزمات سيولة مؤقتة أو طويلة الأمد.
- كما ورد في المادة /3/ ، المهام التي يتوجب على إدارة السيولة اتباعها ومنها:
- تحديد أدنى حد لحجم السيولة الواجب توفرها خلال فترة زمنية محددة تتناسب مع حجم ونشاط المصرف والعمل على مراقبة ومتابعة هذا الحجم بشكل دوري على أن لا تتدنى هذه الحدود عن النسب التي يحددها مجلس النقد والتسليف.
 - إجراء اختبار لوضع السيولة في ظل ظروف ضاغطة مفترضة، ووضع حدود لمخاطر السيولة طبقاً لنتائج الاختبار.
- وورد في المادة /6/ من التعليمات بأنه يتوجب على المصارف عند تحليلها للسيولة أن تأخذ بعين الاعتبار حالات افتراضية مختلفة من العوامل (الداخلية أو الخارجية) المؤثرة على وضع السيولة، وأن تخطط لإدارة سيولتها في ظل ظروف غير اعتيادية، أو في ظل ظروف ضاغطة.

خامساً: مؤشرات قياس مخاطر السيولة:

هناك مجموعة من المؤشرات التي تم استخدامها لقياس مخاطرة السيولة والتي تعتمد على البيانات المالية للتقارير السنوية للمصارف هي الآتية¹⁴³:

¹⁴³ Hempel , George H. & Simouson , Donald G & Coleman , Alan B , “Bank Management. ” 4th ed. , John Wiley & Son’s Inc. U.S.A , 1994,p209.

$$100 \times \frac{\text{النقد والارصدة المملوكة لدى المصارف}}{\text{إجمالي الموجودات}} =$$

يعد هذا المؤشر واحدًا من المعايير المستخدمة لقياس مخاطرة السيولة في المصارف، إذ يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض المخاطرة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية التي يواجهها المصرف التزاماته المختلفة.

$$100 \times \frac{\text{الموجودات النقدية والاستثمارات}}{\text{إجمالي الموجودات}} =$$

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض المخاطرة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الموجودات النقدية والاستثمارات التي يواجهها المصرف التزاماته المختلفة.

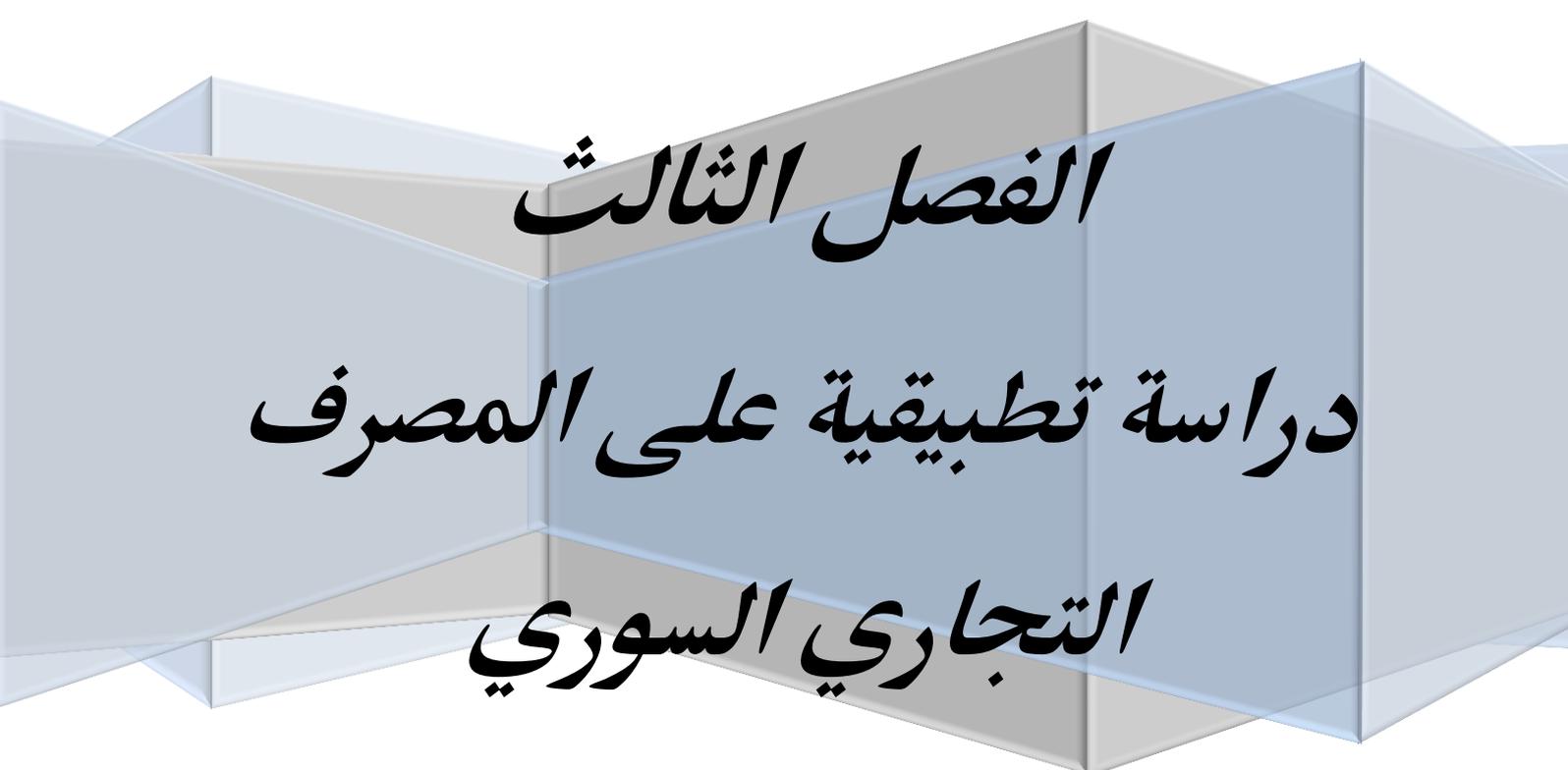
$$100 \times \frac{\text{التسهيلات الائتمانية}}{\text{إجمالي الموجودات}} =$$

يعد هذا المؤشر واحدًا من المعايير المستخدمة في قياس المخاطرة الائتمانية في المصارف التجارية ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع المخاطرة الائتمانية للمصرف على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة القروض التي على المصرف مواجهتها في حالة عدم سدادها من قبل المقترضين في مواعيدها المحددة.

$$100 \times \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{إجمالي ودائع}} =$$

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة لأن ذلك يعكس زيادة الموجودات المتداولة التي يواجهها المصرف التزاماته الأخرى¹⁴⁴.

¹⁴⁴ الخالدي، حمد عبد الحسين راضي، تأثير الآليات للحاكمية في الأداء والمخاطرة لعينة من المصارف، الأهلية العراقية، دراسة تحليلية لفترة (1992-2005)، 2008م، ص130.



الفصل الثالث
دراسة تطبيقية على المصرف
التجاري السوري

المبحث الأول: لمحة عن المصرف التجاري السوري:

يعتبر المصرف التجاري السوري من أقدم المؤسسات المصرفية في سورية حيث تم الترخيص له وتسجيله في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بالسجل التجاري رقم 2755 بتاريخ 1956/6/4 وتم تأسيسه في بداية عام 1967 ليخدم النشاط الاقتصادي والتجاري السوري، وقد أحدث المصرف التجاري السوري بموجب المرسوم التشريعي رقم 913 تاريخ 1966/10/29 من دمج مصارف الشرق العربي والوحدة العربية وأممية وسورية والمهجر اعتباراً من 1967/1/1.

وقد أدخل في سجل المصارف لدى مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف في مصرف سورية المركزي تحت الرقم (1) وذلك بتاريخ 2002/12/28.

ويعد المصرف التجاري السوري مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وترتبط بوزير المالية وتعمل تحت العنوان التجاري (المصرف التجاري السوري) ومركزه الرئيسي في مدينة دمشق، بلغ رأسمال المصرف عند إحداثه مائة وخمسون مليون ليرة سورية وصدر عن السيد رئيس مجلس الوزراء القرار رقم 340 تاريخ 1993/12/30 بالموافقة على رفع رأسمال المصرف إلى مليار واحد ل.س، ثم زيد رأسماله إلى أربعة مليارات ليرة سورية بموجب القرار رقم 7/ تاريخ 1998/8/15، وبموجب المرسوم التشريعي الصادر برقم 35/ لعام 2006 والخاص بالمصرف التجاري السوري تم رفع رأسماله إلى سبعين مليار ليرة سورية. يعتبر المصرف التجاري السوري أكبر المؤسسات المصرفية في سورية ويستأثر بحيز واسع من النشاط المصرفي الإجمالي في سورية، حيث تقدر حصته من إجمالي الميزانية العمومية للقطاع المصرفي بأكمله بنحو 80% ويستحوذ على أكثر من 70% من نشاط الإيداع والإقراض في السوق المحلي.

ويقوم المصرف بتقديم خدماته من خلال مراكزه وفروعه داخل الجمهورية العربية السورية (لغاية عام 2012) حيث بلغ عدد الفروع /66/ فرعاً وعدد المكاتب /45/ مكتباً وفروع المناطق الحرة وعددها /5/ فرعاً والشركات التابعة له المصرف التجاري السوري اللبناني. ويهدف المصرف التجاري السوري إلى تمويل التجارة الداخلية والخارجية والقيام بمختلف الأعمال والخدمات المصرفية وفق الضوابط والحدود التي يضعها مجلس النقد والتسليف وبملا يتعارض مع الأنظمة النافذة ومن هذه الأعمال والخدمات¹⁴⁵:

1. فتح حسابات جارية وحسابات توفير وقبول الودائع بالعملة السورية والعملات الأجنبية لأجل مختلفة.
2. خصم الأوراق التجارية وأسناد الأمر والسفاتج وبصورة عامة خصم جميع وثائق التسليف وأسناده.
3. تمويل العمليات التجارية ومنح القروض والسلف بجميع أنواعها مقابل ضمانات عينية أو شخصية وغيرها من الضمانات.
4. خصم أسناد القروض ومنح السلف والقروض بضمانة هذه الأسناد.
5. التعامل مع الصناديق الاستثمارية.
6. إصدار شهادات الإيداع والقيم المتداولة المنتجة للفوائد وأسناد الأمر والسفاتج وكتب الاعتماد والشيكات والحوالات بمختلف أنواعها وشراء هذه الأوراق والاتجار بها.
7. إصدار أدوات الدفع بما في ذلك السحوبات المصرفية وبطاقات الدفع والائتمان والشيكات السياحية والتعامل بها وإدارتها.
8. شراء جميع وسائل الدفع المحررة بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل وبيعها والتعامل بها في

¹⁴⁵ المادة الرابعة من المرسوم التشريعي 35 لعام 2006، الخاص بإحداث المصرف التجاري السوري.

أسواق الصرف الآتية والآجلة.

9. إصدار وقبول الكفالات بأنواعها.

10. الاستدانة لآجال مختلفة بالعملة المحلية والأجنبية.

11. الإقراض لآجال مختلفة بالعملة المحلية والأجنبية.

12. تقديم خدمات الدفع والتحويل والمعاملات المصرفية الإلكترونية.

13. تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية وإصدار الأدوات المالية الإسلامية.

14. توفير التسهيلات اللازمة لعمليات الحفظ الأمين للنقود والأوراق المالية والمقتنيات الثمينة

والوثائق وسائر القيم المتداولة.

وبشكل عام القيام بجميع العمليات المصرفية لمصلحته أو لمصلحة الغير أو بالاشتراك معه في

الجمهورية العربية السورية أو في الخارج.

وحددت المادة الرابعة من النظام الداخلي للمصرف التجاري السوري الهيكل التنظيمي بمايلي:

إن للمصرف إدارة عامة في دمشق تشمل عدداً من المديريات يرأس كل منها مدير يكون مسؤولاً

أمام المدير العام، وتشمل كل مديرية على عدد من الدوائر وكل دائرة تشمل على عدد من الشعب

ويرأس كل منها رئيس الدائرة أو رئيس الشعبة ويكون كل منهما مسؤولاً أمام رئيسه المباشر.

وتتألف الإدارة العامة من المديريات التالية:

- مديرية أمانة السر.	- مديرية الدفع الإلكتروني.
- مديرية الشؤون الإدارية.	- مديرية المخاطر.
- مديرية الشؤون القضائية والقانونية.	- مديرية الشؤون المالية.
- مديرية الشؤون النقدية.	- مديرية الحسابات.
- مديرية العلاقات الخارجية.	- مديرية التخطيط والتطوير.
- مديرية التسليف.	- مديرية الالتزام.
	- مديرية الرقابة الداخلية.

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري

تتعدد أدوات وأساليب التحليل المالي من حيث مدى ملاءمتها لأغراض المحلل المالي من جهة وطبيعة البيانات المتاحة له من جهة أخرى، وهناك مجموعة من أدوات وأساليب التحليل المالي الخاصة بالمصارف والمؤسسات المالية تشمل المجموعات التالية التي اعتمدها الباحثة في الدراسة:

أ- التحليل النسبي الأفقي أو التاريخي والتحليل المستند إلى الرقم القياسي ونسب التغير عبر الوقت (تحليل الاتجاه).

ب- التحليل النسبي العمودي (الرأسي).

ت- التحليل باستخدام قائمة مصادر الأموال واستخداماتها.

ث- التحليل باستخدام النسب المالية والائتمانية.

ومن أجل الوصول إلى الهدف المراد تحقيقه من عملية التحليل اتبعت الباحثة مجموعة من الخطوات التي تشكل في مجملها المنهج العلمي لعملية التحليل، والتي تبدأ بتحديد الهدف وتنتهي بوضع التوصية المناسبة بشأن نتائج عملية التحليل.

ويعرف التحليل المالي:

بأنه عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرار.¹⁴⁶

¹⁴⁶ مطر، محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي الائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العامة، دار وائل للنشر و التوزيع عمان، الأردن، 2003 ص3.

1- **التحليل الأفقي:** ويتم التحليل الأفقي للقوائم المالية عن طريق دراسة الاتجاه، وحساب الأرقام القياسية لعدد من الفترات الزمنية (5-10) سنوات، بعد أخذ أرقام العناصر لفترة معينة على أنها رقم فترة الأساس أو سنة الأساس، وتحسب الأرقام القياسية لسنوات المقارنة كمايلي¹⁴⁷:

$$100 \times \frac{\text{قيمة العنصر في سنة المقارنة}}{\text{قيمة العنصر في سنة الأساس}}$$

2- التحليل العمودي:

بموجب هذا الأسلوب تتم المقارنة بين أرقام القوائم المالية للفترة المحاسبية نفسها لتظهر محصلة هذه المقارنة بصورة نسب مئوية، فمثلاً تتسب قيمة كل بند من بنود الموجودات في الميزانية إلى مجموع الموجودات في الميزانية نفسها. ويهدف الباحث من خلال هذا التحليل إلى معرفة الوزن النسبي الذي يمثله كل عنصر من عناصر قائمة المركز المالي وقائمة الأرباح والخسائر في المصرف التجاري خلال سنوات الدراسة (2007-2012).

- وفيما يلي عرض لقائمة المركز المالي وقائمة حساب الأرباح والخسائر للمصرف التجاري السوري خلال سنوات الدراسة (2007-2012).

¹⁴⁷ اسماعيل، اسماعيل، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مطبعة الطليعة، عمان، الأردن، ط1، 2000م. والحيالي، وليد ناجي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي (منهج علمي وعملي متكامل)، مؤسسة الوراق، عمان 2004، ص20.

الجدول (1-4):

قائمة المركز المالي (موجودات) للمصرف التجاري السوري (الإدارة العامة) خلال سنوات الدراسة (2007-2012) (المبالغ بالليرات السورية)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	السنة
						الموجودات
114,306,537,584.25	108,210,865,381.48	80,228,142,430.73	99,016,957,487.32	89,081,128,245.17	68,987,196,242.54	التقدي في الصندوق ولدى المصرف المركزي
3,402,892,761.15	1,450,810,154.34	1,093,507,361.36	1,022,035,095.40	33,690,068,919.96	113,884,117,587.06	المصارف المقيمة
169,794,272,814.23	156,614,915,479.81	251,908,854,239.88	239,716,142,087.47	219,693,498,874.41	299,013,159,450.47	المراسلون في الخارج
1,350,851,625.00	1,505,785,625.00	1,480,265,526.00	1,485,721,395.00	1,409,664,731.00	1,411,100,179.00	محفظة الأوراق التجارية المحسومة
26,508,707,111.83	29,707,035,391.50	23,489,814,614.93	147,601,522,067.90	142,000,150,151.92	138,946,073,929.17	القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية
273,252,988,072.68	299,535,141,332.29	358,322,279,087.39	233,410,980,964.85	292,332,112,089.76	129,942,810,125.35	القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات أخرى
64,075,939,245.42	57,361,176,369.52	50,787,728,712.10	53,946,546,188.38	17,469,093,755.16	16,398,556,163.32	حسابات مدينة أخرى
63,424,988,614.05	61,107,854,499.53	59,041,249,324.14	54,997,817,823.27	51,417,545,476.86	45,498,136,366.39	الاستثمارات المالية والمساهمات
28,755,579,732.98	18,219,455,600.14	23,400,919,521.66	19,510,150,068.08	4,626,458,064.10	10,992,793,103.33	حسابات التسوية والحسابات الانتقالية
1,757,806,418.29	1,932,133,957.21	2,111,481,917.83	1,574,328,649.91	1,673,277,740.27	1,736,961,717.25	الأموال الثابتة والموجودات الأخرى (-الاستهلاك)
746,630,563,979.88	735,645,173,790.82	851,864,242,736.02	852,282,201,827.58	853,392,998,048.61	826,810,904,863.88	مجموع الموجودات *

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري خلال فترة الدراسة.

قائمة المركز المالي (مطلوبات) للمصرف التجاري السوري (الإدارة العامة) خلال سنوات الدراسة (2007-2012) (المبالغ بالليرات السورية)

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المطلوبات						
الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة	228,482,394,154.71	259,722,125,716.77	244,406,570,475.68	273,907,448,936.33	234,752,415,150.39	228,015,446,153.06
الودائع لأجل وودائع التوفير	136,500,493,924.34	132,856,869,045.81	128,180,378,735.45	119,595,294,132.53	89,716,933,422.34	87,427,381,855.33
المصارف المقيمة	2,860,193,566.15	3,579,073,317.28	4,000,556,911.38	5,545,836,793.59	3,972,564,641.95	4,128,424,990.54
القروض والسلف من المصرف المركزي	89,417,046,851.32	101,777,790,051.27	137,874,028,426.14	134,127,991,989.22	71,318,965,186.20	72,481,111,869.40
المراسلون في الخارج	3,802,775,450.85	391,121,768.94	1,817,003,975.50	532,186,790.75	1,299,283,103.87	1,303,845,615.20
حسابات دائنة أخرى	172,155,366,949.93	182,223,806,702.16	172,472,904,332.79	154,970,119,056.14	152,730,769,693.59	143,322,627,307.89
الأموال المستقرضة	957,263,949.74	725,771,310.09	654,284,587.58	613,721,249.06	662,412,334.40	825,921,294.62
حسابات التسوية والحسابات الانتقالية	7,991,710,184.69	9,035,804,614.20	5,818,612,292.51	6,694,252,839.72	5,424,221,911.18	5,121,877,027.92
المؤن	19,964,827,902.82	28,887,370,485.22	28,621,819,493.28	25,888,532,224.45	32,556,314,657.81	36,692,777,099.95
الاحتياطيات	21,531,602,674.67	27,577,062,482.67	31,225,470,353.67	35,176,736,543.18	38,139,986,248.65	39,308,756,812.65
رأس المال المدفوع	70,000,000,000.00	70,000,000,000.00	70,000,000,000.00	70,000,000,000.00	70,000,000,000.00	70,000,000,000.00
فروقات تعديل سعر الصرف الدولة قطاع عام	57,469,090,194.00	27,469,090,194.00	27,469,090,194.00	27,469,090,194.00	27,469,090,194.00	27,469,090,194.00
صافي الخسائر (الأرباح) المدورة غير المحققة	566,099,952.62	-13,696,744,075.26	-13,448,003,850.28	-16,064,221,009.36	-1,063,906,852.29	26,249,481,535.54
الأرباح الصافية	15,112,039,108.04	22,843,856,435.46	13,189,485,899.88	13,407,252,996.41	8,666,124,098.73	4,283,822,223.78
مجموع المطالبات *	826,810,904,863.88	853,392,998,048.61	852,282,201,827.58	851,864,242,736.02	735,645,173,790.82	746,630,563,979.88

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري خلال فترة الدراسة.

الجدول (2-4): حساب الأرباح والخسائر للمصرف التجاري السوري (الإدارة العامة) خلال سنوات الدراسة (2007-2012) (المبالغ بالليرات السورية)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	السنة
						الإيرادات
11,726,475,714.02	19,507,669,823.36	25,670,418,335.85	29,970,275,515.09	40,046,295,934.59	40,101,366,637.35	الفوائد والعمولات المقبوضة
6,089,216,352.22	6,353,990,860.48	3,480,918,261.97	3,752,975,632.77	5,124,705,807.03	122,224,833,299.37	فروق عمليات القطع (فعلي)
63,581,090,412.54	131,781,617,034.69	62,639,968,513.74	50,427,829,878.15	263,925,185,459.14	46,121,252,662.04	فروق عمليات القطع (تقويمي)
416,916,280.93	514,771,251.65	3,126,944,237.33	564,469,064.64	7,216,969,692.84	229,813,441.80	وارادات سنين سابقة
1,987,885,943.11	1,831,186,828.82	1,768,567,272.86	1,693,452,790.05	1,385,614,881.19	1,151,890,203.49	إيرادات استثمار أخرى
18,832.33	19,262.32	128,240.37	308,861.78	5,505,215.59	73,191.66	ربح مبيع موجودات المصرف
30,406,766.91	38,756,813.93	53,684,369.59	72,068,868.38	6,009,665.43	12,949,625.00	ربح فروع المناطق الحرة
83,832,010,302.06	160,028,011,875.25	96,740,629,231.71	86,481,380,610.86	317,710,286,655.81	209,842,179,060.71	المجموع *
						النفقات
2,070,855,540.78	2,130,804,024.16	2,094,590,924.46	1,905,723,529.28	1,688,339,659.72	1,607,558,698.15	النفقات العامة
6,016,155,540.62	5,335,603,108.61	5,771,155,277.74	6,628,750,390.69	7,725,322,101.82	7,302,995,862.40	الفوائد والعمولات المدفوعة
502,689,639.89	1,281,223,597.03	1,021,345,681.75	2,226,416,065.94	2,469,024,399.02	126,453,278,069.88	فروق عمليات قطع فعلي
36,267,660,984.71	116,869,022,938.54	65,232,303,475.82	50,179,089,653.17	278,188,029,487.02	45,555,152,709.42	فروق عمليات قطع تقويمي
4,279,412,659.24	3,287,788,043.08	921,743,257.48	1,518,649,172.90	2,514,819,299.85	2,482,619,008.68	المون والاستهلاكات
81,585,940.21	44,356,187.48	19,596,243.62	323,759,625.71	110,875,076.27	24,696,124.23	نفقات سنين سابقة
1,853,133.00	2,841,818.00	2,493,145.00	2,400,017.00	2,470,957.00	2,497,603.00	نفقات استثمار أخرى
1.00	0.00	1,920.00	54,537.31	230,513.53	14,841.29	خسارة مبيع موجودات مصرف
49,220,213,439.45	128,951,639,716.90	75,063,229,925.87	62,784,842,992.00	292,699,111,494.23	183,428,812,917.05	المجموع *

34,611,796,862.61	31,076,372,158.35	21,677,399,305.84	23,696,537,618.86	25,011,175,161.58	26,413,366,143.66	الأرباح غير الصافية *
1,943,589,657.00	4,670,616,831.00	7,160,177,112.00	6,898,754,964.00	10,719,198,646.00	6,957,217,305.00	مؤونة ضريبة الدخل
535,477,777.00	1,149,316,123.00	1,675,906,624.00	1,679,778,265.00	2,855,482,054.00	1,889,004,889.00	الاحتياطي القانوني
535,477,777.00	1,149,316,123.00	1,675,906,624.00	1,679,778,265.00	2,855,482,054.00	1,889,004,889.00	الاحتياطي الخاص
—	528,404,886.47	350,490,911.51	—	—	—	احتياطي عام لمخاطر التمويل
27,313,429,427.83	14,912,594,096.15	-2,592,334,962.08	248,740,224.98	14,262,844,027.88	566,099,952.62	الأرباح (الخسائر) المدورة غير المحققة (تقويمي)
4,283,822,223.78	8,666,124,098.73	13,407,252,996.41	13,189,485,899.88	22,843,856,435.46	15,112,039,108.04	الأرباح المعدة للتوزيع (حصة الدولة من الأرباح)

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري خلال فترة الدراسة

أ- التحليل الأفقي لقائمة المركز المالي:

يهدف الباحث من خلال التحليل الأفقي لقائمة المركز المالي إلى تحويل الأرقام المطلقة لعناصر القائمة خلال فترة الدراسة إلى أرقام قياسية لدراسة اتجاهاتها، ومعرفة التطور التاريخي لها، وقد اعتمدت الباحثة 2007 كسنة أساس.

الجدول (3-4): يوضح التغيرات في عناصر قائمة المركز المالي للمصرف التجاري السوري خلال فترة الدراسة مع اعتبار العام 2007 سنة أساس

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الموجودات						
النقد في الصندوق ولدى المصرف المركزي	100	129.13%	143.53%	116.29%	156.86%	165.69%
المصارف المقيمة	100	29.58%	0.90%	0.96%	1.27%	2.99%
المراسلون في الخارج	100	73.47%	80.17%	84.25%	52.38%	56.78%
محفظه الأوراق التجارية المحسومة	100	99.90%	105.29%	104.90%	106.71%	95.73%
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية	100	102.20%	106.23%	16.91%	21.38%	19.08%
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات أخرى	100	224.97%	179.63%	275.75%	230.51%	210.29%
حسابات مدينة أخرى	100	106.53%	328.97%	309.71%	349.79%	390.74%
الاستثمارات المالية والمساهمات	100	113.01%	120.88%	129.77%	134.31%	139.40%
حسابات التسوية والحسابات الانتقالية	100	42.09%	177.48%	212.88%	165.74%	261.59%
الأموال الثابتة والموجودات الأخرى (-الاستهلاك)	100	96.33%	90.64%	121.56%	111.24%	101.20%
المطلوبات						
الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة	100	113.67%	106.97%	119.88%	102.74%	99.80%
الودائع لأجل وودائع التوفير	100	97.33%	93.90%	87.62%	65.73%	64.05%
المصارف المقيمة	100	125.13%	139.87%	193.90%	138.89%	144.34%
القروض والسلف من المصرف المركزي	100	113.82%	154.19%	150.00%	79.76%	81.06%
المراسلون في الخارج	100	10.29%	47.78%	13.99%	34.17%	34.29%
حسابات دائنة أخرى	100	105.85%	100.18%	90.02%	88.72%	83.25%
الأموال المستقرضة	100	75.82%	68.35%	64.11%	69.20%	86.28%
حسابات التسوية والحسابات الانتقالية	100	113.06%	72.81%	83.76%	67.87%	64.09%
المؤن	100	144.69%	143.36%	129.67%	163.07%	183.79%
الاحتياطيات	100	128.08%	145.02%	163.37%	177.13%	182.56%
رأس المال المدفوع	100	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%
فروقات تعديل سعر الصرف الدولة قطاع عام	100	47.80%	47.80%	47.80%	47.80%	47.80%
صافي الأرباح (الخسائر) المدورة غير المحققة	100	2419.49%	2375.55%	2837.70%	187.94%	4636.90%
الأرباح الصافية	100	151.16%	87.28%	88.72%	57.35%	28.35%
مجموع الموجودات = مجموع المطالب	100	103.22%	103.08%	103.03%	88.97%	90.30%

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري خلال فترة الدراسة

وتم الاعتماد على 2007 كسنة أساس لأنها السنة التي سبقت سنوات الأزمة المالية العالمية(2008-2009-2010)، وعدم اختيار ما قبلها من السنين حيث صدر في سنة 2006 المرسوم التشريعي رقم/35 الخاص بالمصرف التجاري والذي تضمن رفع رأس مال المصرف من 4 مليار إلى 70 مليار، كما تم الاعتماد في التحليل والتعليل على تقارير المصرف التجاري السوري خلال سنوات الدراسة، وذلك لعدم توفر كافة البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة من المصرف لأسباب إدارية وقانونية، كما تم ربط الأسباب في التحليل المالي بالأزمة السورية نتيجة تداخل فترة الأزمة مع سنوات دراسة البحث.

- نلاحظ من الجدول (4-1) قائمة المركز المالي للمصرف التجاري السوري خلال سنوات الدراسة والجدول (4-3) التغيرات في عناصر قائمة المركز المالي، نستنتج مايلي:

أولاً: الموجودات:

▪ **النقد في الصندوق ولدى المصرف المركزي:** ازداد رصيد النقد في الصندوق ولدى المصرف المركزي خلال سنوات الدراسة وبلغ أعلى قيمة له 114,306 مليون ل.س في العام 2012 بزيادة 165.69% بالمقارنة مع سنة الأساس، ويدل ذلك على ارتفاع الأموال الجاهزة لدى المصرف التجاري وعدم توظيفها.

▪ **المصارف المقيمة:** انخفض رصيد المصرف التجاري السوري لدى المصارف المقيمة خلال سنوات الدراسة مقارنة مع سنة الأساس 113,884 مليون ل.س، وبلغ أدنى قيمة له 1,022 مليون ل.س في العام 2009 أي بانخفاض قدره 99.10% مقارنة مع سنة الأساس ويشير ذلك إلى توظيف موجودات المصرف بطرق أخرى.

■ **المراسلون في الخارج:** انخفض رصيد موجودات المصرف التجاري لدى المراسلون في الخارج خلال سنوات الدراسة مقارنة مع سنة الأساس وبلغ أدنى قيمة 156,614 مليون ل.س في العام 2011 أي بانخفاض قدره 47.62%، ويعود هذا الانخفاض في العام 2011 إلى التغير في هيكلية توزع التوظيفات لدى المراسلين في الخارج بسبب التخوف من تجميد الأرصدة بسبب العقوبات المفروضة على المصرف، وتعود أيضاً الزيادة في هذا الرصيد في العام 2012 إلى ارتفاع سعر الصرف لكافة العملات عما كانت عليه في 2011، ويعود سبب الانخفاض في السنوات السابقة إلى توظيف أموال المصرف بطرق أخرى وذلك لانخفاض سعر الفائدة العالمي¹⁴⁸.

■ **محفظة الأوراق التجارية المحسومة:** كانت موجودات المصرف التجاري في محفظة الأوراق التجارية المحسومة بحالة تذبذب حيث انخفضت في عامي 2008-2012 بانخفاض قدره (0.10% - 4.27%) على التوالي مقارنة مع سنة الأساس، ثم عادت بعدها للارتفاع لتبلغ أعلى قيمة لها 1,505 مليون ل.س في العام 2011، ويدل هذا الارتفاع على زيادة توظيف موجودات المصرف في هذا النوع من الاستخدامات.

■ **القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية:** ارتفع رصيد القروض والسلف في عامي (2008-2009) وبتزايد قدرها (102.20% - 106.23%) على التوالي عما كانت عليه في سنة الأساس وبلغت أعلى قيمة له 147,601 مليون ل.س في العام 2009، ليعود بعدها بالانخفاض بقيمة 23,489 مليون ل.س في العام 2011 ويعود هذا الانخفاض إلى اعتماد المصرف على توظيف أمواله بنوع آخر من القروض أو بالاستثمارات المالية والمساهمات.

¹⁴⁸ المصرف التجاري السوري، دراسة داخلية غير منشورة، واقع العمل المصرفي للمصرف التجاري السوري (2002-2011)

- **القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات أخرى:** ارتفع رصيد المصرف من القروض والسلف والحسابات الجارية بضمانات أخرى وبنسب متفاوتة خلال فترة الدراسة وبلغت أعلى قيمة له 358,332 مليون ل.س في العام 2010 بزيادة 275.75% ويعود هذا الارتفاع خلال سنوات الدراسة إلى توجه المصرف إلى السوق المحلية وطرح المزيد من قروض التجزئة بالليرة السورية إلى شرائح المواطنين، بالإضافة إلى استمراره بمنح التسهيلات الأخرى وتمويل التجارة الخارجية رغم ظروف الأزمة الداخلية.
- **حسابات مدينة أخرى:** ازداد رصيد الحسابات المدينة الأخرى خلال سنوات الدراسة بشكل مستمر وبلغت أعلى قيمة له 64,075 مليون ل.س في العام 2012 بزيادة 390.74% عما كانت عليه في سنة الأساس.
- **الاستثمارات المالية والمساهمات:** ازداد حجم توظيفات المصرف في الاستثمارات المالية والمساهمات خلال سنوات الدراسة وبلغت هذه التوظيفات أعلى قيمة 63,424 مليون ل.س في العام 2012 بزيادة 139.40% بالمقارنة مع سنة الأساس.
- **حسابات التسوية والحسابات الانتقالية:** انخفض رصيد حسابات التسوية والحسابات الانتقالية في العام 2009 بانخفاض قدره 57.91% مما كانت عليه في سنة الأساس ليعود بعد ذلك للارتفاع خلال سنوات الدراسة وبلغ أعلى قيمة له 28,755 مليون ل.س في العام 2012 وبزيادة 261.59% ويشير هذا الارتفاع إلى وجود جزء كبير من الإيرادات المستحقة وغير مقبوضة وبالتالي ارتفاع مخاطر عدم التسديد وذلك نتيجة الأزمة الداخلية وتعثر بعض العملاء.
- **الأموال الثابتة والموجودات الأخرى (-الاستهلاك):** انخفض رصيد الأموال الثابتة والموجودات الأخرى في عامي 2008-2009 وبنخفاض قدره (3.67-9.36) % على التوالي، ليعود بعد

ذلك إلى الارتفاع وبلغ أعلى قيمة له 2,111 مليون ل.س في العام 2010 وبتزايد
121.56% عما هو عليه في سنة الأساس وتعود هذه التزايد إلى سياسة المصرف التوسعية
حيث تم في العام 2010 تأسيس ستة فروع للمصرف موزعة على عدة محافظات.

ثانياً: المطلوبات:

- **الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة:** ازداد رصيد المصرف من الودائع تحت
الطلب والحسابات الجارية الدائنة في السنوات الأربع الأولى (2008-2011) وبلغت
قيمتها 273,907 مليون ل.س في العام 2010 بتزايد 119.88% ثم عاد وانخفض في العام
2012 وبلغ 228,015 مليون ل.س بانخفاض قدره 0.20% عما كانت عليه في سنة الأساس
ويتعود سبب الانخفاض إلى ظروف الأزمة الداخلية والتي أثرت على الودائع بالليرة السورية
وبالعملة الأجنبية وهذا دليل على أن المصرف استطاع بسياسته ورغم الأزمة الداخلية الحفاظ
على استقطاب الودائع وتلبية سحبيات المتعاملين.
- **الودائع لأجل وودائع التوفير:** انخفض رصيد المصرف من الودائع لأجل وودائع التوفير خلال
سنوات الدراسة بشكل متواصل وبلغ أدنى قيمة له 87,427 مليون ل.س في العام 2012
بانخفاض قدره 35.95% عما كان عليه في سنة الأساس.
- **وبالنسبة لمجموع الودائع نجد أن رصيد المصرف قد زاد في الأعوام 2008-2009-2010**
وبلغ أعلى قيمة له 393,502 مليون ل.س في العام 2010 بتزايد 107.81% مقارنة بسنة
الأساس 364,982 مليون ل.س، وعاد للانخفاض في عامي 2011 وبلغ أدنى قيمة
315,442 مليون ل.س وبتناقص 13.57% في العام 2012 عما كان عليه في سنة
الأساس ونلاحظ أن الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية قد حافظت على الحصة الأكبر
من مجموع الودائع والسبب أن الودائع تحت الطلب تعود إلى حسابات القطاع العام بينما

الودائع لأجل وودائع التوفير تعود لحسابات القطاع الخاص والتعاوني وقد انخفض رصيد الودائع في 2011 و2012 ويعزى سبب الانخفاض إلى ظروف الأزمة الداخلية والتي أثرت على الودائع حيث لجأ بعض المتعاملين لسحب ودائعهم وتحويلها لودائع بالعملة الأجنبية أو تحولوا لشراء الذهب كقيمة خازنة كما في ظروف أي أزمة¹⁴⁹.

■ **المصارف المقيمة:** ازداد رصيد المصارف المقيمة خلال سنوات الدراسة وبلغ أعلى قيمة 5,545 مليون ل.س. و بزيادة 193.90% عما كان عليه في سنة الأساس والذي كانت قيمته 2,860 مليون ل.س.

■ **القروض والسلف من المصرف المركزي:** ازداد رصيد المصرف من القروض والسلف من المصرف المركزي خلال الأعوام (2008-2009-2010) وبلغ أعلى قيمة له 137,874 مليون ل.س. في العام 2009 بزيادة قدرها 154.19% ثم عاد وانخفض في 2011-2012 حيث بلغ أدنى قيمة 71,318 مليون ل.س. في العام 2011 و بانخفاض 20.24% عما كان عليه في سنة الأساس.

■ **المراسلون في الخارج:** انخفض رصيد المرسلون في الخارج خلال سنوات الدراسة وبلغ أدنى قيمة له 391 مليون ل.س. في العام 2008 بانخفاض قدره 89.71% عما كان عليه في سنة الأساس ويشير ذلك إلى انخفاض ديون المصرف نحو المرسلين وتسديده لجزء كبير من التزاماته نحوهم.

■ **حسابات دائنة أخرى:** ازداد رصيد الحسابات الدائنة للمصرف في عامي (2008-2009) وبنسبة (105.85%-100.18%) على التوالي عما كان عليه في سنة الأساس، ثم عاد

¹⁴⁹ تقرير المصرف التجاري السوري للأعوام (2011-2012).

وانخفض وبلغ أدنى قيمة له 143,322 في العام 2012 وبانخفاض قدره 83.25%، وتندرج

في هذه الحسابات: القيم برسم الدفع لأجل قصير والتأمينات المقبوضة والحسابات المجمدة.

■ **الأموال المستقرضة:** انخفض رصيد الأموال المستقرضة خلال سنوات الدراسة وبلغ أدنى قيمة له 613 مليون ل.س في العام 2010 وبانخفاض 35.89% عما كان عليه في سنة الأساس ويشير ذلك إلى انخفاض اعتماد المصرف التجاري على الأموال المستقرضة في تمويل موجوداته.

■ **حسابات التسوية والحسابات الانتقالية:** ازداد رصيد حسابات التسوية والحسابات الانتقالية في 2008 وبلغ 9,035 مليون ل.س وبنسبة 113.06% عما كان عليه في سنة الأساس، وعاد للانخفاض في بقية سنوات الدراسة وبلغ أدنى قيمة له 5,121 مليون ل.س في العام 2012 وبانخفاض 35.91% ويندرج في هذه الحسابات النفقات المستحقة وغير المسددة والإيرادات المقبوضة مقدماً والحسابات المجمدة.

■ **المؤن:** ازداد رصيد المؤن خلال سنوات الدراسة مقارنة بسنة الأساس وبلغت أعلى قيمة له 36,692 مليون ل.س في العام 2012 وبنسبة 183.79% عن سنة الأساس، وهذا يدل على ارتفاع حجم المخاطر التي من الممكن أن يواجهها المصرف.

■ **الاحتياطيات:** ارتفع رصيد الاحتياطيات خلال سنوات الدراسة وبشكل مستمر وبلغ أعلى قيمة له 39,308 مليون ل.س وبنسبة 182.56% مقارنة مع سنة الأساس.

■ **رأس المال المدفوع:** بقي رصيد رأس المال ثابتاً خلال فترة الدراسة وقدره 70,000 مليون ل.س.

■ **فروقات تعديل سعر الصرف الدولية قطاع عام:** انخفض رصيد فروقات تعديل سعر الصرف وبقي ثابتاً خلال سنوات الدراسة وبلغ 27,469 مليون ل.س وبانخفاض 52.20% عما كان عليه في الأساس.

▪ **صافي الخسائر (الأرباح) المدورة غير المحققة:** حقق هذا الرصيد خسائر خلال الأعوام الأربعة الأولى (2008-2011) من سنوات الدراسة وبلغ أعلى خسارة له بقيمة 16,064 مليون ل.س في العام 2010، وعاد في 2012 ليحقق ربحاً بقيمة 26,249 مليون ل.س وبتزايد 4636.90% مقارنة مع سنة الأساس.

▪ **الأرباح الصافية:** ازداد رصيد الأرباح الصافية في العام 2008 وبلغ 22,843 مليون ل.س وبتزايد 151.16% مقارنة مع سنة الأساس، ثم انخفض خلال السنوات الباقية وبلغ أدنى قيمة له 4,283 مليون ل.س في العام 2012 وبتناقص 9.70% مقارنة مع سنة الأساس، ويعود سبب الانخفاض في عامي 2011-2012 إلى انخفاض صافي الدخل من الفائدة وانخفاض الإيرادات التشغيلية وزيادة النفقات العامة بسبب ارتفاع مخصصات مخاطر التمويل للديون غير المنتجة¹⁵⁰.

¹⁵⁰ تقرير المصرف التجاري السوري للأعوام (2011-2012).

ب- التحليل الأفقي لحساب الأرباح والخسائر:

الجدول (4-4): يوضح التغيرات في عناصر حساب الأرباح والخسائر في المصرف التجاري السوري خلال سنوات الدراسة مع اعتماد 2007 سنة أساس

2012	2011	2010	2009	2008	2007	السنة
						الإيرادات
29.24%	48.65%	64.01%	74.74%	99.86%	100	الفوائد والعمولات المقبوضة
4.98%	5.20%	2.85%	3.07%	4.19%	100	فروق عمليات القطع (فعلي)
137.86%	285.73%	135.82%	109.34%	572.24%	100	فروق عمليات القطع(تقويمي)
181.42%	224.00%	1360.64%	245.62%	3140.36%	100	واردات سنين سابقة
172.58%	158.97%	153.54%	147.02%	120.29%	100	إيرادات استثمار اخرى
25.73%	26.32%	175.21%	421.99%	7521.64%	100	ربح مبيع موجودات المصرف
234.81%	299.29%	414.56%	556.53%	46.41%	100	ربح فروع المناطق الحرة
39.95%	76.26%	46.10%	41.21%	151.40%	100	المجموع *
						النفقات
128.82%	132.55%	130.30%	118.55%	105.03%	100	النفقات العامة
82.38%	73.06%	79.02%	90.77%	105.78%	100	الفوائد والعمولات المدفوعة
0.40%	1.01%	0.81%	1.76%	1.95%	100	فروق عمليات قطع فعلي
79.61%	256.54%	143.19%	110.15%	610.66%	100	فروق عمليات قطع تقويمي
172.37%	132.43%	37.13%	61.17%	101.30%	100	المؤن والاستهلاكات
330.36%	179.61%	79.35%	1310.97%	448.96%	100	نفقات سنين سابقة
74.20%	113.78%	99.82%	96.09%	98.93%	100	نفقات استثمار أخرى
0.01%	0.00%	12.94%	367.47%	1553.19%	100	خسارة مبيع موجودات مصرف
26.83%	70.30%	40.92%	34.23%	159.57%	100	المجموع *

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة.

ومن الجدول (4-2) قائمة حساب الأرباح والخسائر للمصرف التجاري السوري (2007-2012)

والجدول (4-4) التغيرات في عناصر حساب الأرباح والخسائر نستنتج مايلي:

أولاً: الإيرادات:

▪ **الفوائد والعمولات المقبوضة:** انخفض رصيد الفوائد والعمولات المقبوضة خلال سنوات

الدراسة وبشكل مستمر وبلغ أدنى قيمة له 11,726 مليون ل.س في العام 2012

وبانخفاض 70.76% عما كانت عليه في سنة الأساس 40,101 مليون ل.س في العام

2007 ويعود سبب الانخفاض إلى عدة أسباب¹⁵¹:

- خفض معدلات الفائدة للقطاع العام من 7.5% إلى 3.5%.
 - خفض معدلات الفائدة العالمية على توظيفات المصرف في الخارج.
 - انخفاض توظيفات المصرف لدى المراسلين كودائع لأجل.
 - زيادة نسبة الديون غير المنتجة للفوائد والتي تحولت لفوائد محفوظة.
- **فروق عمليات القطع (فعلي):** انخفض رصيد فروق عمليات القطع الفعلي خلال سنوات الدراسة وبشكل مذبذب وبلغ أدنى قيمة له 3,480 مليون ل.س في العام 2010 وبانخفاض 97.15% عن سنة الأساس حيث بلغ 122,224 مليون ل.س في 2007.
- **فروق عمليات القطع (تقويمي):** ازداد رصيد فروق عمليات القطع (تقويمي) خلال سنوات الدراسة وبشكل مذبذب وبلغ أعلى قيمة 263,925 مليون ل.س في العام 2008 وبزيادة 572.24% عما كان عليه في سنة الأساس حيث بلغ 46,121 مليون ل.س في العام 2007.
- **واردات سنين سابقة:** ازداد رصيد واردات سنين سابقة خلال سنوات الدراسة وبشكل مذبذب وبلغ أعلى قيمة له 7,216 مليون ل.س في العام 2008 وبزيادة 3040.36% عما كان عليه في سنة الأساس حيث بلغ 229 مليون ل.س في العام 2007.
- **إيرادات استثمارات أخرى:** ازداد رصيد المصرف من إيرادات الاستثمارات الأخرى خلال سنوات الدراسة وبشكل مستمر وبلغ أعلى قيمة له 1,987 مليون ل.س في العام 2012 وبزيادة 172.58% عما كان عليه في سنة الأساس، وتضم هذه الإيرادات: إيرادات

¹⁵¹ تقرير المصرف التجاري السوري خلال فترة الدراسة (2007-2012).

محفظة الأوراق المالية (فوائد أسناد الدين العام والأسهم والأوراق المالية، أرباح المساهمات في الشركات والمؤسسات المالية) واسترداد النفقات العامة للإدارة، إيرادات خاصة بالمشروعات (أجور تخزين، عمولة التصدير، عمولة التأمين وعمولات أخرى).

▪ **ربح مبيع موجودات المصرف:** ازداد هذا الرصيد في الثلاث السنوات الأولى من سنوات الدراسة وبلغ أعلى قيمة له 5 مليون ل.س في العام 2008 وبزيادة 7521.64% عما كان عليه في سنة الأساس، إلا إنه عاد وانخفض في 2011-2012 وبنسبة انخفاض (73.68-74.27) % على التوالي مقارنة بسنة الأساس.

▪ **ربح فروع المناطق الحرة:** انخفض رصيد أرباح المصرف من فروع المناطق الحرة في العام 2008 وبلغ 6 مليون ل.س وبنخفاض 53.59% عما كان عليه في سنة الأساس، ثم عاد وازداد بشكل مذبذب خلال بقية سنوات الدراسة وبلغ أعلى قيمة 72 مليون ل.س في العام 2009 وبزيادة 556.53% عما كان عليه في سنة الأساس.

▪ **رصيد مجموع الإيرادات:** شهدت إيرادات المصرف ارتفاعاً في العام 2008 وبلغت 317,707 مليون ل.س وبزيادة 159.57% مقارنة مع سنة الأساس، لتعود وتنخفض خلال بقية سنوات الدراسة وبلغت أدنى قيمة له 83,829 مليون ل.س في العام 2012 وبنسبة انخفاض 60.05% عما كانت عليه في سنة الأساس حيث بلغت 209,838 مليون ل.س في العام 2007، ويعود سبب انخفاض الإيرادات إلى انخفاض الفوائد الدائنة نتيجة توقف المصرف عن منح تسهيلات ائتمانية مباشرة والاقتصار على تجديد التسهيلات وزيادة نسبة الديون غير المنتجة للفوائد والتي تحولت إلى فوائد محفوظة.

ثانياً: النفقات:

- **النفقات العامة:** ازداد رصيد النفقات العامة خلال سنوات الدراسة وبشكل مستمر مقارنة مع سنة الأساس وبلغ أعلى قيمة له 2,130 مليون ل.س في العام 2011 وبزيادة 132.55% مقارنة مع سنة الأساس وتعود هذه الزيادة بالنفقات إلى زيادة عدد فروع المصرف التجاري وزيادة رواتب وأجور الموظفين، حيث تشمل النفقات العامة كلا من المصاريف العامة (الرواتب والأجور، مصاريف التأمين، مصاريف النقل والانتقال، الرسوم والضرائب، صيانة الموجودات) والنفقات الخاصة بالمستودعات وأموال المصرف الديون المعدومة ومصروفات السنوات الأخرى.
- **الفوائد والعمولات المدفوعة:** ازداد رصيد الفوائد والعمولات المدفوعة في العام 2008 وبلغ 7,725 مليون ل.س وبزيادة 105.78% مقارنة بسنة الأساس، ثم عاد وانخفض خلال بقية سنوات الدراسة وبلغ أدنى قيمة له 5,335 مليون ل.س في العام 2011 وبانخفاض 26.94% عما كان عليه في سنة الأساس.
- **فروق عمليات قطع (فعلي):** انخفض رصيد فروق عمليات القطع (فعلي) خلال سنوات الدراسة وبشكل مستمر ليبلغ أدنى قيمة 502 مليون ل.س في العام 2012 وبانخفاض 99.60% عما كان عليه في سنة الأساس حيث بلغ 126,453 مليون ل.س.
- **فروق عمليات القطع (تقويمي):** ازداد رصيد فروق عمليات القطع (تقويمي) خلال سنوات الأربعة الأولى وبشكل مذبذب وبلغ أعلى قيمة 278,188 مليون ليرة ل.س في العام 2008 وبزيادة 610.66% عما كان عليه في سنة الأساس، ثم عاد وانخفض في العام 2012 وبلغ 36,267 مليون ل.س وبانخفاض 20.39% مقارنة بسنة الأساس.

- **المؤن والاستهلاكات:** شهد رصيد المؤن والاستهلاكات تطوراً متذبذباً حيث ازداد في العام 2008 وبلغ 2,514 مليون ل.س. وازدياداً 101.30%، ثم عاد وانخفض في 2009-2010 بانخفاض (38.83-62.87) % على التوالي ليعاود ارتفاعه في 2011-2012 وبلغ أعلى قيمة له 4,279 مليون ل.س. في 2012 وازدياداً 172.37% مقارنة بسنة الأساس ويشير ذلك إلى ارتفاع حجم المخاطر المحتملة.
- **نفقات سنين سابقة:** ازداد رصيد نفقات سنين سابقة خلال سنوات الدراسة وبشكل مذبذب وبلغ أعلى قيمة له 323 مليون ل.س. في العام 2009 وازدياداً 1310.97% عما كان عليه في سنة الأساس حيث بلغ 24 مليون ل.س. في العام 2007، لكنه شهد انخفاضاً في العام 2010 وبنسبة 20.65% حيث بلغ 19 مليون ل.س.
- **نفقات استثمارات أخرى:** شهد رصيد المصرف من نفقات الاستثمارات أخرى ارتفاعاً في العام 2011 وبلغ أعلى قيمة 2 مليون ل.س. وازدياداً 113.78% عما كان عليه في سنة الأساس وانخفض في باقي سنوات الدراسة وبلغ أدنى قيمة 1 مليون ل.س. وانخفاض 25.80% عما كان عليه في سنة الأساس.
- **خسارة مبيع موجودات مصرف:** ازداد رصيد خسارة المصرف من فروع المناطق الحرة في عامي 2008-2009 وازدياداً (1553.19-367.47) % عما كان عليه في سنة الأساس، ثم عاد وانخفض خلال بقية سنوات الدراسة.
- **رصيد مجموع النفقات:** شهدت نفقات المصرف ارتفاعاً في العام 2008 وبلغت 292,696 مليون ل.س. وازدياداً 159.57% مقارنة مع سنة الأساس، لتعود وتنخفض خلال بقية سنوات الدراسة وبلغت أدنى قيمة لها 49,216 مليار ل.س. في العام 2012

وبنسبة انخفاض 73.37% عما كانت عليه في سنة الأساس حيث بلغت 183,425 مليون ل.س في العام 2007.

▪ الأرباح غير الصافية: شهدت الأرباح غير الصافية (قبل اقتطاع الضريبة والاحتياطات) انخفاضاً في السنوات 2008-2009-2010 وبنسبة (5.31-10.29-17.93)% على التوالي ويعود سبب الانخفاض إلى عدة أسباب وهي¹⁵²:

- انخفاض الفوائد الدائنة بسبب انخفاض معدلات الفائدة العالمية على القطع الأجنبي وتخفيض فوائد بعض ديون القطاع العام إلى 3.5%.

- احتجاز جزء من الفوائد نتيجة لتطبيق قرار مجلس النقد رقم /597/ الخاص بتصنيف الديون والذي ينص على إظهار الفوائد العائدة للديون المصنفة غير المنتجة في حساب الفوائد المحفوظة، واقتطاع جزء من الأرباح كمخصصات للديون غير المنتجة.

- ازدياد حصة الإنفاق الخاص بالموظفين من الأرباح نتيجة لتطبيق نظام الحوافز الإنتاجية والذي تم اعتماده من قبل المصرف.

- ازدياد مبالغ استهلاكات الموجودات الثابتة نتيجة لزيادة عدد فروع المصرف.

لتعود وترتفع في 2011-2012 وتبلغ أعلى قيمة 34,613 مليون ل.س في العام 2012 وبنسبة 131.04% مقارنة مع سنة الأساس، ويعود السبب إلى ارتفاع الأرباح التشغيلية الناتجة عن تقييم العملات الأجنبية وارتفاع أرباح مركز القطع البنوي نتيجة ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية.

▪ الأرباح (خسائر) المدورة غير المحققة (تقويمية): شهد هذا الرصيد خسارة في عامي (2008-2010) وبلغت أعلى خسارة له 14,262 مليون ل.س في العام 2008

¹⁵² تقارير المصرف التجاري السوري خلال فترة الدراسة.

ولكنه حقق أرباحاً في 2009-2011-2012 حيث انخفضت الأرباح في 2009 وبلغت 248 مليون ل.س. وبنسبة 56.06% ولكنها عادت وارتفعت وبلغت أعلى قيمة 27,313 مليون ل.س. في العام 2012 وبنسبة 4824.84% عما كانت عليه في سنة الأساس.

▪ الأرباح المعدة للتوزيع: شهدت الأرباح المعدة للتوزيع ارتفاعاً في العام 2008 وبلغت 22,843 مليون ل.س. وبنسبة 151.16% مقارنة بسنة الأساس، لتعود وتنخفض خلال سنوات الدراسة وبلغت أدنى قيمة 4,283 مليون ل.س. في العام 2012 وبنخفاض 71.65% عما كانت عليه في سنة الأساس، ويعود سبب الانخفاض في 2011-2012 إلى انخفاض صافي الدخل من الفائدة وانخفاض الإيرادات التشغيلية وزيادة النفقات الخاصة بسبب ارتفاع مخصصات مخاطر تمويل الديون غير المنتجة.

2- التحليل العمودي:

أ- التحليل العمودي لقائمة المركز المالي:

يعتمد التحليل العمودي على تحويل الأرقام المطلقة الواردة بقائمة المركز المالي إلى نسب مئوية، حيث يتم تحديد نسبة كل عنصر من عناصر القائمة إلى إجمالي قيم المجموعة التي ينتمي إليها. ومن الجدول (4-1) قائمة المركز المالي للمصرف التجاري السوري خلال سنوات الدراسة والجدول (4-5) قائمة الوزن النسبي لعناصر قائمة المركز المالي نستنتج مايلي:

أولاً: الموجودات:

النقد في الصندوق ولدى المصرف المركزي: شهدت نسبة النقد في الصندوق ولدى المركزي إلى إجمالي الموجودات ارتفاعاً خلال العامين (2008-2009) وبلغت (10.44% - 11.62%) على التوالي ثم انخفضت لتبلغ 9.42% في العام 2010، ثم عاودت ارتفاعها لتبلغ أعلى قيمة 15.31% من إجمالي الموجودات في العام 2012.

الجدول رقم (4-5): يوضح الوزن النسبي لكل عنصر من عناصر قائمة المركز المالي إلى مجموع

القائمة التي ينتمي إليها

2012	2011	2010	2009	2008	2007	السنة
						الموجودات
15.31%	14.71%	9.42%	11.62%	10.44%	8.34%	التقدي في الصندوق ولدى المصرف المركزي
0.46%	0.20%	0.13%	0.12%	3.95%	13.77%	المصارف المقيمة
22.74%	21.29%	29.57%	28.13%	25.74%	36.16%	المراسلون في الخارج
0.18%	0.20%	0.17%	0.17%	0.17%	0.17%	محفظة الأوراق التجارية المحسومة
3.55%	4.04%	2.76%	17.32%	16.64%	16.81%	القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية
36.60%	40.72%	42.06%	27.39%	34.26%	15.72%	القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات أخرى
8.58%	7.80%	5.96%	6.33%	2.05%	1.98%	حسابات مدينة أخرى
8.49%	8.31%	6.93%	6.45%	6.03%	5.50%	الاستثمارات المالية والمساهمات
3.85%	2.48%	2.75%	2.29%	0.54%	1.33%	حسابات التسوية والحسابات الانتقالية
0.24%	0.26%	0.25%	0.18%	0.20%	0.21%	الأموال الثابتة والموجودات الأخرى (-الاستهلاك)
						المطلوبات
30.54%	31.91%	32.15%	28.68%	30.43%	27.63%	الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة
11.71%	12.20%	14.04%	15.04%	15.57%	16.51%	الودائع لأجل وودائع التوفير
0.55%	0.54%	0.65%	0.47%	0.42%	0.35%	المصارف المقيمة
9.71%	9.69%	15.75%	16.18%	11.93%	10.81%	القروض والسلف من المصرف المركزي
0.17%	0.18%	0.06%	0.21%	0.05%	0.46%	المراسلون في الخارج
19.20%	20.76%	18.19%	20.24%	21.35%	20.82%	حسابات دائنة أخرى
0.11%	0.09%	0.07%	0.08%	0.09%	0.12%	الأموال المستقرضة
0.69%	0.74%	0.79%	0.68%	1.06%	0.97%	حسابات التسوية والحسابات الانتقالية
4.91%	4.43%	3.04%	3.36%	3.39%	2.41%	المؤن
5.26%	5.18%	4.13%	3.66%	3.23%	2.60%	الاحتياطيات
9.38%	9.52%	8.22%	8.21%	8.20%	8.47%	رأس المال المدفوع
3.68%	3.73%	3.22%	3.22%	3.22%	6.95%	فروقات تعديل سعر الصرف الدولية قطاع عام
3.52%	-0.14%	-1.89%	-1.58%	-1.60%	0.07%	صافي الخسائر المدورة غير المحققة*
0.57%	1.18%	1.57%	1.55%	2.68%	1.83%	الأرباح الصافية
100%	100%	100%	100%	100%	100%	مجموع المطالب = مجموع الموجودات

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة.

▪ **المصارف المقيمة:** انخفضت قيمة نسبة المصارف المقيمة من إجمالي الموجودات خلال سنوات الدراسة عما كانت عليه في سنة الأساس حيث بلغت أدنى قيمة لها 0.12% في العام 2009.

▪ **محفظة الأوراق التجارية المحسومة:** حافظت نسبة محفظة الأوراق التجارية المحسومة إلى إجمالي الموجودات على قيمة ثابتة خلال السنوات (2007-2010) حيث بلغت 0.17%، ثم شهدت ارتفاعاً حيث بلغت 0.20% في العام 2011 ثم انخفاضاً 0.18% في العام 2012.

▪ **المراسلون في الخارج:** نجد أن نسبة المرسلون في الخارج إلى إجمالي الموجودات قد حققت انخفاضاً خلال فترة الدراسة (25.74-28.13-29.57-21.29-22.74) % مقارنة مع سنة الأساس 36.16% لكنها شهدت ارتفاعاً طفيفاً خلال الأعوام (2008-2009-2010)، ويعود ذلك الانخفاض بسبب العقوبات الخارجية المفروضة على المصرف التجاري حيث لعبت دوراً كبيراً في عدم قدرته على توظيف ودائعه لدى المرسلين في الخارج (تجميد الأرصدة) بالإضافة إلى بنود القرار رقم 100/م ن/تاريخ 2005/1/2 وتعديلاته التي تتضمن تحديد نسب التوظيف في الخارج، ونصت المادة 6/على تقادي المصرف التوظيف لدى المصارف ذات المخاطر العالية أو المتواجدة بأماكن غير آمنة، مع اشتراط أن تكون تلك المصارف ذات تصنيف عالي جداً أو مايعادله بحسب وكالات التصنيف العالمية، حيث قام المصرف التجاري بتصفية توظيفاته لدى المرسلين عندما انخفض تصنيفها عن الحدود المسموحة.

▪ **القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية:** شهدت هذه النسبة انخفاضاً خلال سنوات الدراسة ماعدا العام 2009 حيث شهدت ارتفاعاً وبلغت 17.32%، وبلغت أدنى

قيمة لها 2.76% في العام 2010، ويعود السبب إلى زيادة إجمالي الموجودات وعدم توظيف المصرف أمواله في هذا النوع من القروض والسلف.

■ **القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات أخرى:** شهدت هذه النسبة تطوراً مذبذباً خلال سنوات الدراسة ولكنها بقيت مرتفعة مقارنة مع سنة الأساس 15.72%، حيث بلغت أعلى قيمة لها 42.06% في العام 2010 ويعود هذا الارتفاع نتيجة توجه المصرف نحو زيادة توظيف أمواله بمنتجات جديدة ومتنوعة (القروض الشخصية والسكنية والبطاقات الائتمانية).

■ **حسابات مدينة أخرى:** شهدت نسبة حسابات مدينة أخرى إلى إجمالي الموجودات ارتفاعاً مستمراً خلال فترة الدراسة وبلغت أعلى قيمة لها 8.58% في العام 2012 ويعود السبب إلى انخفاض قيمة الموجودات وازدياد الديون قيد التسوية والسلف المدفوعة من قبل المصرف.

■ **الاستثمارات المالية والمساهمات:** شهدت نسبة الاستثمارات المالية والمساهمات إلى إجمالي الموجودات ارتفاعاً مستمراً خلال فترة الدراسة وبلغت أعلى قيمة لها 8.49% في العام 2012 مقارنة مع 5.50% في سنة الأساس مما يعني زيادة النفقات المدفوعة مقدماً وكذلك الإيرادات المستحقة غير المقبوضة.

■ **حسابات التسوية والحسابات الانتقالية:** انخفضت نسبة حسابات التسوية والحسابات الانتقالية إلى إجمالي الموجودات في عام 2009 وبلغت أدنى قيمة لها 0.54% مقارنة مع سنة الأساس 1.33% ثم عاودت للارتفاع خلال سنوات الدراسة لتبلغ أعلى قيمة لها 3.85% في العام 2012 ويدل ذلك على تحسن تحصيل الإيرادات المستحقة وغير المقبوضة خلال سنوات الدراسة.

▪ **الأموال الثابتة والموجودات ناقصاً الاستهلاك:** شهدت نسبة الأموال الثابتة ناقصاً الاستهلاك إلى إجمالي الموجودات انخفاضاً متتالياً في العامين (2008-2009) وبلغت (0.20% - 0.18%) على التوالي مقارنة مع سنة الأساس ثم عاودت للارتفاع في الأعوام التالية لتبلغ أعلى نسبة 0.26% في العام 2011 ويعود سبب هذه الزيادة لتوسع أنشطة المصرف وفروعه.

ثانياً: المطلوبات:

▪ **الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة:** شهدت نسبة الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة إلى إجمالي المطلوبات ارتفاعاً خلال سنوات الدراسة حيث بلغت أعلى قيمة لها 32.15% في العام 2010 مقارنة مع سنة الأساس 27.63% .

▪ **الودائع لأجل وودائع التوفير:** شهدت نسبة الودائع لأجل وودائع التوفير إلى إجمالي المطلوبات انخفاضاً مستمراً خلال فترة الدراسة وبلغت أدنى قيمة لها 11.71% في العام 2012 مقارنة مع سنة الأساس 16.51%، ويعود هذا الانخفاض إلى الأزمة الداخلية والتي أثرت سلباً على الودائع حيث لجأ بعض المتعاملين لسحب ودائعهم بالليرة السورية وتحويلها إلى ودائع بالعملة الأجنبية أو قد تحولوا لشراء الذهب كقيمة خازنة كما في ظروف أي أزمة كما قد حافظت نسبة الودائع تحت الطلب على الارتفاع لأنها تعود للقطاع العام بينما الودائع لأجل تعود للقطاع الخاص.

▪ **المصارف المقيمة:** ارتفعت قيمة نسبة المصارف المقيمة من إجمالي المطلوبات خلال سنوات الدراسة عما كانت عليه في سنة الأساس 0.35% حيث بلغت أعلى قيمة لها 0.65% في العام 2010.

▪ **القروض والسلف من المصرف المركزي:** شهدت نسبة القروض والسلف من المصرف المركزي ارتفاعاً خلال (2008-2009-2010) وبلغت أعلى قيمة لها 16.18% في

العام 2009 مقارنة مع سنة الأساس 10.81%، ثم عاودت للانخفاض في عامي (2011-2012) وبلغت أدنى قيمة لها 9.69% في العام 2011، وهذا يدل على انخفاض اعتماد المصرف التجاري على التمويل من المصرف المركزي في (2011-2012) واعتماده على مصادر أخرى.

■ **المراسلون في الخارج:** شهدت نسبة المرسلون في الخارج إلى إجمالي المطلوبات تذبذباً خلال سنوات الدراسة لكنها كانت منخفضة مقارنة مع سنة الأساس والتي بلغت 0.46% حيث بلغت أدنى قيمة لها 0.05% في العام 2008 وهذا يدل على قيام المصرف بتسديد جزء من التزاماته تجاه العالم الخارجي.

■ **الأموال المستقرضة:** شهدت نسبة الأموال المستقرضة إلى إجمالي المطلوبات انخفاضاً خلال سنوات الدراسة وبلغت أدنى قيمة لها 0.07% في العام 2010 مقارنة مع سنة الأساس 0.12%، وهذا يعني أن المصرف التجاري في العام 2010 لم يعتمد على الأموال المستقرضة لتمويل أنشطته بل اعتمد على مصادر أخرى.

■ **حسابات دائنة أخرى:** شهدت نسبة حسابات دائنة أخرى إلى إجمالي المطلوبات انخفاضاً خلال سنوات الدراسة مقارنة مع سنة الأساس ما عدا عام 2009، حيث بلغت أدنى قيمة لها 18.19% في العام 2010، وفي العام 2009 شهدت ارتفاعاً وبلغت 21.35%.

■ **حسابات التسوية والحسابات الانتقالية:** ارتفعت نسبة حسابات التسوية إلى إجمالي المطلوبات في عام 2008 وبلغت أعلى قيمة لها 1.06% مقارنة مع سنة الأساس 0.97% ثم عاودت للانخفاض خلال سنوات الدراسة وبلغت أدنى قيمة لها 0.68% في العام 2009، ويعزى سبب هذا الانخفاض خلال سنوات الدراسة إلى انخفاض الرصيد الدائن في

حساب القطع الأجنبي وتغير سعر الصرف حيث انخفض سعر الليرة السورية مقابل الدولار والعملات الأخرى.

- **المؤن:** شهدت نسبة المؤن إلى إجمالي المطلوبات ارتفاعاً خلال سنوات الدراسة مقارنة بسنة الأساس وبلغت أعلى قيمة لها 4.91% في العام 2012.
- **الاحتياطيات:** شهدت نسبة الاحتياطيات إلى إجمالي المطلوبات ارتفاعاً مستمراً خلال فترة الدراسة حيث بلغت أعلى قيمة لها 5.26% في العام 2012 مقارنة مع 2.60% في سنة الأساس مما يدل على احتفاظ المصرف بجزء من أرباحه بغرض التوسع في الأنشطة أو لمواجهة المخاطر.
- **رأس المال المدفوع:** شهدت نسبة رأس المال المدفوع إلى إجمالي المطلوبات انخفاضاً طفيفاً خلال الأعوام (2008-2009-2010) حيث بلغت أدنى قيمة لها 8.20% مقارنة مع سنة الأساس 8.47%، ثم عادت وارتفعت لتبلغ أعلى قيمة 9.52% في العام 2010 ويعود سبب هذا الاختلاف إلى زيادة قيمة المقام (إجمالي المطلوبات) وثبات قيمة البسط رأس المال خلال سنوات الدراسة والذي يبلغ 70 مليون.
- **فروقات تعديل سعر الصرف الدولية قطاع عام:** شهدت نسبة فروقات تعديل سعر الصرف الدولية (قطاع عام) إلى إجمالي المطلوبات انخفاضاً مقارنة مع سنة الأساس 6.95% وبلغت أدنى قيمة لها 3.22% ويعود سبب الاختلاف إلى زيادة قيمة المقام (إجمالي المطلوبات) وثبات قيمة البسط خلال سنوات الدراسة ما عدا سنة الأساس.
- **صافي الخسائر (الأرباح) المدورة غير المحققة:** شهدت هذه النسبة ارتفاعاً خلال سنوات الدراسة مقارنة مع سنة الأساس 0.07%، وبلغت أعلى قيمة لها 3.52% في العام 2012.

- **الأرباح الصافية:** شهدت نسبة الأرباح الصافية إلى إجمالي المطلوبات ارتفاعاً في عام 2008 وبلغت 2.68%، ثم شهدت انخفاضاً مقارنة بسنة الأساس وبلغت أدنى قيمة لها 0.57% في العام 2012.

ب- التحليل العمودي لحساب الأرباح والخسائر:

يعتمد التحليل العمودي على تحويل الأرقام المطلقة الواردة بحساب الأرباح والخسائر إلى نسب مئوية، حيث يتم تحديد نسبة كل عنصر من العناصر إلى إجمالي المجموعة التي ينتمي إليها، حيث تمت قسمة كل عنصر من عناصر الإيرادات إلى مجموع قيمة الإيرادات وكذلك بقسمة كل عنصر من عناصر النفقات إلى مجموع قيمة النفقات.

ومن (4-2) جدول حساب الأرباح والخسائر و(4-6) جدول الوزن النسبي لعناصر حساب الأرباح والخسائر نستنتج مايلي :

1-الإيرادات:

- **الفوائد والعمولات المقبوضة:** من خلال الجدول السابق نجد أن نسبة الفوائد والعمولات المقبوضة إلى مجموع الإيرادات شهدت انخفاضاً في (2008-2011-2012) مقارنة مع سنة الأساس وبلغت أدنى قيمة لها 12.19% في العام 2011، ويعود سبب الانخفاض إلى انخفاض قيمة الفوائد نتيجة انخفاض توظيفات المصرف لدى المراسلين في الخارج، بينما شهدت ارتفاعاً في(2009-2010) وبلغت أعلى قيمة لها 34.66% في 2009 ويعود السبب إلى تنوع المصرف في محفظة القروض.
- **فروق عمليات القطع (فعلي):** شهدت نسبة فروق عمليات القطع (فعلي) إلى مجموع الإيرادات انخفاضاً خلال سنوات الدراسة وبلغت أدنى قيمة 1.61% في العام 2008 مقارنة مع سنة الأساس.

الجدول (4-6): الوزن النسبي لعناصر حساب الأرباح والخسائر (2007-2012)

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الإيرادات						
الفوائد والعمولات المقبوضة	19.11%	12.60%	34.66%	26.54%	12.19%	13.99%
فروق عمليات القطع (فعلي)	58.25%	1.61%	4.34%	3.60%	3.97%	7.26%
فروق عمليات القطع (تقويمي)	21.98%	83.07%	58.31%	64.75%	82.35%	75.84%
واردات سنين سابقة	0.11%	2.27%	0.65%	3.23%	0.32%	0.50%
إيرادات استثمار أخرى	0.55%	0.44%	1.96%	1.83%	1.14%	2.37%
ربح مبيع موجودات المصرف	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%
ربح فروع المناطق الحرة	0.01%	0.00%	0.08%	0.06%	0.02%	0.04%
المجموع	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%
النفقات						
النفقات العامة	0.88%	0.58%	3.04%	2.79%	1.65%	4.21%
الفوائد والعمولات المدفوعة	3.98%	2.64%	10.56%	7.69%	4.14%	12.22%
فروق عمليات قطع فعلي	68.94%	0.84%	3.55%	1.36%	0.99%	1.02%
فروق عمليات قطع تقويمي	24.84%	95.04%	79.92%	86.90%	90.63%	73.68%
المؤن والاستهلاكات	1.35%	0.86%	2.42%	1.23%	2.55%	8.69%
نفقات سنين سابقة	0.01%	0.04%	0.52%	0.03%	0.03%	0.17%
نفقات استثمار أخرى	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%
خسارة مبيع موجودات مصرف	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%
المجموع *	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

▪ **فروق عمليات القطع (تقويمي):** شهدت نسبة فروق عمليات القطع (تقويمي) إلى مجموع

الإيرادات ارتفاعاً خلال سنوات الدراسة بالمقارنة مع سنة الأساس وبلغت أعلى قيمة 83.07%

في العام 2008.

▪ **واردات سنين سابقة:** من خلال الجدول (4-7) نجد أن نسبة واردات سنين سابقة إلى مجموع

الإيرادات قد شهدت تذبذباً مختلفاً طيلة سنوات الدراسة حيث بلغت أعلى قيمة لها 3.23% في

العام 2010 وأدنى قيمة 0.32% في العام 2011.

- إيرادات استثمارات أخرى: نجد أن نسبة إيرادات استثمارات أخرى إلى مجموع الإيرادات قد انخفضت في عام 2008 حيث بلغت أدنى قيمة لها 0.44%، كما شهدت ارتفاعاً خلال سنوات الدراسة لتبلغ أعلى قيمة لها 2.37% في العام 2012.
- ربح فروع المناطق الحرة: شهدت هذه النسبة انخفاضاً في العام 2008 عن سنة الأساس لتعود وترتفع خلال سنوات الدراسة وبلغت أعلى قيمة لها 0.08% في العام 2009.

2- النفقات:

- النفقات العامة: نجد أن نسبة النفقات العامة إلى مجموع النفقات قد بلغت أدنى قيمة لها 0.58% في العام 2008 وذلك بسبب زيادة مقام هذه النسبة (مجموع النفقات)، كما شهدت ارتفاعاً متفاوتاً خلال سنوات الدراسة لتبلغ أعلى قيمة لها 4.21% في العام 2012 (انخفاض مجموع النفقات، المقام)، وتعود هذه الزيادة خلال سنوات الدراسة إلى السياسة التوسعية للمصرف (زيادة نفقات الموظفين، استهلاك الموجودات الثابتة، الإيجارات).
- الفوائد والعمولات المدفوعة: شهدت نسبة الفوائد والعمولات المدفوعة انخفاضاً في العام 2008 وبلغت 2.64% وذلك بسبب زيادة مقام النسبة (مجموع النفقات) خلال عام 2008، لتعود وترتفع خلال السنوات الباقية وتبلغ أعلى قيمة 12.22% وذلك بسبب انخفاض مقام النسبة (مجموع النفقات).
- فروق عمليات القطع (فعلي): شهدت نسبة فروق عمليات القطع (فعلي) إلى مجموع النفقات انخفاضاً خلال سنوات الدراسة وبلغت أدنى قيمة 0.99% في العام 2011 مقارنة مع سنة الأساس.

- فروق عمليات القمع (تقويمي): شهدت نسبة فروق عمليات القمع (تقويمي) إلى مجموع النفقات ارتفاعاً خلال سنوات الدراسة بالمقارنة مع سنة الأساس وبلغت أعلى قيمة 95.04% في العام 2008.
- **المؤن والاستهلاكات:** شهدت نسبة المؤن والاستهلاكات إلى مجموع النفقات تذبذباً طفيفاً خلال سنوات الدراسة حيث بلغت أدنى قيمة لها 0.86% في 2008 وذلك بسبب زيادة مجموع النفقات في العام 2008 وأعلى قيمة لها 8.69% في العام 2012.
- **نفقات سنين سابقة:** شهدت نسبة نفقات سنين سابقة إلى مجموع النفقات ارتفاعاً خلال سنوات الدراسة حيث بلغت أعلى قيمة لها 0.52% في العام 2009.

3- تحليل مصادر الأموال واستخداماتها:

يقوم هذا النوع من التحليل المالي على معرفة التغيرات أو التطورات (زيادة أو نقصاناً) في كل من مصادر الأموال واستخداماتها حيث يعتبر:¹⁵³

- كل انخفاض في عناصر الموجودات، وكل زيادة في عناصر المطلوبات، هي من مصادر الأموال.

كل زيادة في عناصر الموجودات وكل نقص في عناصر المطلوبات هي من استخدامات الأموال.

✓ مصادر الأموال:

من خلال الجدول (4-7) الفرق بين قائمتي المركز المالي لعامي (2007-2012) في المصرف التجاري السوري، نجد أن المصرف التجاري السوري في العام حقق زيادة كبيرة 2012 في مصادر الأموال وبلغ مقدار الزيادة في مصادر الأموال 413,654 مليون ل.س ووزعت على النحو التالي:

¹⁵³ الحناوي، محمد صالح ونهال، فريد مصطفى، التحليل المالي لمشروعات الأعمال، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008م، ص53.

● **انخفاض الموجودات:** انخفضت الموجودات بمقدار (352,197) مليون ل.س، إذ انخفض رصيد المصارف المقيمة بمقدار 110,481 مليون ل.س وانخفض رصيد المراسلون في الخارج بمقدار 129,218 مليون ل.س وانخفض رصيد محفظة الأوراق التجارية المحسومة بمقدار 60,248 مليون ل.س كما انخفض رصيد القروض والسلف والحسابات الجارية المدنية بضمانات عينية بمقدار 112,437 مليون ل.س .

● **زيادة المطالب:** زادت المطالب بمقدار 61,456 مليون ل.س وتوزعت على الشكل التالي:

- زيادة رصيد المصارف المقيمة بمقدار 1,268 مليون ل.س.
- زيادة الأموال الخاصة بمقدار 60,188 مليون ل.س ووزعت على الشكل التالي:
- زيادة المؤن بمقدار 16,727 مليون ل.س.
- زيادة الاحتياطيات بمقدار 17,777 مليون ل.س.
- زيادة صافي الأرباح المدورة غير المحققة بمقدار 25,683 مليون ل.س.

✓ استخدامات الأموال:

من خلال الجدول (4-7) نجد أن المصرف التجاري في العام 2012 حقق زيادة في استخدامات الأموال وبلغ مقدار الزيادة في استخدامات الأموال 413,654 مليون ل.س ووزعت على النحو

التالي:

● **الزيادة في الموجودات:**

ازدادت الموجودات بمقدار 272,017 مليون ل.س وتوزعت على الشكل التالي:

- النقدية في الصندوق ولدى المصرف المركزي: ازداد رصيد النقدية في الصندوق ولدى المركزي

بمقدار 45,319 مليون ل.س ويشير ذلك إلى زيادة حجم الأموال السائلة لدى المصرف التجاري

وقدرته على مواجهة حالات السحب الكبيرة.

- القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات أخرى: ازداد رصيد القروض والسلف بمقدار 143,310 مليون ل.س ويعود السبب إلى تنوع القروض والسلف التي يقدمها المصرف التجاري لكافة عملائه.

- حسابات مدينة أخرى: ازداد رصيد حسابات مدينة أخرى بمقدار 47,677 مليون ل.س.
- الاستثمارات المالية والمساهمات: ازدادت استثمارات المصرف المالية بمقدار 17,926 مليون ل.س.
- حسابات التسوية والحسابات الانتقالية: ازدادت أرصدة هذه الحسابات بمقدار 17,762 مليون ل.س.
- الأموال الثابتة والموجودات الأخرى (-الاستهلاك): زيادة الأموال الثابتة - الاستهلاك بمقدار 20,844 مليون ل.س.

● الانخفاض في المطلوبات:

انخفضت بعض أرصدة المطلوبات بمقدار 141,637 مليون ل.س وتوزعت على الشكل التالي:
- الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة: انخفض رصيد الودائع تحت الطلب والودائع لأجل والحسابات الجارية بمقدار 466,948 مليون ل.س وذلك لظروف الأزمة الداخلية.
- الودائع لأجل وودائع التوفير: انخفض رصيد الودائع لأجل وودائع التوفير بمقدار 49,073 مليون ل.س.

- القروض والسلف من المصرف المركزي: انخفض رصيد القروض والسلف من المصرف المركزي بمقدار 16,935 مليون ل.س ويشير ذلك إلى انخفاض اعتماد المصرف التجاري المراسلون في الخارج: انخفض بمقدار 2,498 مليون ل.س وذلك بسبب العقوبات المفروضة على المصرف التجاري.

- حسابات دائنة أخرى: انخفض رصيد حسابات دائنة أخرى بمقدار 28,832 مليون ل.س بسبب رفع سعر الفائدة على تلك الحسابات.

- الأموال المستقرضة: انخفض رصيد الأموال المستقرضة بمقدار 131,342 مليون ل.س.
- حسابات التسوية والحسابات الانتقالية: انخفض رصيد حسابات التسوية بمقدار 2,869 مليون ل.س .
- فروقات تعديل سعر الصرف الدولة قطاع عام: انخفض رصيد الفروقات بمقدار 30,000 مليون ل.س.
- الأرباح الصافية: انخفض رصيد الأرباح الصافية بمقدار 10,828 مليون ل.س ويعود سبب انخفاض صافي الدخل من الفائدة وانخفاض الإيرادات التشغيلية وزيادة النفقات العامة بسبب ارتفاع مخصصات مخاطر التمويل للديون غير المنتجة.

الجدول(4-7): الفرق بين قائمتي المركز المالي لعامي (2007-2012) في المصرف التجاري السوري (الإدارة العامة)

استخدامات 2012	مصادر 2012	الفرق 2012	2012	2007	السنة
					الموجودات
45,319,341,341.71		45,319,341,341.71	114,306,537,584.25	68,987,196,242.54	النقد في الصندوق ولدى المصرف المركزي
	(110,481,224,825.91)	(110,481,224,825.91)	3,402,892,761.15	113,884,117,587.06	المصارف المقيمة
	(129,218,886,636.24)	(129,218,886,636.24)	169,794,272,814.23	299,013,159,450.47	المراسلون في الخارج
	(60,248,554.00)	(60,248,554.00)	1,350,851,625.00	1,411,100,179.00	محفظة الأوراق التجارية المحسومة
	(112,437,366,817.34)	(112,437,366,817.34)	26,508,707,111.83	138,946,073,929.17	القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية
143,310,177,947.33		143,310,177,947.33	273,252,988,072.68	129,942,810,125.35	القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات أخرى
47,677,383,082.10		47,677,383,082.10	64,075,939,245.42	16,398,556,163.32	حسابات مدينة أخرى
17,926,852,247.66		17,926,852,247.66	63,424,988,614.05	45,498,136,366.39	الاستثمارات المالية والمساهمات
17,762,786,629.65		17,762,786,629.65	28,755,579,732.98	10,992,793,103.33	حسابات التسوية والحسابات الانتقالية
20,844,701.04		20,844,701.04	1,757,806,418.29	1,736,961,717.25	الأموال الثابتة والموجودات الأخرى (-الاستهلاك)
272,017,385,949.49	(352,197,726,833.49)				

					المطلوبات
(466,948,001.65)		(466,948,001.65)	228,015,446,153.06	228,482,394,154.71	الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة
(49,073,112,069.01)		(49,073,112,069.01)	87,427,381,855.33	136,500,493,924.34	الودائع لأجل وودائع التوفير
	1,268,231,424.39	1,268,231,424.39	4,128,424,990.54	2,860,193,566.15	المصارف المقيمة
(16,935,934,981.92)		(16,935,934,981.92)	72,481,111,869.40	89,417,046,851.32	القروض والسلف من المصرف المركزي
(2,498,929,835.65)		(2,498,929,835.65)	1,303,845,615.20	3,802,775,450.85	المراسلون في الخارج
(28,832,739,642.04)		(28,832,739,642.04)	143,322,627,307.89	172,155,366,949.93	حسابات دائنة أخرى
(131,342,655.12)		(131,342,655.12)	825,921,294.62	957,263,949.74	الأموال المستقرضة
(2,869,833,156.77)		(2,869,833,156.77)	5,121,877,027.92	7,991,710,184.69	حسابات التسوية والحسابات الانتقالية
	16,727,949,197.13	16,727,949,197.13	36,692,777,099.95	19,964,827,902.82	الموئن
	17,777,154,137.98	17,777,154,137.98	39,308,756,812.65	21,531,602,674.67	الاحتياطيات
	-	-	70,000,000,000.00	70,000,000,000.00	رأس المال المدفوع
(30,000,000,000.00)		(30,000,000,000.00)	27,469,090,194.00	57,469,090,194.00	فروقات تعديل سعر الصرف الدولية قطاع عام
	25,683,381,582.92	25,683,381,582.92	26,249,481,535.54	566,099,952.62	صافي الأرباح (الخسائر) المدورة غير المحققة
(10,828,216,884.26)		(10,828,216,884.26)	4,283,822,223.78	15,112,039,108.04	الأرباح الصافية
-141,637,057,226.42	61,456,716,342.42				
413,654,443,175.91	413,654,443,175.91	(80,180,340,884.00)	746,630,563,979.88	826,810,904,863.88	مجموع المطالبين=مجموع الموجودات

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

4- النسب المالية:

تعد النسب المالية من أكثر الأدوات المستخدمة في تحليل القوائم المالية، ويتم عادةً اختيار المؤشرات والنسب المالية من عناصر ومكونات القوائم المالية الصادرة عن المصرف والتي تهدف إلى قياس أداء المصرف، والنسب التي تعتبر حاسمة ومؤثرة على أدائه (الربحية، السيولة، المديونية...)، واعتمدت الباحثة هذه النسب في دراسة القوائم المالية للمصرف التجاري السوري والتي استطاعت الحصول عليها من القوائم المتوفرة والتي تتناسب خصوصية وأهداف البحث.

أولاً: نسب السيولة:

يتم استخدام نسب السيولة لتقييم كفاءة مسيرة المصرف في إدارة سيولته النقدية وهي:

الجدول (3-8): أهم مؤشرات السيولة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	2012	2011	2010	2009	2008	2007	السنة
10.65	53.89	53.23	47.83	48.09	49.08	49.81	75.26	السيولة القانونية
-	-	70.73	63.55	63.90	65.22	66.19	100	معدل تغير السيولة القانونية
18.62	94.72	91.14	82.07	84.68	91.19	87.23	132.03	الرصيد النقدي
-	-	111.06	96.91	92.87	104.53	66.70	100	معدل تغير الرصيد النقدي
8.09	42.19	38.69	36.40	39.29	40.04	40.29	58.45	الاحتياطيات الأولية والثانوية /إجمالي الموجودات
-	-	66.19	62.27	67.22	68.50	68.94	100	معدل تغير الاحتياطيات الأولية والثانوية /إجمالي الموجودات

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

■ نسبة السيولة القانونية:

يستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته والمتمثلة بالأنشطة التشغيلية كعمليات سحب المودعين لودائعهم أو لحساباتهم الجارية أو تلبية لاحتياجات المقترضين، من خلال تحديد مقدار ما يتوفر لديه من نقد سائل، ومن أصول قابلة للتحويل إلى نقد في مدة زمنية

قصيرة وبأقل خسارة ممكنة قياساً بتكلفة شرائها، ويجب أن تبقى هذه النسبة ضمن الحدود المطلوبة، حيث كلما زادت نسبة السيولة القانونية دل هذا على تعطيل قسم كبير من الأموال، والتي قد يكون جزء منها من الودائع التي يقوم المصرف بدفع فوائد عليها وبالتالي انخفاض ربحيته، أو التي من الممكن توظيفها في القروض أو الاستثمارات وتعود بربح للمصرف، كما أن انخفاض هذه النسبة إلى مستويات منخفضة يدل على عدم كفاءة إدارة المصرف وعدم قدرته على إدارة السيولة بشكل جيد، كما يؤدي إلى زعزعة المركز المالي للمصرف وفقدانه المصدقية والموضوعية لدى عملائه.

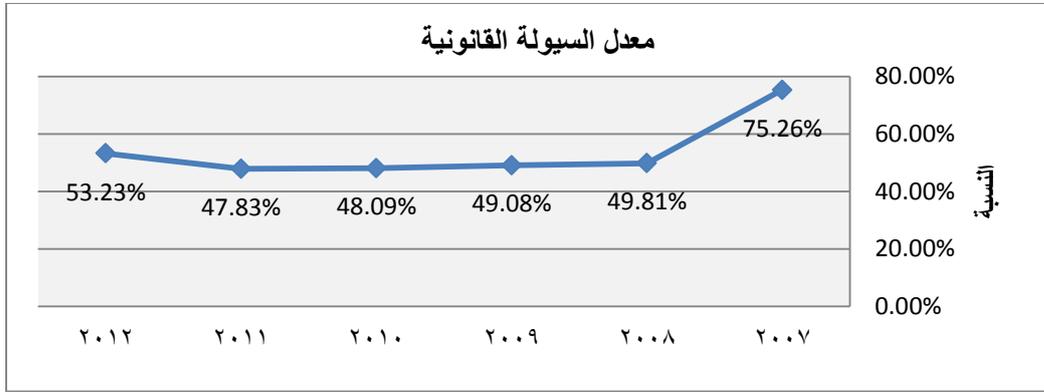
نسبة السيولة القانونية¹ = الاحتياطيات الأولية + الاحتياطيات الثانوية / إجمالي الودائع ومافي حكمها. ويتم تحديد نسبة السيولة عادة من قبل المصرف المركزي حيث يتم رفع النسبة إذا كان الهدف هو تقليص حجم الائتمان ويتم تخفيضها في حال الهدف التوسع في منح القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى وحددها المصرف المركزي السوري بأن لا تقل عن 30% من قيمة الودائع المودعة لدى المصرف.

ومن خلال الجدول (3-8) والشكل (3-1) نجد أن نسبة السيولة القانونية في المصرف التجاري كانت مستقرة خلال فترة الدراسة وبلغ المتوسط الحسابي 53.23 وبنحرف معياري 10.65، وبالتالي يحتفظ المصرف بأصول سائلة أكثر من متطلبات السيولة، حيث انخفضت النسبة خلال سنوات الدراسة عن سنة الأساس 2007 والتي بلغت 75.26% ويعود السبب في الزيادة إلى ارتفاع رصيد المصارف المقيمة 113,884 مليون ل.س والمراسلون في الخارج والذي بلغ 299,013 مليون ل.س في هذا العام مقارنة مع باقي سنوات الدراسة والتي انخفض فيها رصيد المراسلين في الخارج وفقاً لتعليمات القرار رقم 100/م ن/ب/4 بتاريخ 2005 وتعديلاته الصادر

¹ العلاق، بشير عباس، إدارة المصارف مدخل وظيفي، الأردن، ص122، 2001

عن مجلس النقد، الذي ينص على توظيفات المصرف التجاري لدى المصارف ذات تصنيفات محددة، لذلك قام المصرف التجاري بتخفيض توظيفاته لدى المرسلين في الخارج التي تعرضت لانخفاض تصنيفها نتيجة الأزمة المالية العالمية ، وتراوح بين أدنى قيمة 47.83% في 2011 وأعلى قيمة 53.23% في 2012 وذلك لانخفاض قيمة الودائع وزيادة رصيد النقد في الصندوق في هذا العام 2012.

الشكل (3-1) يوضح تطور معدل السيولة القانونية في المصرف التجاري السوري خلال سنوات الدراسة

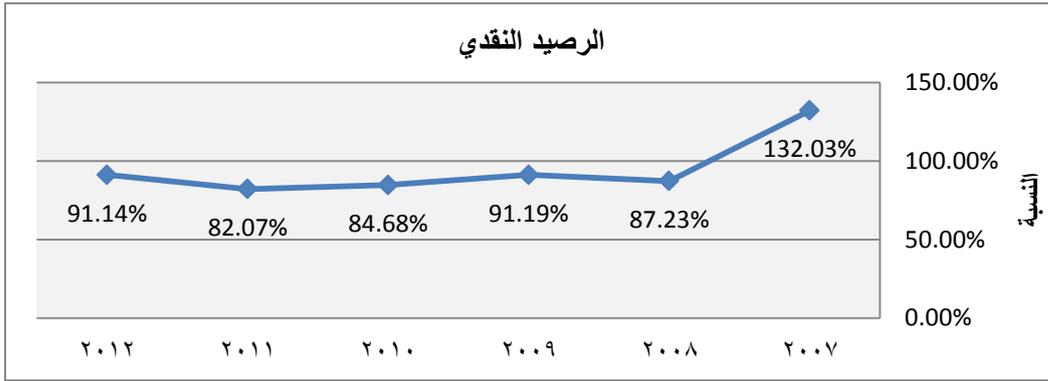


المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

■ نسبة الرصيد النقدي:

وتشير هذه النسبة إلى كفاءة المصرف من خلال قدرة أصوله السائلة على تسديد التزاماته من الودائع بأنواعها حيث ارتفاع هذه النسبة يشير إلى تحسن سيولة المصرف، ومن خلال الجدول (3-8) والشكل (3-2) نجد أن نسبة الرصيد النقدي للمصرف التجاري قد انخفضت خلال سنوات الدراسة مقارنة مع سنة الأساس، وبلغ المتوسط الحسابي 94.72 وبتأخراف معياري قدره 18.62، حيث حققت النسبة تفاوتاً بين الارتفاع والانخفاض خلال سنوات الدراسة وبلغت أعلى قيمة 91.19% في العام 2009، وبزيادة 111.06% وذلك لزيادة رصيد المرسلين في الخارج وانخفاض قيمة الودائع، وبلغت أدنى قيمة 82.07% في العام 2011 وذلك لانخفاض رصيد المرسلون في الخارج بمقدار 47.62% عن سنة الأساس.

الشكل (2-3) يوضح تطور الرصيد النقدي في المصرف التجاري السوري خلال سنوات الدراسة

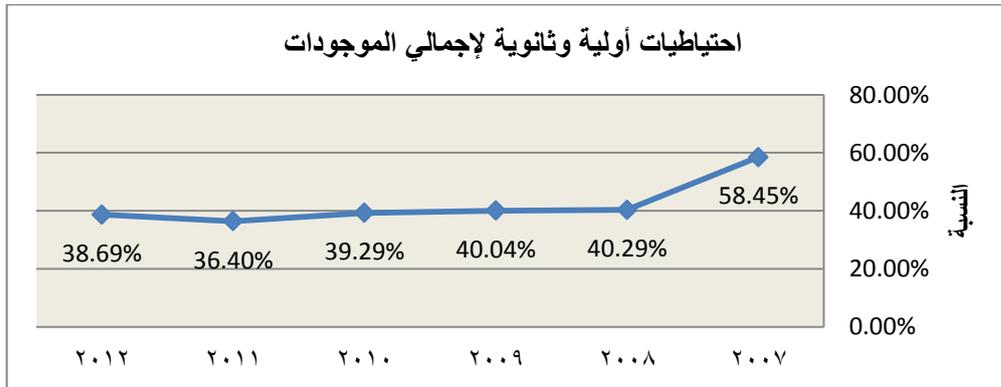


المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

■ نسبة الاحتياطيات الأولية والثانوية إلى إجمالي الموجودات:

ويعبر عنها بنسبة إدارة السيولة (الاحتياطيات الأولية + الاحتياطيات الثانوية) ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى انخفاض المخاطرة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الموجودات النقدية والشبه نقدية التي يواجهها المصرف التزاماته المختلفة²، ومن خلال الجدول (3-8) والشكل (3-3) نجد أن نسبة إدارة السيولة قد حققت انخفاضاً طيلة سنوات الدراسة عن سنة الأساس وبلغت أدنى قيمة 36.40% في العام 2011 وبلغ المتوسط الحسابي 42.19 وانحراف معياري 8.09.

الشكل (3-3) يوضح تطور نسبة الاحتياطيات الأولية والثانوية لإجمالي الموجودات في المصرف التجاري خلال سنوات الدراسة



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

² الزير والغصين، رانيا، راغب، الرقابة المالية والادارية في المصارف، منشورات جامعة دمشق كلية الاقتصاد، 2013، ص192.

ثانياً: في مجال الملاءة المالية:

وهي مجموعة نسب تقيس نسبة مساهمة حقوق الملكية من مجموع موارد المصرف المالية، ويعتبرها المصرف كهامش أمان على الودائع التي تم الحصول عليها، في حالة تعرضها إلى عسر مالي أو إفلاس، أهمها³:

الجدول (3-9): مؤشرات الملاءة المالية (%)

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	2012	2011	2010	2009	2008	2007	السنة
3.05	14.18	22.41	19.47	15.26	15.07	15.72	19.92	ملاءة حقوق الملكية بالنسبة لإجمالي الموجودات
-	-	112.51	97.74	76.61	75.66	78.95	100	معدل تغير حقوق الملكية /إجمالي الموجودات
12.73	39.53	55.81	43.50	34.05	33.71	30.90	61.24	ملاءة حقوق الملكية بالنسبة للقروض الممنوحة
-	-	91.13	71.02	55.59	55.04	50.45	100	معدل تغير حقوق الملكية / إجمالي القروض
8.05	32.04	53.04	44.14	33.03	34.47	34.18	45.12	ملاءة حقوق الملكية بالنسبة للودائع
-	-	117.55	97.82	73.21	76.40	75.76	100	معدل تغير حقوق الملكية /إجمالي الودائع

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

■ ملاءة حقوق الملكية بالنسبة لإجمالي الموجودات:

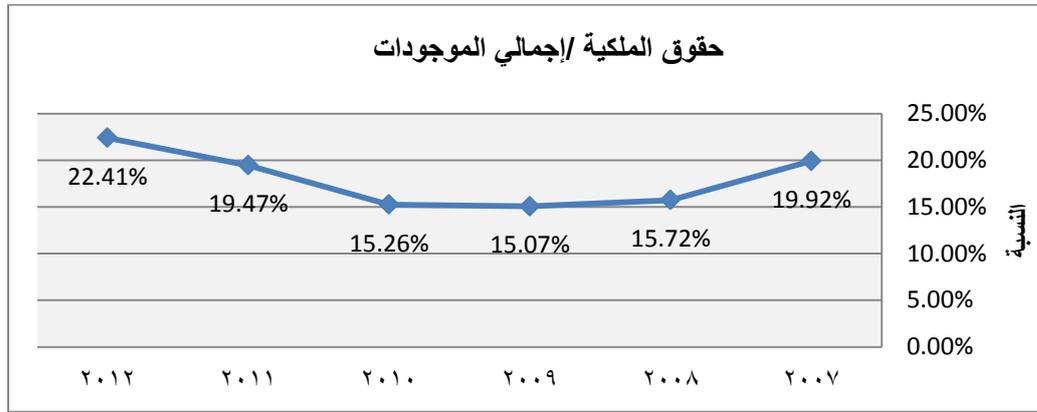
يستخدم هذا المؤشر من قبل المصرف لمعرفة اعتماد المصرف على أمواله الخاصة في تمويل الموجودات، وبحسب وفق الصيغة الآتية ملاءة حقوق الملكية بالنسبة لإجمالي الموجودات = حقوق الملكية /إجمالي الموجودات، ويبدل ارتفاع هذا المؤشر على وجود خلل في المصارف التجارية أي أن المصرف يستخدم جزء كبير من أمواله الخاصة بتمويل موجوداته، كما أنه يشير إلى انخفاض حجم التوظيفات المالية (الودائع والتي تُحمّل المصرف فوائد عالية، وهذا يتناقض مع العمل التقليدي للمصارف التجارية، كما أن انخفاض المؤشر دون الحدود قد يؤدي إلى إفلاس المصرف خصوصاً عندما يتعرض المصرف لسحب مفاجئ لودائعه المصرفية.

ومن الجدول (3-9) والشكل (3-4) نجد أن نسبة حقوق الملكية لإجمالي الموجودات قد انخفضت في (2008-2009-2010-2011) وعلى التوالي (15.72-15.07-15.26-19.47)% على

³ عبد الغفار، حنفي، إدارة المصارف، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2002م، ص 203.

التوالي لتعود وترتفع حيث بلغت أعلى قيمة 22.41% في العام 2012 وتعود هذه الزيادة إلى الزيادة في حقوق الملكية بسبب ارتفاع الأرباح المدورة غير المحققة والتي بلغت 27,313 مليون ل.س في العام 2012، وبلغ المتوسط الحسابي لهذه النسبة 14.18، وبلغ الانحراف المعياري 3.05.

الشكل (3-4): يوضح تطور نسبة حقوق الملكية بالنسبة لإجمالي الموجودات في المصرف التجاري خلال سنوات الدراسة



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة.

■ ملاءة حقوق الملكية بالنسبة للقروض الممنوحة:

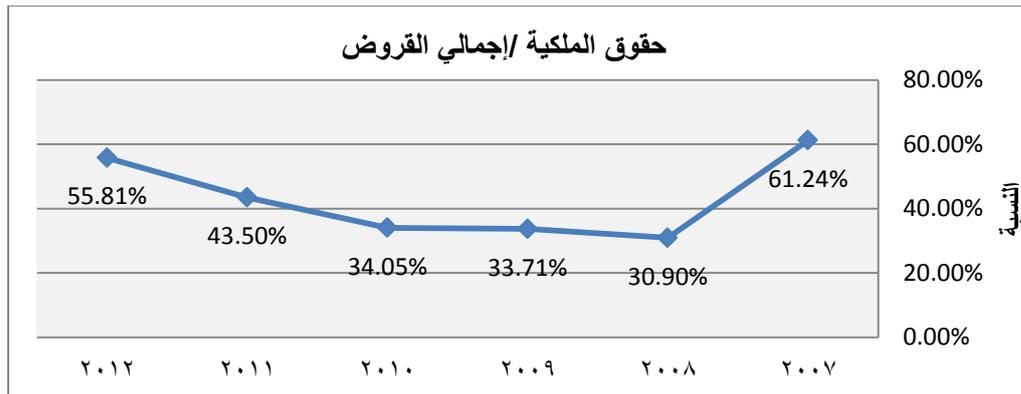
يستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى كفاءة المصرف في تغطية القروض بالاعتماد على حقوق الملكية والتأكد من ان تلك الحقوق قادرة على مواجهة الخسائر المحتملة التي من الممكن أن يتعرض لها المصرف نتيجة عدم قدرته على تحصيل الديون أو تعسر بعض المقترضين وعدم سداد التزاماتهم في الوقت المحدد ويعد هذا المؤشر من المؤشرات المالية المهمة والتي تعكس حسن توظيف وإدارة الموارد المالية⁴، ويحسب وفق الصيغة الآتية:

ملاءة حقوق الملكية بالنسبة للقروض الممنوحة = حقوق الملكية / إجمالي القروض.

⁴ الحسيني، فلاح، والدوري، مؤيد، إدارة البنوك "مدخل كمي واستراتيجي معاصر" ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2000 م،

ومن الجدول (3-9) والشكل (3-5) نجد أن المتوسط الحسابي لهذه النسبة قد بلغ 39.53 وبتحرف معياري 12.73، كما نجد أن هذه النسبة قد انخفضت خلال سنوات الدراسة عن سنة الأساس وبلغت أدنى قيمة 30.90% لها في 2008 وبتحرف قدره 49.55% مقارنة مع العام 2007 والتي بلغت 61.24%، لتعود وترتفع هذه النسبة خلال سنوات الدراسة تدريجياً وتبلغ 55.81% لكنها مازالت منخفضة مقارنة مع سنة الأساس ويعود سبب الانخفاض لزيادة القروض خاصة في العام 2008 حيث بلغت القروض 434,332 مليون ل.س حيث شكلت 50.87% من إجمالي الموجودات.

الشكل (3-5) يوضح تطور نسبة حقوق الملكية بالنسبة لإجمالي القروض في المصرف التجاري خلال سنوات الدراسة



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة.

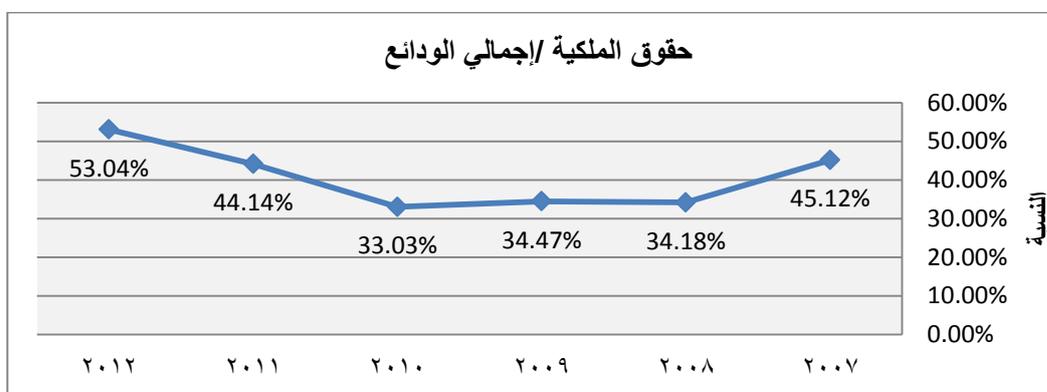
▪ ملءة حقوق الملكية بالنسبة للودائع:

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المصرف التجاري في الاعتماد على أمواله الخاصة للوفاء بالودائع المودعة لديه ومواجهة حالات السحب المفاجئة للودائع، وارتفاع هذا المؤشر يشير إلى قوة المركز المالي للمصرف ويولد الشعور بالثقة والأمان لدى المودعين والمؤسسات المالية الأخرى المتعاملة مع المصرف التجاري كما أن انخفاضه يشكل ظاهرة سلبية تؤثر على كافة أنشطة المصرف.⁵

ويحسب وفق الصيغة الآتية = حقوق الملكية / إجمالي الودائع.

⁵ آل علي، مرجع سبق ذكره، ص 120

ومن الجدول (3-9) والشكل (3-6) نجد أن المتوسط الحسابي قد بلغ 32.04 وبتحرف معياري 8.05 ، ونلاحظ أنها انخفضت خلال سنوات الدراسة لتعود وترتفع في العام 2012 حيث بلغت أعلى قيمة 53.04% وبتحرف معياري 117.55% عن سنة الأساس وتعود الزيادة إلى زيادة حقوق الملكية وانخفاض الودائع في العام 2012، كما بلغت أدنى قيمة 34.18% في العام 2008 وبتحرف معياري 24.24% مقارنة مع سنة الأساس، وذلك بسبب زيادة الودائع والتي بلغت 392,332 مليون ل.س. الشكل (3-6): يوضح تطور نسبة حقوق الملكية بالنسبة لإجمالي الودائع في المصرف التجاري خلال سنوات الدراسة



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة.

ثالثاً: في مجال القدرة على تنمية الموجودات:

الجدول (3-10): نسب تنمية الموجودات (%)

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل تغير الودائع	100	107.56	102.08	107.81	88.90	86.43
نسبة الودائع / المطلوبات	44.14	46.00	43.72	46.19	44.11	42.25
معدل تغير نسبة الودائع / المطلوبات	100	104.21	99.03	104.64	99.92	95.71

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

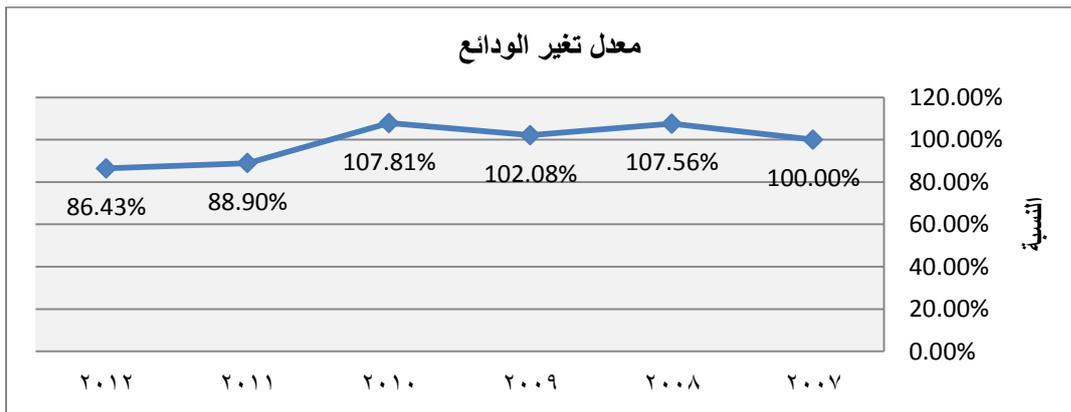
■ معدل نمو الودائع:

تعد الودائع المصدر الرئيسي لأموال المصارف التجارية وغير التجارية، ولما كانت هذه الودائع هي مصدر الإقراض والاستثمار فإن كل مصرف يحاول أن ينمي ودائعه بشتى الطرق والوسائل، وهو مستعد أن يدفع في الودائع التي يحصل عليها أي تكلفة طالما أنها تحقق له ربحاً أكبر من تكلفتها،

وذلك بطبيعة الحال دون الإخلال بالقواعد القانونية المصرفية⁶، ولذلك يعتبر هذا المعدل من المؤشرات الهامة التي تدل على سلامة المركز المالي للمصرف، وارتفاع هذا المؤشر يقلل من اعتماد المصرف على حقوق الملكية في تمويل الموجودات كما يساعد في تحقيق ربحية أكبر للمصرف إذا ماتم توظيف الودائع بشكل أمثل، وتم حسابه وفق مايلي : معدل التغير = الودائع في العام الحالي / الودائع في سنة الأساس * 100

ونلاحظ من الجدول (3-10) والشكل (3-7) أن هناك ارتفاعاً في معدل نمو الودائع خلال (2008-2009-2010) وبلغت أعلى قيمة في 2010 وبنسبة 107.81% مقارنة بسنة الأساس حيث بلغ حجم الودائع 393,502 مليون ل.س، وعاد للانخفاض في 2011-2012 وبلغ أدنى قيمة 86.43% وبانخفاض قدره 13.57 عما كان عليه في سنة الأساس ويعود سبب الانخفاض إلى ظروف الأزمة الداخلية حيث قام بعض المودعين بسحب ودائعهم وتحويلها إلى ودائع بالعملة الأجنبية أو لشراء الذهب.

الشكل (3-7): يوضح تطور الودائع في المصرف التجاري السوري خلال سنوات الدراسة

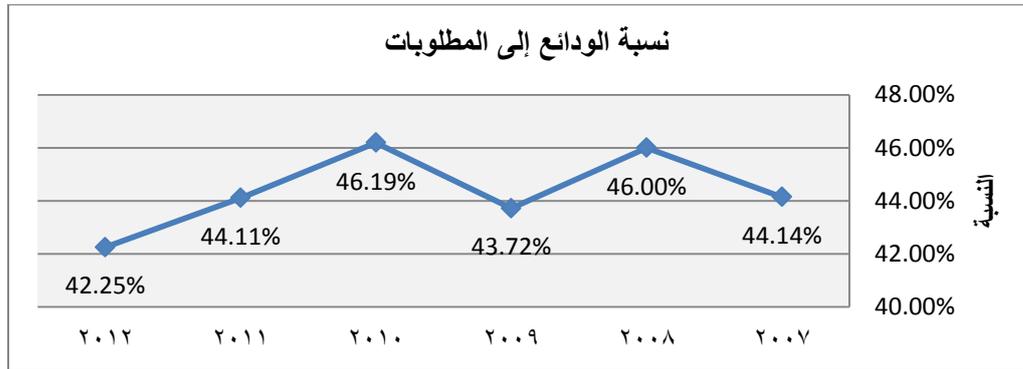


المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

⁶ الهواري، سيد، إدارة البنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1983م، ص 50.

▪ نسبة الودائع إلى إجمالي المطلوبات:

يشير هذا المؤشر إلى مدى اعتماد المصرف على أموال الغير (الودائع المصرفية) في تمويل الموجودات، ومن خلال الجدول (3-10) و الشكل (3-8) نلاحظ تطور نسبة الودائع إلى إجمالي المطلوبات خلال سنوات الدراسة و نجد أن المتوسط الحسابي لهذه النسبة 44.40 و بانحراف معياري 1.39، وبلغت أعلى قيمة لها 46.19% في العام 2010 و بزيادة في معدل نمو النسبة 104.21 عما كانت عليه في سنة الأساس وذلك بسبب زيادة حجم الودائع لدى المصرف والتي بلغت 393,502 مليون ل.س، في حين بلغت أدنى قيمة 42.25% في العام 2012 و بانخفاض 4.29% مقارنة بسنة الأساس والسبب انخفاض حجم الودائع في هذا العام في المصرف التجاري. الشكل (3-8): يوضح تطور نسبة الودائع بالنسبة لإجمالي المطلوبات في المصرف التجاري السوري خلال سنوات الدراسة



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

رابعاً: في مجال توظيفات الأموال:

وهي نسب للحكم على مدى ملائمة توظيف واستخدام الموارد المالية، وتمثلت في:

الجدول (3-11): مؤشرات توظيف الأموال (%)

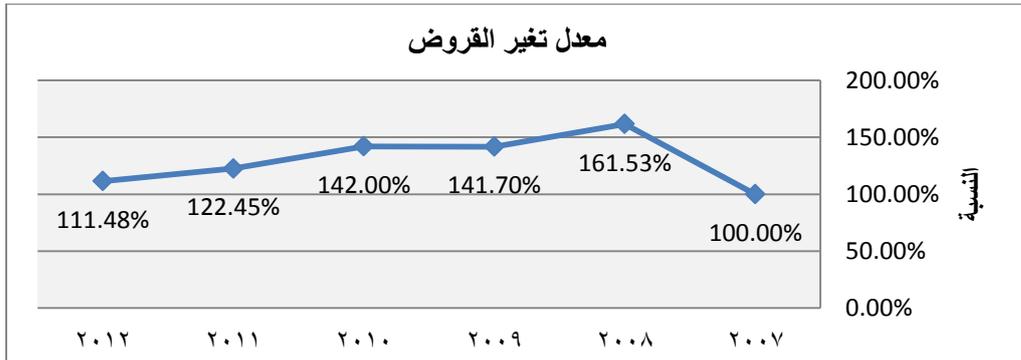
الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	2012	2011	2010	2009	2008	2007	السنة
-	-	111.48	122.45	142.00	141.70	161.53	100	معدل تغير القروض
12.50	96.68	95.03	101.47	97.03	102.26	110.64	73.67	نسبة القروض / الودائع
-	-	128.99	137.73	131.70	138.81	150.17	100	معدل تغير القروض إلى الودائع
13.49	112.39	115.14	120.30	112.03	117.02	123.73	86.14	معدل توظيف الودائع
-	-	133.66	139.67	130.06	135.86	143.65	100	معدل تغير توظيف الودائع

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

▪ معدل نمو القروض:

يعكس هذا المؤشر توسع الائتمان الممنوح من قبل المصرف والناجم عن زيادة الطلب على القروض وقياس مدى التوسع والتقدم الذي يحققه المصرف على مر الزمن في توظيف أمواله، كما يستخدم هذا المؤشر لمعرفة حجم الأموال الموظفة في مجال القروض باعتبارها النشاط الرئيسي لمعظم المصارف التجارية ويعد ارتفاعه مؤشراً جيداً يدل على كفاءة المصرف في إدارة أصوله وبالمقابل إن ارتفاع المؤشر إلى درجات كبيرة يزيد من المخاطر التي يتعرض لها المصرف وقد يؤدي إلى الإفلاس، ومن خلال الجدول (3-11) والشكل (3-9) نجد أن معدل نمو الإقراض بلغ أعلى قيمة 161.53 % في العام 2008 مقارنة مع سنة الأساس ليشهد انخفاضاً مستمراً خلال سنوات الدراسة ليبلغ 111.48% في العام 2012 ويعود الانخفاض بشكل عام إلى اعتماد المصرف التجاري على توظيف أمواله بالاعتماد على أنواع أخرى من التوظيفات (الاستثمارات المالية) بالإضافة لظروف الأزمة الداخلية والتي اقتصرت القروض فيها على القطاع العام.

الشكل (3-9): يوضح تطور القروض في المصرف التجاري السوري خلال سنوات الدراسة

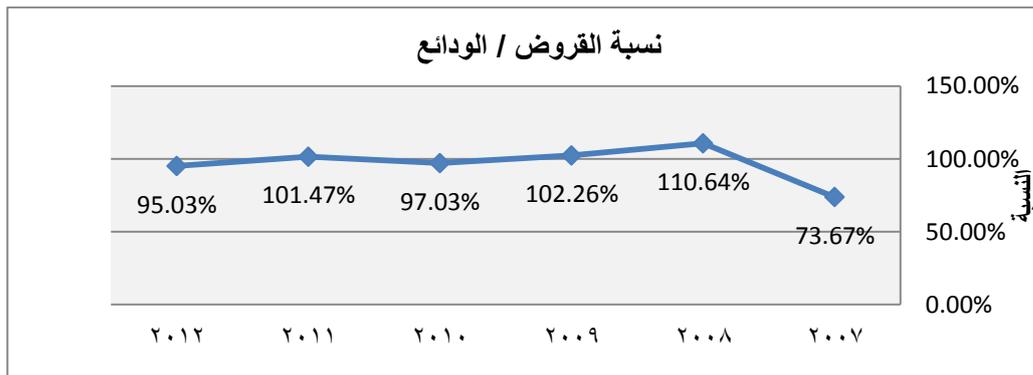


المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

■ نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (نسبة التوظيف):

تشير هذه النسبة إلى مدى نجاح الإدارة في جذب الودائع ومن ثم إعادة توظيفها في العمليات التي تدر أرباح (الإقراض)، كما تعتبر هذه النسبة إحدى المقاييس التقليدية لسيولة المصارف، وهي تقيس مدى استعمال الودائع في عمليات الإقراض، وتعتبر نسبة القروض إلى الودائع المستقرة الصورة الأكثر تعبيراً عن السيولة، وكلما انخفضت هذه النسبة كانت مؤشراً على مخزون من السيولة لدى المصرف، كما إن زيادة نسبة القروض إلى الودائع تؤثر حاجة المصرف إلى زيادة مصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الإقراض الجديدة⁷، وأن أهمية هذه النسبة تكمن في كونها إشارة تحذير لإدارة المصرف لمراجعة سياساتها الخاصة بتوزيع الأصول لصالح السيولة⁸ ونلاحظ من خلال الجدول (3-11) والشكل (3-10) أنه بلغ المتوسط الحسابي للنسبة 96.68 وبنحرف معياري 12.50، كما بلغت أعلى قيمة 110.64% في العام 2008 وذلك بسبب ارتفاع رصيد القروض والتي بلغت 434,332 مليون ل.س وهذا يدل على اعتماد المصرف التجاري على استخدام ودائعه في مجال القروض لتعود وتنخفض في 2011 حيث بلغت 95.03% ويعود ذلك لظروف الأزمة الداخلية حيث انخفضت الودائع 315,442 مليون ل.س نتيجة لسحبها المفاجئة كما انخفضت القروض حيث بلغت 299,761 مليون ل.س.

الشكل (3-10) يوضح تطور القروض إلى الودائع في المصرف التجاري السوري خلال سنوات الدراسة



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

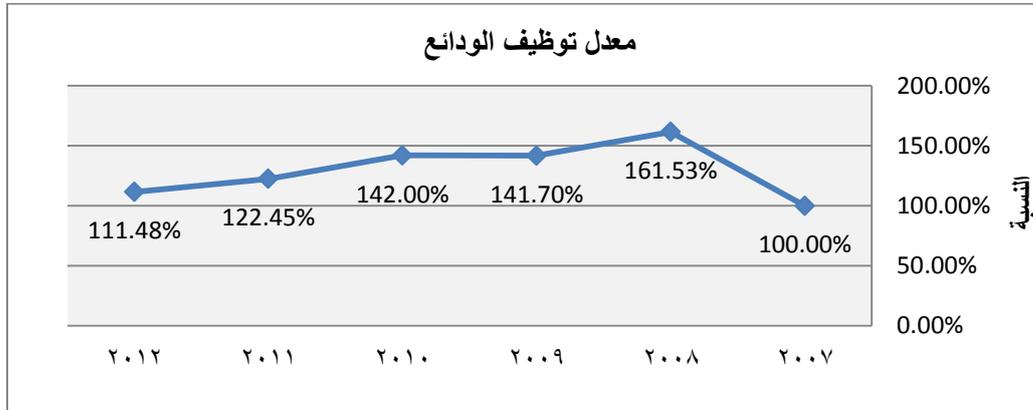
⁷ رشيد، رجاء، تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد 31، 2012م.

⁸ عقل، مفلح، وجهات نظر مصرفية، ط1، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2006م، ص 164 .

▪ معدل توظيف الودائع:

يعكس هذا المؤشر اعتماد المصرف التجاري على الودائع كأحد أهم مصادر التمويل، ومدى نجاح الإدارة في توظيف تلك الودائع في المجالات التي تدر أرباحاً (القروض والاستثمارات)، حيث يشير ارتفاع هذا المعدل إلى كفاءة الإدارة في استخدام الأموال وبالمقابل فإن انخفاضه يشير إلى ارتفاع حجم الودائع وعدم القدرة على توظيفها وبالتالي تحمل المصرف لتكاليف عالية تخفض من ربحيته. ومن خلال الجدول (11-3) والشكل (11-3) نجد أنه شهد تطور خلال سنوات الدراسة عن سنة الأساس فبلغ المتوسط الحسابي 112.39 وبتحرف معياري 13.49، وبلغ أعلى قيمة 123.73% في العام 2008 والسبب استخدام جزء كبير من الودائع في القروض والاستثمارات حيث بلغت قروض واستثمارات هذا العام 485,749 مليون ل.س أي بنسبة 56.93% من إجمالي الموجودات وهي أعلى نسبة خلال سنوات الدراسة، كما انخفض معدل توظيف الودائع وبلغ أدنى قيمة 112.03% في 2010 ويعود السبب إلى ارتفاع حجم الودائع والتي بلغت 393,502 مليون ل.س وبنسبة 46.19% من إجمالي المطلوبات وهي أعلى نسبة وصلت إليها الودائع خلال سنوات الدراسة.

الشكل (11-3) يوضح تطور معدل توظيف الودائع في المصرف التجاري السوري خلال سنوات الدراسة



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

خامساً: في مجال الربحية:

تعد نسب الربحية من أكثر النسب المالية دلالة على أداء المصرف التجاري خلال فترة زمنية محددة، حيث تعكس مدى فعالية المصرف في توظيف أمواله في مجالات ذات عوائد مجزية وكبيرة:

الجدول (3-12): مؤشرات الربحية (%)

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	2012	2011	2010	2009	2008	2007	السنة
0.70	1.56	0.57	1.18	1.57	1.55	2.68	1.83	معدل العائد على الاستثمار
-	-	31.39	64.45	86.11	84.67	146.45	100	معدل تغير العائد على الاستثمار
4.85	9.23	2.56	6.05	10.31	10.27	17.02	9.18	معدل العائد على حقوق الملكية
-	-	27.90	65.94	112.40	111.91	185.50	100	معدل تغير العائد على حقوق الملكية
1.94	3.49	1.36	2.67	3.41	3.54	5.82	4.14	معدل العائد على الودائع
-	-	32.80	64.51	82.29	85.50	140.54	100	معدل تغير العائد على الودائع
1.14	2.52	0.89	1.85	2.56	2.63	4.34	2.85	معدل العائد على الأموال المتاحة
-	-	31.10	64.95	89.76	92.27	151.99	100	معدل تغير توظيف موارد متاحة

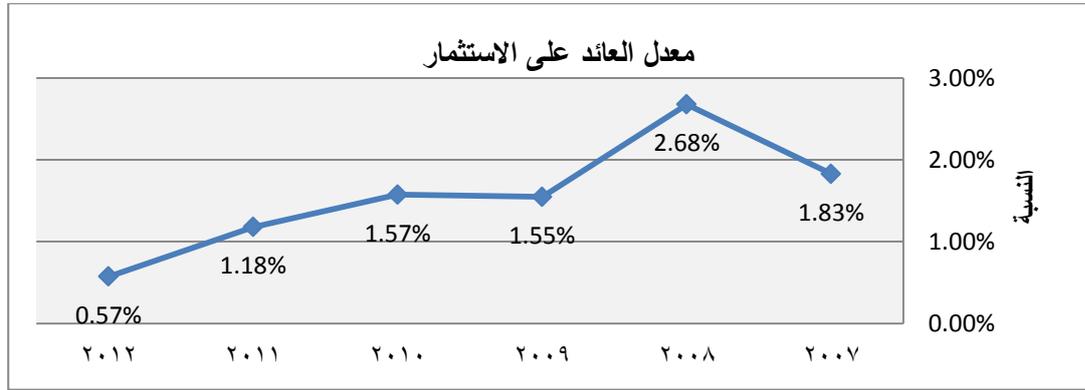
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

▪ معدل العائد على الاستثمار (ROA):

يقيس هذا المعدل مدى الربحية التي يحققها المصرف من استثماره لموجوداته في أنشطته المختلفة، ويطلق عليه أيضاً معدل العائد على إجمالي الموجودات، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله والعكس صحيح، وبحسب وفق الصيغة التالية

معدل العائد على الاستثمار = صافي الربح / إجمالي الموجودات، ونلاحظ من الجدول (3-12) والشكل (3-12) أن أعلى قيمة وصل إليها هي 2.68% في العام 2008 وبزيادة 146.45% عن سنة الأساس ويعود ذلك إلى ارتفاع الأرباح الصافية في هذا العام والتي بلغت 22,843 مليون ل.س، في حين انخفض في السنوات التالية وبلغ أدنى نسبة 0.57% في العام 2012 وبانخفاض قدره 68.61% ويعود هذا الانخفاض إلى انخفاض الأرباح الصافية والتي بلغت 4,283 مليون ل.س وبمتوسط حسابي 1.56 وانحراف معياري 0.70.

الشكل (3-12): يوضح تطور معدل العائد على الاستثمار في المصرف التجاري السوري خلال سنوات الدراسة



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة.

▪ معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):

يقيس هذا المؤشر مدى كفاءة إدارة المصرف التجاري في تحقيق أهداف أصحاب حقوق الملكية (الدولة) بصفتها الجهة المالكة للمصرف، كما يدل على كفاءة المصرف التجاري في استخدام موارده الذاتية من خلال مدى قدرة هذه الموارد على توليد الأرباح، حيث أنه كلما ارتفع هذا المعدل، كلما دل على الكفاءة بضمان تحقيق عائد أكبر والعكس صحيح⁹، وبحسب وفق الصيغة الآتية:

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح / حقوق الملكية، ومن خلال الجدول (3-12) والشكل (3-13) نجد أن المتوسط الحسابي لهذه النسبة 9.23 وبتباين معياري 4.85، وبلغت أعلى قيمة في العام 17.2% في العام 2008 ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع حجم الأرباح المحققة 22,843 مليون ل.س والتي شكلت 2.68% من إجمالي المطلوبات، في حين بلغت هذه النسبة أدنى قيمة 2.56% في العام 2012 ويعود ذلك إلى انخفاض حجم الأرباح المحققة 4,283 مليون ل.س والتي شكلت 0.57% من إجمالي المطلوبات، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة حقوق الملكية (ارتفاع الاحتياطيات في العام 2012 عن الأعوام السابقة والتي بلغت 39,308 مليون ل.س وصافي الأرباح المدورة 26,249 مليون ل.س).

⁹ خلف، فليح، البنوك الإسلامية، ط1، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، 2006م، ص 346.

الشكل (3-13): يوضح تطور معدل العائد على حقوق الملكية في المصرف التجاري السوري خلال سنوات الدراسة

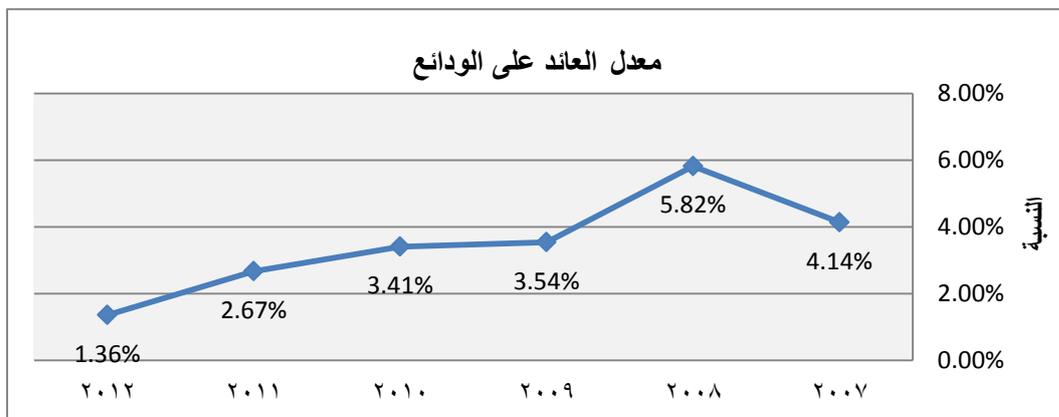


المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة.

▪ معدل العائد على الودائع:

يقيس معدل العائد على الودائع مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح من الودائع التي استطاع الحصول عليها، ويحسب وفق الصيغة الآتية¹⁰ معدل العائد على الودائع = صافي الربح / مجموع الودائع ويبين الجدول (3-12) والشكل (3-14) أن المتوسط الحسابي بلغ 3.49 وبانحراف معياري 1.49، كما بلغ أعلى قيمة 5.82% في 2008 نتيجة لارتفاع الأرباح الصافية وعلى الرغم من ارتفاع إجمالي الودائع 392,578 مليون ل.س لهذا العام مقارنة مع السنوات الباقية، إلا أنه عاد وانخفض في بقية السنوات وبلغ أدنى قيمة 1.36% في العام 2012 نتيجة لانخفاض الأرباح الصافية وانخفاض الودائع والتي بلغت 315,442 مليون ل.س.

الشكل (3-14): يوضح تطور معدل العائد على الودائع في المصرف التجاري السوري خلال سنوات الدراسة



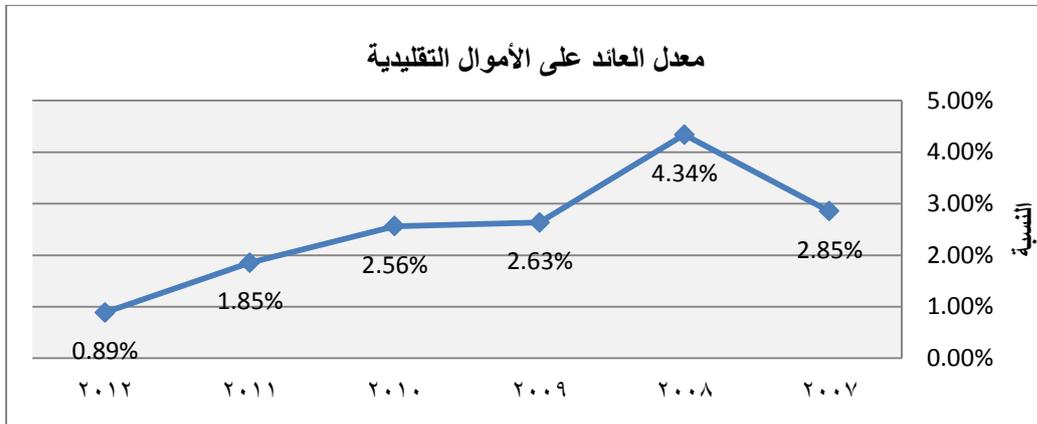
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

¹⁰ أبو محمد وقدوري، رضا صاحب، فائق مشعل (إدارة المصارف) جامعة الموصل، 2005م - ص 352.

▪ معدل العائد على الأموال التقليدية :

يقيس هذا المؤشر كفاءة إدارة المصرف في توليد الأرباح من أمواله التقليدية والمتمثلة بحقوق الملكية والودائع وان ارتفاع هذا المعدل يدل على قدرة المصرف في تحقيق العوائد من توظيف الأموال في الموجودات المربحة ويقاس وفق الصيغة الآتية ¹¹(صافي الربح / الودائع + حقوق الملكية)، ومن خلال الجدول (3-12) والشكل (3-15) نجد أن المصرف قد حقق أرباحاً من توظيف أمواله وبلغت أعلى قيمة 4.34% في العام 2008 وبزيادة 151.99% عن سنة الأساس وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع الأرباح الصافية في هذا العام لتعود وتنخفض خلال سنوات الدراسة تدريجياً وتبلغ أدنى قيمة 0.89% في العام 2012 ويعود سبب الانخفاض إلى انخفاض أرباح المصرف التجاري وبشكل كبير في هذا العام حيث بلغت 4,283 مليون ل.س، كما بلغ المتوسط الحسابي لهذه النسبة 2.52 وبانحراف معياري 1.14 .

الشكل(3-15): يوضح تطور معدل العائد على الأموال التقليدية في المصرف التجاري السوري خلال سنوات الدراسة



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

¹¹ أبو حمد وقنوري، مرجع سبق ذكره، ص 353.

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات:

تم استخدام البرنامج الإحصائي StatsDirect لتحليل واختبار بيانات المصرف التجاري السوري خلال (2004-2007) فترة ما قبل الأزمة المالية العالمية و(2008-2010) فترة الأزمة المالية وما بعدها وتم استبعاد عامي (2011-2012) بسبب ظروف الأزمة الداخلية، ومن أجل اختبار الفرضيات تم اعتماد البيانات الواردة في الجدول(3-13).

الجدول(3-13): البيانات المعتمدة في اختبار الفرضيات

البيانات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	متوسط قبل الأزمة	متوسط بعد الأزمة
السيولة القانونية	100.85	96.32	88.61	75.26	49.81	49.09	48.09	90.26	48.99
الرصيد النقدي	163.34	159.24	152.97	132.03	87.23	91.19	84.68	151.89	87.70
الاحتياطيات/الموجودات	74.83	73.85	67.34	58.45	40.29	40.04	39.29	68.62	39.87
الودائع/المطلوبات	45.71	46.26	43.88	44.14	46	43.72	46.19	44.99	45.30
القروض / الموجودات	15.09	17.8	23.73	32.52	50.89	44.7	44.82	22.28	46.80
العائد على الاستثمار	2.34	0.87	2.51	1.83	2.68	1.55	1.57	1.89	1.93
الودائع	383661	394210.	359448	364982	392578	372586	393502	375575	386222
القروض	126689	151681	194434	268888	434332	381012	381812	185433	399052
الأرباح	19653.	7390	20552	15112	22843	13189	13407	15677	16480

وأخضعت البيانات لاختبار التوزيع الطبيعي Shapiro-Wilk وتبين أن جميع البيانات تتبع للتوزيع الطبيعي ما عدا نسبة (الودائع/المطلوبات) كما هو موضح بالجدول (3-14) وبناءً عليه تم إجراء اختبار Unpaired.t.test للبيانات التي تتبع التوزيع الطبيعي واختبار Mann-Whitney U test للبيانات التي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

الجدول (3-14) نتائج اختبار Shapiro-Wilk للتوزيع الطبيعي

البيانات	الدلالة الإحصائية	النتيجة	نص الفرضية
السيولة القانونية	0.1019	P>0.05	قبول فرضية العدم
الرصيد النقدي	0.0725	P>0.05	قبول فرضية العدم
الاحتياطيات الأولية والثانية /إجمالي الموجودات	0.727	P>0.05	قبول فرضية العدم
إجمالي الودائع	0.1923	P>0.05	قبول فرضية العدم
الودائع/المطلوبات	0.0483	P<0.05	رفض فرضية العدم
إجمالي القروض	0.342	P>0.05	قبول فرضية العدم
القروض/ الموجودات	0.3736	P>0.05	قبول فرضية العدم
الأرباح الصافية	0.7520	P>0.05	قبول فرضية العدم
العائد على الاستثمار	0.6763	P>0.05	قبول فرضية العدم

- الفرضية الأساسية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات نسب السيولة (السيولة القانونية، الرصيد النقدي، الاحتياطيات الأولية والثانوية على إجمالي الموجودات) في المصرف التجاري السوري قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.

▪ الفرضية الفرعية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات نسبة السيولة القانونية في المصرف التجاري السوري قبل وبعد الأزمة المالية العالمية. وبعد تطبيق اختبار Unpaired t test تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول (3-15):

نتائج اختبار Unpaired t test للعينات المستقلة لفحص معنوية الفروقات بين متوسطات نسبة السيولة القانونية

TWO SIDED F TEST IS SIGNIFICANT:USE APPROXIMATE t (UNEQUAL VARIANCES) RESULT						
	t	df	P.value	Combined standard error	95% confidence interval for mean difference	
Assuming equal variances	6.2134	5	0.0016	6.6415	24.1940	58.3392
Assuming unequal variance	7.3373	3.047395	0.005	5.6241	26.8092	55.7240

يلاحظ من نتائج اختبار (t) للعينات المستقلة أن قيمة (P.value=0.005) أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وذلك حسب نتيجة اختبار F TEST وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات نسبة السيولة القانونية قبل وبعد الأزمة المالية.

▪ الفرضية الفرعية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات نسبة الرصيد النقدي في المصرف التجاري السوري قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.

وبعد تطبيق اختبار Unpaired t test تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول (3-16):

نتائج اختبار Unpaired t test للعينات المستقلة لفحص معنوية الفروقات بين متوسطات نسبة الرصيد النقدي

TWO SIDED F TEST IS NOT SIGNIFICANT: USE Assuming equal variances_RESULT						
	t	df	P.value	Combined standard error	95% confidence interval for mean difference	
Assuming equal variances	7.6585	5	0.0006	8.3821	42.6479	85.7420
Assuming unequal variance	8.9040	3.4329	0.0017	5.6241	45.6619	82.7280

يلاحظ من نتائج اختبار (t) للعينات المستقلة أن قيمة (P.value=0.0006) أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وذلك حسب نتيجة اختبار F TEST وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات نسبة الرصيد النقدي قبل وبعد الأزمة المالية.

▪ الفرضية الفرعية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات نسبة الاحتياطيات الأولية والثانوية إلى إجمالي الموجودات في المصرف التجاري السوري قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.

وبعد تطبيق اختبار Unpaired t test تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول (3-17):

نتائج اختبار Unpaired t test للعينات المستقلة لفحص معنوية الفروقات بين متوسطات نسبة الاحتياطيات /الموجودات

TWO SIDED F TEST IS SIGNIFICANT:USE APPROXIMATE t (UNEQUAL VARIANCES) RESULT						
	t	df	P.value	Combined standard error	95% confidence interval for mean difference	
Assuming equal variances	6.4255	5	0.0014	4.4734	24.1940	58.3392
Assuming unequal variance	7.3373	3.0379	0.0045	3.7866	19.0101	38.4781

يلاحظ من نتائج اختبار (t) للعينات المستقلة أن قيمة (P.value=0.0045) أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وذلك حسب نتيجة اختبار F TEST وبالتالي نرفض فرضية العدم

ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات نسبة الاحتياطيات الأولية والثانوية إلى إجمالي الموجودات قبل وبعد الأزمة المالية.

-الفرضية الأساسية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات (إجمالي الودائع، نسبة الودائع على إجمالي الموجودات) في المصرف التجاري السوري قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.

▪ الفرضية الفرعية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات إجمالي الودائع في المصرف التجاري السوري قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.

وبعد تطبيق اختبار Unpaired t test تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول (3-18):

نتائج اختبار Unpaired t test للعينات المستقلة لفحص معنوية الفروقات بين متوسطات إجمالي الودائع

TWO SIDED F TEST IS NOT SIGNIFICANT: USE Assuming equal variances_RESULT						
	t	df	P.value	Combined standard error	95% confidence interval for mean difference	
Assuming equal variances	0.9554	5	0.3832	11142	-39290	17996
Assuming unequal variance	1.0061	4.9948	0.3606	10581	-37847	16553

يلاحظ من نتائج اختبار (t) للعينات المستقلة أن قيمة (P.value=0.3832) أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وذلك حسب نتيجة اختبار F TEST وبالتالي نقبل فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجمالي الودائع قبل وبعد الأزمة المالية

▪ الفرضية الفرعية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات نسبة الودائع الى إجمالي المطلوبات في المصرف التجاري السوري قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.

الجدول (3-19): نتائج اختبار Mann-Whitney U test

medianA	medianB	rank sum	P	u
44.925	46	16	0.8571	6

ولاختبار هذه الفرضية تم تطبيق اختبار مان ويتي وأظهرت النتائج أن قيمة (P.value=0.8571) أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وبالتالي نقبل فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات نسبة الودائع على المطلوبات قبل وبعد الأزمة المالية.

-الفرضية الأساسية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات (إجمالي القروض، نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات) في المصرف التجاري السوري قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.

▪ الفرضية الفرعية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات إجمالي القروض في المصرف التجاري السوري قبل وبعد الأزمة المالية العالمية. وبعد تطبيق اختبار Unpaired t test تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول التالي:
الجدول (3-20):

نتائج اختبار Unpaired t test للعينات المستقلة لفحص معنوية الفروقات بين متوسطات إجمالي القروض

TWO SIDED F TEST IS NOT SIGNIFICANT: USE Assuming equal variances_RESULT						
	t	df	Pvalue	Combined standard error	95% confidence interval for mean difference	
Assuming equal variances	5.3822	5	0.003	39690	-315657	-111599
Assuming unequal variance	5.9690	4.5341	0.0026	35789	-305628	-121629

يلاحظ من نتائج اختبار (t) للعينات المستقلة أن قيمة (P.value=0.003) أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وذلك حسب نتيجة اختبار F TEST وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات القروض قبل وبعد الأزمة المالية.

▪ الفرضية الفرعية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات) في المصرف التجاري السوري قبل وبعد الأزمة المالية العالمية. وبعد تطبيق اختبار Unpaired t test تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول (3-21):

نتائج اختبار Unpaired t test للعينات المستقلة لفحص معنوية الفروقات بين متوسطات القروض/إجمالي الموجودات

TWO SIDED F TEST IS NOT SIGNIFICANT: USE Assuming equal variances_RESULT						
	t	df	Pvalue	Combined standard error	95% confidence interval for mean difference	
Assuming equal variances	5.0284	5	0.004	4.8759	-37.0523	-11.9842
Assuming unequal variance	5.6145	4.399462	0.0037	4.3669	-35.7439	-13.2927

يلاحظ من نتائج اختبار (t) للعينات المستقلة أن قيمة (P.value=0.004) أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وذلك حسب نتيجة اختبار F TEST وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات نسبة القروض على إجمالي الموجودات قبل وبعد الأزمة المالية.

-اختبار الفرضية الرابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات (إجمالي الأرباح الصافية، نسبة العائد على الاستثمار) في المصرف التجاري السوري قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.

▪ الفرضية الفرعية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات إجمالي الأرباح الصافية في المصرف التجاري السوري قبل وبعد الأزمة المالية العالمية. وبعد تطبيق اختبار Unpaired t test تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول التالي:
الجدول (3-22):

نتائج اختبار Unpaired t test للعينات المستقلة لفحص معنوية الفروقات بين متوسطات رصيد الأرباح

TWO SIDED F TEST IS NOT SIGNIFICANT: USE Assuming equal variances_RESULT						
	t	df	Pvalue	Combined standard error	95% confidence interval for mean difference	
Assuming equal variances	0.1806	5	0.8638	4444	12228	106229
Assuming unequal variance	0.1833	4.6796	0.8622	0.5247	-12059	10453

يلاحظ من نتائج اختبار (t) للعينات المستقلة أن قيمة (P.value=0.8638) أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وذلك حسب نتيجة اختبار F TEST وبالتالي نقبل فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات رصيد الأرباح قبل وبعد الأزمة المالية.

▪ الفرضية الفرعية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات نسبة العائد على الاستثمار) في المصرف التجاري السوري قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.

وبعد تطبيق اختبار Unpaired t test تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول (3-23):

نتائج اختبار Unpaired t test للعينات المستقلة لفحص معنوية الفروقات بين متوسطات نسبة العائد على الاستثمار

TWO SIDED F TEST IS NOT SIGNIFICANT: USE Assuming equal variances_RESULT						
	t	df	Pvalue	Combined standard error	95% confidence interval for mean difference	
Assuming equal variances	0.085427	5	0.9352	0.5365	-1.4250	1.3333
Assuming unequal variance	0.08735	4.774912	0.9339	0.5247	-1.3946	1.3029

يلاحظ من نتائج اختبار (t) للعينات المستقلة أن قيمة (P.value=0.9352) أكبر من مستوى

الدلالة (0.05) وذلك حسب نتيجة اختبار F TEST وبالتالي نقبل فرضية العدم والتي تنص

على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات نسبة العائد على الاستثمار قبل وبعد

الأزمة المالية.

النتائج والتوصيات

النتائج:

✓ نتائج اختبار الفرضيات:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات نسب السيولة (السيولة القانونية، الرصيد النقدي، الاحتياطيات الأولية والثانوية إلى إجمالي الموجودات) في المصرف التجاري السوري قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات (إجمالي الودائع، نسبة الودائع إلى إجمالي الموجودات) في المصرف التجاري السوري قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات (إجمالي القروض، نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات في المصرف التجاري السوري قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات (إجمالي الأرباح الصافية، نسبة العائد على الاستثمار) في المصرف التجاري السوري قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.

✓ أظهر التحليل المالي الذي تم إجراؤه عن الفترة 2007-2012 على المصرف التجاري

السوري النتائج التالية:

1- السيولة: حقق رصيد السيولة في المصرف التجاري انخفاضاً خلال سنوات الدراسة (2008-2009-2010-2011-2012) عن سنة الأساس وبنسب انخفاض (28.85-29.39-30.74-44.59-40.23)% على التوالي ويعود هذا الانخفاض عن 2007 إلى انخفاض رصيد المراسلين في الخارج، حيث بلغت توظيف أموال المصرف التجاري لدى المراسلين في الخارج ذروتها 299,013 مليون ل.س في العام 2007 وذلك لارتفاع معدل الفائدة، أما في العام 2008 و2009 و2010 انخفض رصيد المصرف لدى المراسلين في الخارج وذلك بسبب توظيف الأموال في موارد أخرى نظراً لانخفاض أسعار الفائدة العالمية، وتخفيض المصرف لرصيده لدى المراسلين في الخارج بسبب المخاطر العالية التي تعرضت لها نتيجة الأزمة المالية العالمية، وتوزيع الأموال على أرصدة أخرى (قروض والنقدية في الصندوق، الاحتياطات) حيث حققت نسبة التوظيف (القروض/الودائع) أعلى قيمة في العام 2008 وهذا مؤشر على انخفاض السيولة في العام 2008، كما يعود سبب الانخفاض في 2011 و2012 نتيجة لتجميد بعض الأرصدة لدى المراسلين نظراً للعقوبات المفروضة على المصرف التجاري، إضافة لتخفيض المصرف لرصيده لدى المراسلين نتيجة انخفاض التصنيف العالمي للمراسلين نتيجة تعرضهم لآثار الأزمة المالية، كما حققت نسبة السيولة القانونية انخفاضاً عن سنة الأساس للأسباب السابقة إلا أنها بقيت مستقرة خلال سنوات الدراسة وفوق الحدود المطلوبة (30% التي حددها المصرف المركزي) وهذا يدل على قدرة المصرف التجاري على مواجهة التزاماته، كما يشير في الوقت نفسه على ضعف كفاءة المصرف في إدارة السيولة لتجميده قسم من الأموال دون توظيف وبالتالي انخفاض ربحيته.

2- الودائع: حقق رصيد إجمالي الودائع في المصرف التجاري ارتفاعاً خلال السنوات (2008-2009) وهي سنوات الأزمة المالية العالمية مقارنة مع سنة الأساس حيث بلغ على التوالي (392,578-372,586-393,502) مليون ل.س مقارنة مع (364,982) مليون ل.س في سنة الأساس 2007 وبتزايد قدرها (107.56-102.08-107.81)% على التوالي، وبلغت الودائع أعلى قيمة لها في 2010، ثم انخفضت الودائع في عامي (2011-2012) وبلغت أدنى قيمة (315,442) مليون ل.س في العام 2012 وبانخفاض قدره (13.57)% ويعود سبب هذا الانخفاض إلى الظروف الاستثنائية الناتجة عن الأزمة الداخلية، كما بلغت نسبة إجمالي الودائع إلى المطلوبات أعلى مستوى لها 46.19% في العام 2010 وأدنى قيمة 42.25% في العام 2012.

3- القروض: حقق رصيد إجمالي القروض في المصرف التجاري ارتفاعاً طيلة سنوات الدراسة وبلغ معدل نمو الإقراض في المصرف (111.48-122.45-142-141.70-161.53)% حيث بلغ أعلى قيمة (434,332) مليون ل.س في العام 2008 وبتزايد 161.53% عن سنة الأساس، وتأتي هذه الزيادة نتيجة توسع المصرف بطرح المزيد من القروض في السوق المحلية، كما بلغت نسبة القروض إلى الموجودات ارتفاعاً طيلة سنوات الدراسة وبلغت أعلى قيمة 50.89% في العام 2008 مقارنة مع سنة الأساس، كما حققت نسبة القروض إلى الودائع ارتفاعاً خلال سنوات الدراسة مقارنة مع سنة الأساس وبلغت أعلى قيمة 110.64% في العام 2008 كما حققت أعلى الأرباح في هذا العام، وذلك نتيجة ازدياد القروض في هذا العام، كما انخفضت هذه النسبة عن العام 2008 ويعود ذلك لانخفاض في عامي 2009-2010 إلى توظيف الودائع في أنواع أخرى كالأستثمارات، أما بالنسبة لعام 2012 يُعزى الانخفاض لانخفاض رصيد الودائع.

4- الأرباح: من رصيد الأرباح ومن مؤشرات الربحية نجد أنه قد حقق رصيد الأرباح لدى المصرف التجاري أعلى قيمة 22,843 مليون ل.س في العام 2008 وزيادتها قدرها 151.16% عن سنة الأساس وبنسبة 2.68% من إجمالي الموجودات وذلك لارتفاع قيمة الفوائد المقبوضة في هذا العام نتيجة توظيف الأموال بشكل أمثل، لتعود وتنخفض بعام 2009 بنسبة 42.26% عن سنة الأساس وتحقق نسبة 1.55% من إجمالي الموجودات وذلك بسبب عدة قرارات اتخذها المصرف تتعلق ب (احتجاز جزء من الفوائد واقتطاع جزء من الأرباح ونظام الحوافز الإنتاجية وزيادة النفقات نتيجة افتتاح عدة فروع للمصرف)، أما في عام 2010 فقد ازدادت الأرباح بنسبة 101.65% عن سنة الأساس إلا أنها انخفضت عن العام 2008 وحققت نسبة 1.57% من إجمالي الموجودات وذلك لعدة أسباب (تخفيض معدل الفائدة على قروض القطاع العام وانخفاض معدل الفائدة العالمية على القطع الأجنبي وزيادة نفقات التأسيس)، أما في العام 2011-2012 بلغت الأرباح أدنى قيمة 4283 مليون ل.س وبنسبة 0.57% من إجمالي الموجودات ويعود ذلك إلى انخفاض الفوائد المقبوضة وارتفاع النفقات العامة (ارتفاع مخصصات مخاطر الديون).

5- على الرغم من الأزمة الداخلية والعقوبات المفروضة على المصرف التجاري السوري استطاع المصرف من الاستمرار في تنويع الخدمات والقروض لتلبية كافة الاحتياجات في مجال التشغيل كما استمر بسياسة التوسع الجغرافي وعمل على التحضير لمواجهة العقوبات المفروضة عليه من خلال إيجاد قنوات بديلة للتحويلات الخارجية.

6- غياب استخدام التحليل المالي والنسب المالية في التقارير السنوية للمصرف التجاري على الرغم من أهميتها في تحديد مدى كفاءة الإدارة في توظيف مواردها المالية وسلامة قراراتها الائتمانية.

7- أبرزت الأزمة المالية العالمية أهمية إدارة السيولة والمخاطر وخاصة بعد تراجع الاهتمام بها خلال الطفرة التي شهدتها الاقتصاد في السنوات التي سبقت الأزمة.

التوصيات:

- تطبيق مبدأ الإفصاح العام بمصداقية في المصرف التجاري السوري بما يحقق مطالب مستخدمي القوائم المالية في تزويدهم عن وضع السيولة داخل المصارف.
- ضرورة الاهتمام بفائض السيولة المتوفرة لدى المصرف التجاري السوري في أوجه استثمارية متنوعة من أجل زيادة ربحيته وكذلك الحفاظ على القيمة الزمنية للنقود.
- القيام بعملية التحليل المالي والاعتماد على نسب مالية معروفة خاصة بالمصارف، لكافة أنشطة المصرف التجاري السوري وذلك للتعرف على نقاط الضعف والقوة التي يمتاز بها، واتخاذ الإجراءات التي من شأنها معالجة نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة.

المراجع:

- المراجع العربية:

- 1- أبوحمد، رضا صاحب وقُدوري، فائق مشعل، إدارة المصارف، جامعة الموصل، 2005م.
- 2- إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي، مجلس الغرف السعودية 10 تشرين الأول 2008م.
- 3- الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على أسواق العمل العربية، منظمة العمل العربية، مؤتمر العمل العربي، الدورة 36، الأردن، 5-12 نيسان، 2009، ص162.
- 4- الأزمة التمويلية العالمية وسبل مواجهتها، المركز المصري للدراسات الاقتصادية 2008، العدد2.
- 5- اسماعيل، اسماعيل، التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات) مطبعة الطليعة عمان، الأردن، ط1، 2000م.
- 6- إضاءات مجلة مالية ومصرفية، معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت - كانون الأول، 2012 السلسلة الخامسة- العدد2.
- 7- آل علي، رضا صاحب أبو حمد "إدارة المصارف: مدخل تحليلي كمي معاصر"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2002م.
- 8- البطريق، يونس أحمد، السياسة الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، (د.ت).
- 9- بلعزوز، بن علي، محمدي، الطيب محمد، دليلك في الاقتصاد، دار الخلدونية، الجزائر، 2008م.
- 10- بلوافي، أحمد، أزمة عقار.. أم أزمة نظام، جدة، جامعة الملك عبد العزيز، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، 2009م.
- 11- بوعبيد، ميلود، الأزمات المالية العالمية - الأزمة الآسيوية وأزمة أمريكا اللاتينية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، 2004م.

- 12- التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي للأعوام (2007-2009).
13- تقرير خبراء صندوق النقد الدولي حول مشاورات المادة الرابعة، مصرف سورية المركزي، 2009م.
14- رشيد، م. رجاء، تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 2012م، العدد 31.
15- التونسي، ناجي، الأزمات المالية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط العدد 29، الكويت، 2004م، ص 1.
16- الجمهورية العربية السورية، مجلس النقد والتسليف، المصرف السوري المركزي تعليمات الرقابة المصرفية رقم 8 و 9 تاريخ 9/2004/ 19 الخاصة بالسيولة وإدارة مخاطر السيولة.
17- الجمهورية العربية السورية، مجلس النقد والتسليف، المصرف السوري المركزي، القرار رقم 588/م ن/ب 4 بتاريخ 2009/11/22.
18- الجوزي، جميلة، أسباب الأزمة المالية العالمية وجذورها، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي ، جامعة الجنان، طرابلس-لبنان، 13-14 آذار 2009م.
19- حبة، علي أحمد، التقنيات الحديثة في إدارة السيولة النقدية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2013م.
20- الحجار، بسام، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003م.
21- حرفوش، سهام، دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية ، الملتقى العلمي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ،كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2009م.
22- الحسن، عرفات تقي، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999م.

- 23- حسين شحاتة، حسين، أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي، المكتب التعاوني للدعوة وتوعية الجاليات بالربوة، الرياض، 2008م.
- 24- الحسيني، فلاح حسن والدوري، مؤيد عبد الرحمن، إدارة البنوك "مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، دار وائل للنشر، الأردن، 2000م.
- 25- حشاد، نبيل، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها في الاقتصاد العربي، معهد الميثاق، 2008م.
- 26- حلاق، سعيد، الأزمة المالية العالمية ومعالجتها، مؤتمر تداعيات الأزمة المالية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية، مصر، 4-5 نيسان 2009م.
- 27- الحناوي، محمد صالح ونهال، فريد مصطفى، التحليل المالي لمشروعات الأعمال، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008م، ص53.
- 28- حنفي، عبد الغفار، إدارة المصارف، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002م.
- 29- الحياي، وليد ناجي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي (منهج علمي وعملي متكامل)، مؤسسة الوراق، عمان 2004م.
- 30- الخالدي، حمد عبد الحسين راضي، تأثير الآليات للحاكمة في الأداء والمخاطرة لعينة من المصارف، الأهلية العراقية، دراسة تحليلية لفترة (1992-2005)، 2008م.
- 31- الخزرجي، د ثريا، الأزمة المالية العالمية الراهنة و أثرها في الاقتصاديات العربية التحديات و سبل المواجهة، المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية و المالية، جامعة الإسراء، الأردن، 2009م.
- 32- الخضير، محسن أحمد، إدارة الأزمات، مكتبة مدبولي، الإسكندرية، مصر، (د.ت).
- 33- الخطيب، سمير، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، ط2، الاسكندرية، مصر، 2008م.
- 34- خلف، فليح، البنوك الإسلامية، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2006م.
- 35- دراسة داخلية غير منشورة، المصرف التجاري السوري، واقع العمل المصرفي للمصرف التجاري السوري (2002-2011).

- 36- الدوري، مؤيد عبد الرحمن، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، الأردن، 2003م.
- 37- ديميتري، أديب، دكتاتورية رأس المال، ط1، دار الثقافة للنشر، سورية، 2002م.
- 38- الرضا، عقبه، دور مصرف سوريا المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى وآلية تفعيله، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، 2005، المجلد2، العدد 27.
- 39- رمضان، زياد، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، 2002م.
- 40- الزير، رانيا والغصين، راغب، الرقابة المالية والإدارية في المصارف، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2013م.
- 41- زينة، باسل محمد، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية العالمية الراهنة (التحديات والإمكانيات)، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2011م.
- 42- ستاد نيجنكو، الأزمة النقدية في النظام الرأسمالي: أصلها و تطورها، ترجمة محمد عبد العزيز، مطبعة جامعة بغداد، 1979م.
- 43- السعدي، نرمين، قراءات حول الأزمة النقدية العالمية، مجلة السياسة الدولية، 1999م، العدد137.
- 44- سنقرط، سامر، التوريق كأداة تمويل واستثمار، مجلة المصارف في الأردن، عمان، المجلد 21، العدد2، 2002م.
- 45- شابرا، محمد عمر، الأزمة المالية العالمية- هل يمكن للتمويل الإسلامي أن يساعد في حلها، ترجمة د.رفيق المصري، جدة، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي-جامعة الملك عبد العزيز، 2009م.
- 46- الشحات، أحمد يوسف، الأزمات المالية في الأسواق والناشئة مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا، دار النيل للطباعة والنشر، مصر، 2001م.
- 47- الشرقاوي، عبد الحكيم مصطفى، العولمة المالية وإمكانية التحكم - عدوى الأزمات المالية - دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2005م.
- 48- شماع، حسن ومحمد، خليل، إدارة المصارف، ط2، مطبعة الزهراء، بغداد، 1995م.

- 49- الشيخ، الداوي، الأزمة المالية العالمية وحلولها، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الغربي، جامعة جنان، طرابلس، لبنان، 13-14 آذار، 2009م.
- 50- الصالحي، صالح -غربي، عبد الحليم، دور المنتجات المالية الإسلامية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، 2009م.
- 51- الصائغ، محمد جبار وأبو أحمد، رضا صاحب، دراسة تحليلية للسيولة لعينة من المصارف التجارية الأردنية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 11، المجلد 3، 2005م.
- 52- الصيرفي، محمد عبد فتاح، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2006م.
- 53- طلفاح، أحمد، الأزمات المالية وأزمات سعر الصرف أثرها على التدفقات المالية، المعهد العربي للتخطيط، 2008م.
- 54- طه الشرفا، ياسر، دور سلطة النقد الفلسطينية في إدارة السيولة النقدية في الجهاز المصرفي الفلسطيني، وحدة الدراسات التجارية، الجامعة الإسلامية غزة، (د.ت)، ص 6.
- 55- الطوخي، عبد النبي اسماعيل، الأزمات المالية، سلسلة مجلة جسور التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004 م.
- 56- العاني، فيصل، تأثير الأزمة المالية العالمية على الأداء التشغيلي والمالي للبنوك الأردنية. رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2010م.
- 57- عبد الحافظ، السيد البدوي، إدارة الأسواق المالية - نظرة معاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة 1999م.
- 58- عبد الحميد، عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002م.
- 59- عبد السادة، ميثاق والهام، ناظم وآخرون، تقييم الأداء المصرفي باعتماد تحليل نسب السيولة والربحية، مجلة جامعة كربلاء، المجلد السادس، العدد الأول، 2008، ص 122.

- 60- عبد السعيد السامرائي، قحطان، اقتصاد الفقاعات، دراسة في جذور الأزمة في الاقتصاد الرأسمالي، المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية، جامعة الإسراء الخاصة، الأردن، 28-29 نيسان 2009.
- 61- عبد الكريم، صلاح، الأزمة المالية الأمريكية العالمية مصيبة أم جريمة؟، القاهرة، مصر، سفير الدولية، 2009م.
- 62- عبد الله شاهين، علي، الأزمة المالية العالمية-أسبابها وتداعياتها، وتأثيرها على الاقتصاد، الجامعة الإسلامية، غزة.
- 63- العتوم، عامر، " دور المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية"، المؤتمر الثاني للعلوم المالية بعنوان (مدى مساهمة العلوم المالية والمحاسبية في التعامل مع الأزمات المالية العالمية)، جامعة اليرموك، 28/29/نيسان، 2010م.
- 64- عساف، محمود، إدارة المنشآت المالية" البنوك ومنشآت التمويل الدولية ومنشآت التأمين والبورصات"، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 1986م.
- 65- عطوان، مروان، الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في العالم النقد والمال)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء 2، الجزائر، 2000م.
- 66- عقل، مفلح محمد، مقدمة في الإدارة المالية، ط1، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2009م.
- 67- عقل، مفلح محمد، وجهات نظر مصرفية، ط1، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2006م.
- 68- العلق، بشير عباس، إدارة المصارف -مدخل وظيفي- ، الأردن، 2001م.
- 69- علي بدوي، أحمد، الحوافز المالية والنقدية في الدول العربية إبان الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على جهود الإصلاح المالي، صندوق النقد العربي، دراسات اقتصادية، 2009م.
- 70- عليوة، السيد، إدارة الأزمات في المستشفيات، استنزال للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، (د.ت).
- 71- عليوة، السيد، إدارة الأزمات والكوارث - مخاطر العولمة والإرهاب الدولي، مركز القرار للاستشارات، ط3، القاهرة، مصر، 2004م.

- 72- عمر، محمد عبد الحليم، قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية، ورقة مقدمة في ندوة «الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصادات العربية» جامعة الأزهر، 11 تشرين الأول، 2008 م.
- 73- القاضي تمارا، استراتيجيات إدارة السيولة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2011م.
- 74- القره داغي، علي محي الدين، الأزمة المالية العالمية، دار البشائر الإسلامية، ط1، لبنان، بيروت، 2009م.
- 75- قصبه، نبال محمود، تحليل الأزمة المالية العالمية الراهنة الأسباب والتداعيات والعلاج، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 1، 2012م.
- 76- قنطجبي، سامر مظهر، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة، ط1، دمشق، سوريا، 2008م.
- 77- كراجه، عبد الحليم وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، "أسس، مفاهيم، تطبيقات"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002م، ص 28.
- 78- الكفري، مصطفى العبد الله، الأزمة المالية العالمية والتحديات الاقتصادية الراهنة في الدول العربية، مجد المؤسسة الجامعية، ط1، لبنان، بيروت، 2012م.
- 79- كنعان، علي، الأسواق المالية، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2009م.
- 80- كورتل، فريد، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصادات العربية، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس-لبنان، 13-14 آذار 2009م.
- 81- كورتل، فريد، التنبؤ بالأزمة المالية العالمية وفرص الاستثمار المتاحة في ظلها والحلول الممكنة لمواجهتها، الملتقى العلمي الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، الجزائر 20-21 تشرين الأول، 2009م.
- 82- اللوزي، سليمان أحمد و زويلف، مهدي حسن، العزاوي، مدحت إبراهيم، إدارة البنوك، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997م.

- 83- مطر، محمد الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003م.
- 84- المنسي، رضا فتحي، الاقتصاد المالي-الاقتصاد العيني إشكالية العلاقة، مجلة جامعة الملك سعود، العدد 2009، 966م.
- 85- الموسوي، ضياء مجيد، الأزمة الاقتصادية العالمية (1986-1989)، دار الهدى للطباعة، الجزائر، 1990م.
- 86- مؤشرات الحيطة وأدوات جديدة لتقييم سلامة النظام المالي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، أيلول، 2002م.
- 87- منشورات صندوق النقد العربي، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص4.
- 88- ميالة، أديب، إصلاح النظام المصرفي العالمي وانعكاساته على العالم العربي، مؤتمر الاقتصاد العربي، بيروت 20-21 أيار، 2010.
- 89- النجار، إبراهيم، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009م.
- 90- النجار، فريد راغب، البورصات والهندسة المالية، مؤسسات شباب الجامعة، 1998م.
- 91- هندي، منير ابراهيم، الأسواق المالية وأسواق رأس المال، مكتبة دلتا للطباعة والنشر، 1998م.
- 92- هندي، منير ابراهيم، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1993م.
- 93- الهواري، سيد، إدارة البنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 1983م.
- 94- هيلبرز، بول، روجر، راسل و موريتي، ماريتا، مؤشرات الحيطة الكلية وأدوات جديدة لتقييم سلامة النظام المالي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، 2002م.
- 95- يحيى، محمد زياد، نظرية النقد المحدود بلا حدود: دراسة في الأزمة المالية الحالية، دمشق، سوريا، 2009م.

- المراجع الأجنبية :

- 1- Austin Murphy (2008) ,An Analysis of The Financial Crisis of 2008, Causes and Solutions, Schooh of Business Administration, Oakland University.
- 2- Banque de France (2008) Special Issue: Liquidity, Financial Stability Review.
- 3- Basel Committee on Banking Supervision, (1996), Part B of the Amendment to the Capital Accord to Incorporate Market Risks.
- 4- Cecchetti, Stephen G.(2007), Liquidity Crisis of 2007: How Should Policymakers Respond?, International Business School, Brandeis University.
- 5- Davis, E.philip, (2003), Liquidity Management in Banking Crises, Brunel university west London.
- 6- Guglielmo R.Michael (2008), Managing Liquidity Risk. Six ways to strengthen your liquidity risk–management process. Bank Accounting Finance Journal.
- 7- Hampel, George H & Simononson, Donald G, Bank Management, Text & cases New York, John Wiley and son, Ins, (1997).
- 8- Hempel , George H. & Simouson , Donald G & Coleman , Alan B , “Bank Management” 4th ed , John Wiley & Son’s Inc. U.S.A , (1994).
- 9- Howells , Peter , Bain , Keith “ Financial Markets & Institutions ” 3th ed , prentice Hall ,(2000) .
- 10- Ismal Rifki,(2008),Banking Liquidity Risk Management Issues, Durahm University. U.K. K.

- 11– K.Selvavinayagm,(1995), Financial Analysis of Banking Institutions, United Nation, FAO Investment Center,Paper Series,No1.
- 12– Kidweel, D Peterson,R; Blackweel,D; Financial institution, Markets& money, (2003).
- 13– KIYOTA, Hiroyuki (2009). Confronting the Global Financial Crisis: Bank Efficiency, Profitability and Banking System in Africa, doctoral dissertation, Takushoku University
- 14– Lin, Justin Yifu (2008), " The Impact Of The Financial Crisis On Developing Countries ",Korea development institutes Seoul, October31,2008
- 15– Marco Onado, *The subprime crisis: who pays and what needs fixing* , Andrew Felton and Carmen Reinhart ,The First Global Financial Crisis of the 21st Century, Centre for Economic Policy Research, June 2008.
- 16– Olivev Blanchard, Cracks in the system, Repairing the damaged global economy, Finance & Development , December,2008.
- 17– Ratnovski , Lev, (2007), Liquidity and Transparency in bank risk Management ,Bank of England and university of Amsterdam, u k.
- 18– Santomero & Babbel, (2004) ,Financial Markets, Instruments & Institutions , 3rd Ed , Mc Graw-Hill, New York.
- 19– turner, Graham, The Credit Crunch, Housing Bubbles, Globalization and Worldwide Economic Crisis, London, Pluto Press,2008.
- 20– Vento, G, Ganga, P (2009) ,Bank liquidity risk management and supervision, journal of money, investment & banking,issue10.